منشورات كلية الآداب والتربية
جامعة قاريونس ـ بنغازي

مجلة كلية الآداب والتربية

العدد الثالث عشر
1394و.ر ـ 1984م

منشورات كلية الاداب والتربية
جامعة قاريونس
بنغازي
العدد الثالث عشر
1394و. ر ــ 1984م

منشورات
كلية الاداب والتربية

مجلة كلية الاداب والتربية

مجلة علمية تهتم بنشر البحوث والدراسات الموثقة في مجال العلوم الانسانية وتصدر مرة كل عام عن كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس، بنغازي ـــ ليبيا.

أمين التحرير	:	د. عقيل محمد البربار	قسم الدراسات التاريخية والأثرية
هيئة التحرير	:	د. ميلاد المقرحي	قسم الدراسات التاريخية والأثرية
		د. منصور البابور	قسم الجغرافيا
		د. مصطفى محمد أبو شعالة	قسم اللغة العربية وآدابها
		محمد حسن أبو بكر	قسم اللغة الانجليزية
		اللافي أدريس عبد القادر	قسم الاعلام

مجلة كلية الاداب والتربية

مجلة علمية ثقافية تصدر سنوياً عن كلية الاداب بجامعة قاريونس، ولا تعبر الاراء التي تنشر بالمجلة إلا عن رأي أصحابها، ولا تمثل وجهات نظر هيئة التحرير أو الكلية.

تحتفظ الكلية بجميع حقوق الطبع ولا يسمح بإعادة طبعه إلا بإذن مسبق

جميع المراسلات ومواد التحرير ترسل إلى العنوان التالي:

مجلة كلية الاداب والتربية
كلية الاداب والتربية ـ جامعة قاريونس
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ـ بنغازي

لائحة مجلة كلية الاداب والتربية

المادة الاولى: المجلة:

1 ـ الاسم: مجلة كلية الاداب والتربية تصدر مرتين في السنة وتصدر مؤقتاً مرة واحدة في السنة، وتحمل اسم الكلية وتنشر بحوث ودراسات اعضاء هيئة التدريس بالكلية وفق الشروط الواردة في هذه اللائحة أو التي تضعها هيئة تحرير المجلة وتقرها اللجنة الشعبية للكلية، ويجوز قبول ابحاث ودراسات من خارج الكلية.

2 ـ ما ينشر في المجلة مسؤولية كاتبه ولا يحمل بالضرورة وجهة نظر هيئة تحرير المجلة، أو الكلية.

3 ـ يصدر بشأن هيئة تحرير المجلة قرار من اللجنة الشعبية للكلية على ان يحدد أمين واعضاء هيئة التحرير.

4 ـ تشمل المجلة ثلاثة اقسام:

أ ـ البحوث والمقالات.

ب ـ نقد الكتب.

جـ ـ الاخبار العلمية بالكلية.

ولهيئة التحرير حق التصرف في تقدير حجم كل قسم من الاقسام الثلاثة في كل عدد.

5 ـ تنشر مقالات وبحوث المجلة باللغة العربية ويجوز النشر بغير اللغة العربية.

المادة الثانية: شروط للمواد المنشورة في المجلة:

1 ـ يجب ان يكتب عنوان البحث أو المقال على صفحة منفردة بوضوح بالاضافة إلى اسم الكاتب وعنوانه للمراسلة وبعض المعلومات الاساسية الاخرى كمكان العمل والبحوث التي قام بنشرها، وان يكون للبحث أو المقال مقدمة تثار فيها المشكلة المماثلة للبحث بوضوح، وان تطرح الاجابة في متن البحث أو المقال باسلوب منطقي سلس ومن ثم الوصول إلى نتيجة للقضية أو المسائل المطروحة.

2 ـ المجلة لا تنشر أي بحث أو مقال سبق نشره.

3 ـ يمكن نشر بحث أو مقال يعتمد كاتبه على مصادر ثانوية إذا ما جاء بفكرة جديدة لم يسبق طرحها أو نشرها.

4 ـ فيما يخص استعمال المصادر فإن سياسة هيئة تحرير المجلة تلزم المؤلف بأن يعطي الاقتباسات والتعليقات ارقاماً مسلسلة في المتن، وتلحق هوامش كل صفحة بآخرها ويكتب المؤلف الذي اقتبس منه ثلاثياً، وعنوان المصدر والجزء ان وجد ومكان النشر والناشر والسنة وتاريخ النشر والصفحة أو الصفحات التي اقتبس منها.

المادة الثالثة: المواد التي تنشرها المجلة:

1 ـ بحث أو مقال يعتمد اساساً على دراسة وثائقية أو ميدانية لم يسبق استخدامها من قبل، أو دراسة قائمة على استخدام مخطوطات أو وثائق سبق استعمالها شريطة ان يتناولها الباحث بطريقة مغايرة تنجم عنها نتائج جديدة.

2 ـ بحث أو مقال يعتمد على اقتراحات نظرية على ان تكون دراسة رائدة لم يسبق نشرها.

3 ـ يرفق بكل بحث مقدم للنشر ملخص قصير في حدود المائة كلمة يبين فيه الكاتب الغرض من الدراسة وتحديد ابعاد المشكلة المطروحة بما في ذلك ذكر بعض الشيء عن طبيعة البيانات المستعملة وطريقة تحليلها، ويجب ان يشير هذا الملخص إلى النتائج العامة التي توصل إليها الكاتب.

المادة الرابعة: تقييم المادة المنشورة في المجلة:

1 ـ ان الفرق بين البحث والمقال لدى المجلة ينحصر في تقييم هيئة التحرير للعناصر الاساسية الواردة في كل بحث أو مقال:

أ ـ الاصالة في البحث.

ب ـ حجم الدراسة ومدى الجهد الذي بذل فيها.

جـ ـ نوعية المصادر التي اعتمد عليها الكاتب.

2 ـ تحال المادة المراد نشرها إلى قارئين كحد اقصى لتقييمها وإذا ما نالت استحسان المقيمين، فانها تعاد إلى الكاتب لابداء الرأي واجراء التعديلات النهائية إذا تطلب الأمر ذلك قبل النشر.

3 ـ لا يجوز نشر أية مادة علمية تم نشرها في المجلة إلا بإذن مسبق من هيئة التحرير.

4 ـ لهيئة التحرير الحق في عدم نشر أي بحث أو مقال يتعارض مع بنود هذه اللائحة دون ضرورة إبداء الاسباب.

المادة الخامسة: المكافآت:

تدفع المجلة مكافآت تشجيعية لكاتبي المواد التي تنشر فيها.

هيئة تحرير المجلة

شروط نشر المقالات والبحوث والدراسات
في مجلة كلية الاداب والتربية

أولا: تهدف المجلة إلى نشر الانماط التالية من البحوث والمقالات:

(أ) بحث أو مقالة يعتمد أساساً على دراسة ميدانية أو وثائقية لم يسبق استخدامها من قبل، أو دراسة قائمة على استعمال وثائق أو مخطوطات سبق استعمالها شريطة أن يتناولها الباحث بطريقة مغايرة تنجم عنها نتائج جديدة.

(ب) بحث أو مقالة يعتمد على اقتراحات نظرية على أن تكون دراسة رائدة لم يسبق نشرها.

(جـ) ان الفرق بين البحث والمقال لدى مجلة كلية الاداب والتربية ينحصر في تقييم هيئة التحرير للعناصر الاساسية الواردة في كل بحث أو مقال:

أولا : الاصالة في البحث.

ثانيا : نوعية المصادر التي اعتمد عليها الكاتب في حالة استخدام أية مصادر.

ثالثا : حجم الدراسة ومدى الجهد الذي بذل فيها.

ثانيا : تطلب هيئة التحرير من صاحب المادة المقدمة للنشر ما يلي:

1 ـ يجب أن يكتب عنوان البحث أو المقال على صفحة منفردة بوضوح بالاضافة إلى اسم الكاتب وعنوانه للمراسلة وبعض المعلومات الاساسية الاخرى كمكان العمل والبحوث التي قام بنشرها.

2 ـ أن يكون للبحث أو المقال مقدمة تثار فيها المشكلة الماثلة بوضوح وأن تطرح الاجابة في متن البحث أو المقال باسلوب منطقي سلس، ومن ثم الوصول إلى نتيجة للقضية أو المسائل المطروحة.

3 ـ المجلة لا تنشر أي بحث أو مقال سبق نشره.

4 ـ يمكن نشر بحث أو مقال يعتمد كاتبه على مصادر ثانوية إذا ما جاء بفكرة جديدة لم يسبق طرحها أو نشرها.

5 ـ فيما يخص استعمال المصادر فان سياسة هيئة تحرير المجلة تلزم المؤلف بأن يعطي الاقتباسات والتعليقات ارقاماً مسلسلة في المتن وتلحق هوامش كل صفحة بآخرها ويكتب المؤلف الذي اقتبس منه ثلاثياً وعنوان المصدر والجزء ان وجد، ومكان النشر والسنة وتاريخ النشر والصفحة أو الصفحات التي اقتبس منها.

6 ـ يرفق بكل بحث أو مقال مقدم للنشر ملخص قصير في حدود المائة كلمة يبين فيه الكاتب الغرض من الدراسة وتحديد ابعاد المشكلة المطروحة بما في ذلك ذكر بعض الشيء عن طبيعة البيانات المستعملة وطريقة تحليلها وينبغي أن يشير هذا الملخص إلى النتائج العامة التي توصل إليها الكاتب.

7 ـ من سياسة مجلة كلية الاداب والتربية أن تحال المادة المقدمة للنشر إلى قارئين كحد أقصى لتقييمها وإذا ما نالت استحسان المقيمين فانها تعاد إلى الكاتب لابداء الرأي واجراء التعديلات النهائية إذا تطلب الامر ذلك قبل النشر.

8 ـ لهيئة التحرير الحق في عدم نشر أية بحث أو مقال أو دراسة تتعارض مع هذه الشروط دون ابداء الاسباب.

محتويات العدد

مـقـالات

سوسيولوجية الاسرة ومضامينها في الكتاب الأخضر
«د. صالح علي الزين» 15
الطبيعة المزدوجة للصحافة الرأسمالية «د. لطفي ناصف» 27
دور الموارد البشرية في استثمار الثروة المعدنية في منطقة المغرب العربي
«د. احسان محمد الحسن» 49

الـبـحـوث

تجارب التاريخ الوحدوية:
دراسة تاريخية تحليلية مقارنة لثلاث تجارب وحدوية:
الولايات المتحدة الامريكية، وإيطاليا، وألمانيا
«د. ميلاد المقرحي» 73
الجغرافية البحرية بين النشأة والتطور «د. الهادي مصطفى أبو لقمة» 93
درامية الأشكال الهندسية والنباتية في الزخرفة الاسلامية
«د. فاروق احمد شعبان» 115
غياب طلبة كلية التربية في جامعة البصرة «د. أنور طاهر رضا» 147
دراسة نحوية: عرض وتحليل لقضية الاعراب وما دار حولها
من جدال في القديم والحديث «يوسف حسين بادي» 160

مـراجـعـات كـتـب

العلوم الانسانية والايديولوجيا «تأليف محمد وقيدي»
(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر 1983م)، 194ص،
عرض وتحليل الدكتور ميلاد المقرحي 173

د. صالح علي الزّين*

سوسيولوجية الاسرة ومضامينها في الكتاب الأخضر

لا ترجع أهمية دراسة الاسرة في ميدان علم الاجتماع إلى حقيقة كونها الخلية الاولى للحياة الاجتماعية فحسب، بل أيضا لكونها مسرح التفاعل الاجتماعي «Social interaction»، الذي يتلقى فيه الكائن البشري أهم عملية اجتماعية ألا وهي، عملية التطبيع أو التنشئة الاجتماعية وذلك منذ اللحظة الاولى التي تطأ فيها اقدامه عالم الوجود الكوني.

والاسرة هي الوحدة الأساسية في أي تنظيم اجتماعي، ومن مجموع الاسر يتكون المجتمع البشري، وفي قوة الأبنية الاسرية تتجلى قوة المجتمع وفي ضعفها ووهنها يتحدد ضعف المجتمع، وتقدم المجتمع يرتبط أو يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تقدم الاسر المختلفة المكونة للبناء الاجتماعي الكلي، ولقد ادركت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة منذ تفجيرها عام 1969م دور الاسرة وأهميتها الخطيرة في حياة الانسان، وأكدت بأن في التضامن الاجتماعي أساس الوحدة الوطنية وأساس كل تقدم مادي ومعنوي، هذا ولقد بلورت النظرية العالمية الثالثة هذه الأهمية في ركنها الثالث حيث يقول القائد المفكر (15:1979): «بأن الاسرة بالنسبة للانسان الفرد أهم من الدولة .. فالانسانية تعرف الفرد (الانسان) والفرد (الانسان) السوي يعرف الاسرة .. والاسرة هي مهده ومنشأه ومظلته الاجتماعية».

هناك الكثير من الاراء المتباينة بل والمتناقضة حول موضوع اصول وتاريخ الاسرة الانسانية، والبعض فيها مجرد اساطير وخرافات وضرب من الخيال، وقلة من هذه الاراء تؤيدها الحقائق والأدلة العلمية القاطعة، ويعتقد اصحاب النظرية التطورية التي سادت خلال القرن التاسع عشر أن الاشكال العليا للتفكير والثقافة مثلها مثل الاشكال العليا للكائنات الحية قد نشأت بطريق التطور عن الاشكال الدنيا، وخلال نمو الانسان نشأت الاسرة منبثقة عن مرحلة فرض جنسية أو إباحية جنسية «Promiscuity» تشير إلى حد كبير الحالة التي يحيا عليها الحيوان، وقد

---

* استاذ مساعد بقسم الاجتماع، كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس.

تطورت هذه الحالة إلى مرحلة الزواج الجماعي «Group marriage»، وبعد هذه المرحلة إلتف الأبناء حول الام وظهر النظام الأموي «Matrilineal system»، ثم لم يلبث ان تطور النظام الاسري من جديد وظهر النظام الأبوي «Patrilineal system» في شكل نظام تعدد الزوجات «Polygynous»، وقد بلغ هذا التطور الاسري اسمى صوره بظهور الاسرة التي يتزوج فيها الرجل بزوجة واحدة وهو ما يعبر عنه بوحدة الزواج «Monogamy» في قواميس العلوم الاجتماعية.

ولقد دلت الدراسات الانثروبولوجية، والسوسيولوجية على خطأ الافتراض القائل بأن النظام الاسري قد تطور من مرحلة الاباحة الجنسية، فمرحلة النظام الاموي أو الأمي، ثم مرحلة النظام الابوي، فالعالم الامريكي روبرت لوبي «Robert Lowie» في كتابه الموسوم «المجتمع البدائي 1920» يؤكد أن العلاقات الجنسية الحرة التي يشير لها اصحاب نظرية التطور «Evolution theory» ما هي إلا صورة وهمية، وانه ليس ثمة ما يثبت ان هذه الحالة قد وجدت في أي مرحلة من مراحل تطور الجنس البشري، وعلى أية حال، فنحن لا نعلم شيئاً يقينياً عن نطاق وحقيقة الاسرة في المجتمعات الانسانية الاولى، ولكن طائفة كبيرة من علماء الانثروبولوجيا والاجتماع يعتقدون بان بعض الشعوب البدائية أو البسيطة ـ سيما السكان الاصليين لقارتي استراليا وأمريكا ـ ممثلين إلى حد ما لما كانت عليه الانسانية في بداية نشأتها، وهذا راجع إلى حقيقة كون هذه الشعوب ظلت ردحاً من الزمن بمعزل عن التيارات الحضارية الكبرى التي توالى ظهورها بين سكان القارات القديمة الأمر الذي ساعد هذه الشعوب على الاحتفاظ بحالتها القديمة أو ما يقرب منها، ولكن الشيء الذي يجب ان نضعه في اعتبارنا هنا ان هذا لا يعني اطلاقاً أن هذه الشعوب قد افلتت من قانون التطور والتغير الذي هو سنةُ كافة المجتمعات البشرية وان اختلفت في الدرجة، ولكن معنى ذلك ان بعدها النسبي عن التيارات الحضارية مكنها من الاحتفاظ أو المحافظة على كثير من النظم التي سارت عليها المجتمعات البشرية في اقدم عصورها، وبالنظر إلى النظم العائلية لدى هذه الشعوب يتضح ان نطاق الاسرة فيها أو مفهوم الاسرة فيها كان واسعاً إلى حد كبير، فلم يكن هناك فرق واضح بين مفهومي الاسرة والعشيرة، بل كان كل افراد العشيرة الوحيدة يرتبط بعضهم ببعض برابطة ليست قائمة على صلات الدم

«Blood-ties» كما هو الشأن في الأمم الحديثة في الوقت الحاضر، ولكن الروابط كانت قائمة على أساس إنتماء جميع الافراد لطواطم «Totem» واحد، والطوطم كما يحدده قاموس علم الاجتماع (1968)هو «عبارة عن حيوان أو نبات أو جماد تتخذه القبائل والجماعات البشرية البدائية شعاراً ورمزاً لوحدتها وذاتها «Tdentily»»، وقد عثر الباحث عن نظائر لهذا العائل المتسع النطاق في أمم غير العشائر الطوطمية.

فمن ذلك ما كان عليه نظام الاسرة عند اليونان والرومان وعند العرب في عهود أو عصور الجاهلية، وفي اطار هذا المفهوم الواسع للاسرة، لم تكن درجة القرابة التي تربط الولد بابويه أو باحدهما تزيد في شيء على درجة القرابة التي تربطه بأي فرد آخر من أفراد العشيرة، هذا المفهوم الواسع أو المتسع للاسرة أخذ يضيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد أو الشكل الذي استقر عليه في أغلب أمم العالم في العصر الحاضر، فقد أصبحت الاسرة بمفهومها الضيق عند هذه الأمم لا تشمل إلا الزوج وزوجته واطفالهما غير المتزوجين، وقد اصطلح علماء الاجتماع على تسمية الاسرة ذات المفهوم الضيق بالاسرة الزيجية «Conjugal family»، أو الاسرة البسيطة «Elementary family»، أو النووية «Nuclear family»، وبالرغم من ان علماء الاجتماع مقتنعون بأن العائلة هي الوحدة الاساسية للتنظيم الاجتماعي في أي مجتمع عرف على سطح الكرة الارضية، إلا أن تعريف المصطلح في حد ذاته (أي مصطلح العائلة) بقي مائعاً في لغتهم، ويعتبر تعريف كل من (H.J. Locke, E.W. Burgess) (1953)، إلى حد ما أكثر التعريفات قبولا، ويتلخص هذا التعريف في أن العائلة هي مجموعة من الاشخاص المتحدين بروابط الزواج والدم أو التبني، المشكلين أو المكونين بيتاً واحداً يتفاعلون ويتصلون أو يتواصلون مع بعضهم البعض كل حسب دوره الاجتماعي كزوج وزوجة، كأم وأب، وأخ وأخت، المحدثين لثقافة مشتركة.

من الواضح إذاً أن الزواج «Marriage» يعتبر هو الرباط الزيجي «Contjugal tie» بين الزوج والزوجة في نطاق العائلة البسيطة أو النووية، ولكن على أية حال فان بعض علماء القرابة من الانثروبولوجيين لا يعتبرون العائلة والزواج «Family & Marriage» ظاهرة ذات وجود عالمي «Universal phenomenon» بل هم من زاوية أو ناحية اخرى يعتبرون الام وطفلها أو طفلتها «Mother & Child»

الوحدة الاجتماعية الاساسية في أي مجتمع في العالم، ولكن إذا ما سلمنا بهذا الطرح لهذه القضية أو هذا المفهوم فان مشكلة أخرى على جانب كبير من الخطورة سوف تبرز إلى حيز الوجود، لأن هذا التفسير للمفهوم العائلي يعني أنه في عدد كبير من المجتمعات الانسانية سوف لن يكون هناك وجود لمؤسسة العائلة على الاطلاق، وعلى ما يبدو ان السبب الرئيس الذي يجعل بعض علماء القرابة من الانثروبولوجيين والاجتماعيين يرفضون قبول العائلة والزواج على انها الوحدة الاجتماعية الاساسية العالمية «As a universal social unit» انه في بعض المجتمعات البشرية يوجد اعتراف بعدة انواع مختلفة من الزواج والتي فيها الشركاء «Partners» في العملية الزوجية ليسا الرجل والمرأة «Man & Woman»، واحسن مثال على هذه النماذج من الزيجات المختلفة هو مؤسسة زواج المرأة من المرأة في مجتمع النوير «The Nuer institution of woman marriage to a woman» والذي قدم لنا الاستاذ «ايفانز برتشارد» (1951) دراسة وافية عنه في كتاب موسوم «القرابة والزواج في مجتمع النوير»، فهنا نجد ان الطرفين في الاتحاد الزوجي كلاهما نساء، وطالما أن هذا النوع أو النموذج من الزواج الذي يختلف كلية عن الزواج العادي البسيط (والذي طرفاه رجل وإمرأة)، فإنه يصبح من الصعب الافتراض بأن العائلة التي يكون فيها الزواج هو الرباط الزيجي بين المرأة والرجل على أنها مؤسسة ذات وجود عالمي.

والحديث أو النقاش حول موضوع العائلة الزيجية أو النووية وعالميتها «Universality» يقودنا إلى أن نسلط الضوء وبصورة مختصرة على النظامين «الأمي» و«الأبوي» *، وفي هذا الصدد نستطيع القول بأنه عندما يتبع النسل «Descent» عن طريق الاناث فقط فهذا يعرف باسم «النظام الأموي»، وفي هذا النظام «Matrilineal system» فإن الزوجين «Married couple» وليس أطفالهم الذين يعتبرون الوحدة الاجتماعية في المجتمعات الأموية، والسبب في ذلك أن

* النظام الأموي كان سائداً عند الكثير من الشعوب مثل: الهنود الأمريكيين، وعند السكان القدماء باستراليا، وعند الكثير من السكان الأصليين لاندونيسيا وماليزيا وغيرهم، أما النظام الأبوي فهو قد وجد عند الرومان القدماء، والصينيين، والشعوب الرعوية في جنوب وشرق أفريقيا، وعند العرب والمسلمين.

الأطفال سوف يؤخذون من قبل خالهم «Their motheris frather»، وهم الذين يرثون ثروته، ومن هذا القبيل فإن العائلة تتكون من الزوج والزوجة وأبناء الأخت «Sisteris children»، وعلاوة على ذلك فإنه في المجتمعات التي من هذا القبيل (أي النوع الأموي)، فإن العائلة الممتدة «Extended family» هي الوحدة الأساسية وليست العائلة النووية أو الزيجية حتى ولو كان ذلك لفترة أو مدة.

ومن ناحية أخرى فإنه في المجتمعات الأبوية والتي فيها يتبع النسل عن طريق خط الذكور «Through females only» فإن الزوج والزوجة وأطفالهم هم حقاً الوحدة الاجتماعية الأساسية، وحتى في المجتمعات الأبوية فإن العائلة الممتدة تبدو أيضا على أنها الوحدة الأساسية خصوصاً في المجتمعات الصغيرة «Small scall societies» لأن أبناء العم «Father's frother's children» هم في العادة أعضاء في العائلة الممتدة.

ومفهوم العائلة الدال على أنه في كل مجتمع انساني يوجد شيء يعرف بمؤسسة العائلة البسيطة أو الزيجية أو النووية قد نال قسطاً وافراً من الدراسة والنقاش المستفيض من قبل علماء الانثروبولوجيا والاجتماع، فالاستاذ موردوك «Murdock» (1940)، والذي يعتبر من مشاهير العلماء في ميدان الدراسات العائلية، حاول على أساس معلومات جمعت لأكثر من 250 مجتمعاً انسانياً للتأكيد على أن العائلة البسيطة أو الزيجية أو النووية توجد كوحدة متميزة «As adistinct unit»، كما أوضح أنها جماعة أساسية في التنظيم الاجتماعي وهي ذات وظائف كبيرة في أي مجتمع معلوم، ويمضي الاستاذ موردوك قائلا: ان الاسرة كوحدة اجتماعية عالمية تقوم باربع وظائف أساسية لا غنى للحياة الاجتماعية الانسانية عنها، وهذه الوظائف تتلخص على الوجه التالي:

(أ) الوظيفة الجنسية The sexual function.

(ب) وظيفة إعادة الخلق واستمرارية الجنس البشري The function of reproduction.

(جـ) الوظيفة الاقتصادية The economic function.

(د) الوظيفة التعليمية أو عملية التنشئة الاجتماعية The educational function.

وقد تبنى وجهة نظر الاستاذ موردوك «Murdock» هذه عدد من العلماء والباحثين أمثال العالم الأمريكي «Parsons»، وبالز «Bales» (1955)، فالاستاذان المذكوران أعلاه يناقشان ويجادلان هذا الموضوع الذي تناوله «Murdock» بشيء من النقد الشديد حيث يقولان: ان عملية التنشئة الاجتماعية بكل تأكيد تتطلب وحدات اجتماعية صغيرة «Small social units»، والتي يكون بمقدورها القيام بتلك الوظيفة الأساسية والحيوية.

ومن وجهة نظر كل من «Parsons» و«Bales» ان الوحدات الاجتماعية الصغيرة التي ليس لها بناء قرابي «Non-Kinship structured units» لا يحتمل اطلاقاً ان تقوم بالوظيفة الخطيرة لعملية التنشئة الاجتماعية، وهي بحق وظيفة ذات بعد عالمي وبصورة فعالة، والاستاذ موردوك «Murdok» في كتابه (البناء الاجتماعي) يمعن في مناقشة ضرورة عالمية الاسرة البسيطة أو الزيجية، ويذهب إلى تأكدية على وجودها كخلية أساسية إلى حد القول بأنه (حتى عندما تكون العائلة البسيطة متداخلة) «Enueloped» في وحدات عائلية ممتدة باسم العشيرة أو القبيلة فهي مع ذلك تظل دوماً متميزة كوحدة جزئية «Sub-unit» ذات وظيفة عالمية «Universal function».

أما الاستاذان ليفي «Levy»، وفلرز «Fallers»، فقد حاولا فحص افتراض الاستاذ «موردوك» بخصوص عالمية الاسرة النووية أو الزيجية ودورها الخطير في الحياة البشرية بشيء من التفصيل، ولكن على ما يبدو انهما ليسا على اتفاق تام مع وجهات نظر «موردوك»، وبهذا الصدد فقد كتبا يقولان: نحن لا ننكر على أية حال انه في أغلب ـ ان لم يكن في كل ـ المجتمعات البشرية ان الافراد أو الاشخاص قادرون على تمييز آبائهم واخوتهم أي «Hineal relatives» من الاقارب الاخرين «Collateral relatives»، ولكن نحن لا نعتقد أن العائلة الممتدة أو العشيرة دائماً تتكون من تجمع للعائلات البسيطة أو الزيجية «Aggregation of nuclear families» وانه في تلك العائلات فان عملية التنشئة الاجتماعية تتم أساساً في اطار العائلة البسيطة أو الزيجية أو النووية.

وفي مقال آخر نجد ان الاستاذ ليفي «Levy» (1955) يناقض افتراض الاستاذ موردوك «Murdock» الخاص بضرورة قيام العائلة الزيجية أو النووية بوظيفة التنشئة

الاجتماعية، حيث يشير إلى أنه في العائلة الصينية التقليدية نجد ان الاطفال تتم تنشئتهم الاجتماعية في اطار العائلة الابوية الممتدة، وفي مثل هذه الوحدة فان العائلة البسيطة أو النووية لا تعتبر على الاطلاق الوحدة الجزئية القوية الفعالة.

اما الاستاذ ملفورد سبيرو «Melford Spiro» في مناقشته لموضوع العائلة ومسألة عالميتها فقد تبنى وجهة نظر مختلفة عن وجهات نظر موردوك «Murdock» السابق الذكر، فمن خلال دراسات «سبيرو» لمجتمع الكيبوتز «Kibbutz» باسرائيل يفهم ان العائلة في ذلك المجتمع تتألف من البالغين من كلا الجنسين ومن اطفالهم، ولكن الشيء الجدير بالذكر هنا ان وظيفة التنشئة الاجتماعية أو عملية التطبيع دائماً يقوم بها المجتمع بأسره وليست العائلة التي ينتمي لها الطفل، وذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها المدرسون والمدرسات والممرضون والممرضات وغيرهم من بقية قطاعات المجتمع الاخرى، نيابة عن الاباء «On behalf of the parents»، والحال هذه فان «سبيرو» يعتقد انه من الصعوبة القول بان الاسرة أو العائلة البسيطة أو النووية يكون لها وجود اجتماعي في المجتمع المعني بالذكر، طالما ان أهم وظائفها تقوم بها مؤسسات اخرى غير مؤسسة العائلة الزيجية.

وعلى أية حال فان الاستاذ سبيرو «Spiro» بعد انقضاء بضعة اعوام على وجهات نظره المذكورة آنفاً اعاد النظر في مقاله السابق الذكر وفيما ضمنه من آراء حول عملية الاسرة البسيطة أو الزيجية، وفيما تقوم به من وظائف، فقد اعترف بطريق ضمني أو غير مباشر بوجود العائلة البسيطة أو الزيجية في مجتمع «الكيبوتز» وباهميتها في عملية التنشئة الاجتماعية، فقد اشار إلى أنه بالرغم من أن الاباء وأطفالهم لا يشكلون عائلة بالمعنى الذي حدده الاستاذ موردوك «Murdock» لمفهوم العائلة، إلا أنهم مع ذلك يكونون جماعة فريدة متميزة في مجتمع «الكيبوتز» فالاطفال في هذا المجتمع ليسوا فقط مرغوبين من قبل الاباء ولكن في معظم الاحيان يخطط لهم، وعلاوة على ذلك فان هؤلاء الاطفال وليس أناس آخرون يدعون كأبناء وبنات، ومن جهة أو زاوية اخرى فان الاطفال يدعون آباءهم كأب وأم، ومن ثم الاباء وأطفالهم يشكلون أو يكونون مجموعة اجتماعية «Social group» تتميز بوظائفها التفاعلية والعاطفية.

والحقيقة الهامة التي يمكن استنتاجها من دراسة «ملفورد سبيرو» لمجتمع «الكيبوتز» هي انه بالرغم من أن الاباء والامهات يلعبون دوراً ثانوياً في عملية التنشئة الاجتماعية في شكلها أو اطارها الرسمي، إلا أن لهم دوراً خطيراً في حياة انجالهم أو اطفالهم، وهذا يعني ان المدرسين والمدرسات والممرضين والممرضات وغيرهم من بقية المؤسسات الاجتماعية لا يربون الاطفال وفقاً لتعليماتهم وأمزجتهم الخاصة ولكن حسب الاجراءات والقواعد والمعايير التي يضعها ويرتضيها الاباء والامهات.

وخلاصة الحديث عن النقاش الدائر عن الاسرة ومسألة وجودها كمؤسسة اجتماعية عالمية، انه بالرغم من ان العلماء والمتخصصين في شؤونها ليسوا على اتفاق تام في مسألة عالميتها والوظائف المناطة على عاتقها، إلا أنه يمكنني القول ومن وجهة نظرنا الشخصية ان الاسرة البسيطة أو الزيجية كخلية اجتماعية هي مؤسسة ذات وجود عالمي لا غنى للكائن البشري عنها، فمرحلة الطفولة الطويلة والاعتماد الكلي للصغار على رعاية وحماية الكبار تجعل وجود تنظيم أسري أمراً ضرورياً لخلق الأجيال، فالاسرة النووية أو الزيجية موجودة حتى وان كانت تلك العائلة متضمنة أو متداخلة أو مغلقة في وحدات اجتماعية أكبر «Enveloped in more extended domestic units»، كما هو الحال في المجتمع الصيني وفي غيره من المجتمعات البسيطة.

هذه المؤسسة هي شيء جوهري وضروري لخلق الأجيال الأقوياء الذين هم عماد تقدم وازدهار الأمم واستمرار البشرية على هذه الارض، لقد جاءت هذه الأهمية وحدة في النظرية العالمية الثالثة في ركنها الاجتماعي حيث يقول المفكر معمر القذافي (17:1979) بهذا الصدد:

«فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد في الاسرة نمواً طبيعياً، وتزدهر فيه الاسرة ويستقر الفرد في الاسرة البشرية مثل الورقة في الغصن أو مثل الغصن في الشجرة لا معنى له إذا انفصل عنها ولا حياة مادية له، وكذلك الفرد إذا انفصل عن الاسرة، أي أن الفرد بلا أسرة لا معنى له ولا حياة اجتماعية له وإذا وصل المجتمع الانساني إلى وجود الانسان بدون أسرة فيصبح حينئذ مجتمع صعاليك، مثله مثل النبات الصناعي».

فالاسرة بصفة عامة هي وحدة تقوم بمجموعة من الوظائف المحددة تترك آثارها في العملية الاجتماعية واستمرار المجتمع باسره، وان أية محاولة لتقويض دعائم النظام الاسري، (كما حدث في المجتمع الغربي وفي عدد من بلاد العالم الاخرى نتيجة للثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر)، هي شيء ضد الطبيعة البشرية والقانون الطبيعي وهو وضع صناعي معرض للفشل آجلا أو عاجلا، فقد حدث في اعقاب الثورة البلشفية (الروسية) عام 1917م ان حاولت الحكومة السوفيتية التقليل من شأنها، ولكن بعد ان استقرت الامور عادت الحكومة مرة اخرى إلى تبني سياسة تدعيم الاسرة والنظام الاسري والمحافظة عليها، وما ذلك إلا ادراك منها ان الاسرة كمؤسسة اجتماعية ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري واستمرارية الحياة الاجتماعية، وتبين لنا الدراسات الاسرية كيف ستحول عدد من الحقائق الأولية كالالتصاق والضعف اللذين يشعر بها الوليد الانساني إلى مجموعة من العلاقات الاجتماعية المحددة، فعلى سبيل المثال تتوقع الأمم في كل المجتمعات تنمية مشاعر معينة لدى الطفل كما تتقبل بدورها مجموعة من الالتزامات المحددة.

لقد تبين ان الاطفال الذين يلحقون بالمؤسسات الايوائية مع توفر الرعاية المادية الكاملة واشباع حاجاتها الجسمية لا ينجحون في حياتهم ما لم تتوفر لهم الحاجة النفسية والاجتماعية التي تحدد في المواقف الطبيعية للأم نحو صغارها سواء عند الانسان أو عند بعض انواع الحيوانات، ولقد اتضح من دراسة مقارنة لجماعة من الاطفال عاشوا في مؤسسة داخلية وجماعة اخرى عاشت في كنف اسرة خاصة، ان الاطفال الذين عاشوا في المؤسسات كانوا بوجه عام اقل نمواً في قدراتهم العقلية، واضعف من حيث المهارات اللغوية، وهم ايضا أقل قدرة على تكوين علاقات اجتماعية ايجابية مع الاشخاص الاخرين.

والوحدة الاسرية تلعب دوراً بارزاً في نمو الذات وتحافظ على قوتها، إذ أنها توفر بناء محدد للذات، ومن ثم تسمح لها بادراك الواقع والتنبؤ بالسلوك في المواقف المختلفة، اضف إلى ذلك ان الاسرة بمثابة عالم صغير يرتبط بروابط وثيقة من العلاقات الشخصية المتبادلة لا يمكن ان تتوفر بمثل هذه الدرجة في أي محيط آخر، وإذا كان الفرد يعتبر جزءاً متفاعلا في هذا البناء ويقوم بوظيفة فيه، فانه يمارس امتداداً لذاته الخاصة، فالفرد ليس هو مجرد ذاته فحسب، بل هو أيضاً جزء

من كل مرتبط معه بروابط متينة يحصل منه (أي من هذا الكل) على قوة متزايدة.

فلا غرابة إذاً أن نجد ان الطرح الانساني للنظرية العالمية الثالثة يؤكد ان الطريق الأمثل لتحقيق السعادة ومن ثم لتحقيق الحرية للانسان يكمن في ضرورة محافظة المجتمع الانساني على تماسكه الاسري بغية الاستفادة من المنافع والمزايا والقيم والمثل التي يوفرها الترابط والتماسك والوحدة والالفة والمحبة الاسرية، وفي هذا الصدد يقول القائد الفكر (1979:16-17):

«ان المجتمعات التي يتهدد فيها وجود الاسرة ووحدتها بسبب أي ظرف من الظروف هي مثل الحقل النباتي الذي يتهدد نباته بالانجراف أو العطش أو الحرق والذبول واليبس، فالحديقة المزدهرة أو الحقل المزدهر هو الذي تنمو نباتاته نمواً طبيعياً وتزهر وتلقح وتستقر .. وكذلك المجتمع الانساني».

ان النظرية العالمية الثالثة باعتبارها المبشرة بعصر الجماهير، العصر الذي فيه الشعوب صاحبة السلطة والثروة والسلاح هي نظرية لكل الانسانية قاطبة بغية هدايتها نحو عصر الانعتاق النهائي من كل ألوان الظلم والقهر والاستعباد، رأت انه لابد من الاهتمام بالمرأة باعتبار انها نصف المجتمع والعمود الفقري الذي تقوم عليه أية خلية اسرية سوية، فهي إذا جاز التعبير احد طرفي المعادلة الاسرية على اعتبار ان الزوج هو الطرف الاخر المتمم لتلك المعادلة، فاهمية المرأة في البنيان الاسري هي نفس اهمية الرجل ان لم تكن أكثر منه أهمية، فكل من الرجل والمرأة مكمل للاخر، ومن أجل كل ذلك اعتبرهما البارىء القدير على ان كل منهما سكن للاخر وراحة ومودة له، ففي سورة الروم يقول الله تعالى: «**ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة**»، وفي سورة البقرة يقول تعالى: «**هن لباس لكم وانتم لباس لهن**».

ان اهتمام النظرية العالمية الثالثة بقضية المرأة لم ينطلق من فراغ وإنما هو رد فعل للظلم والقهر والذل والاستعباد والذي عانته حقبة طويلة من الزمن، فالانسانية إذا قدر لها ان تبقى وان يعم الخير والسعادة لابد لها من الاهتمام بقطاع النساء باعتبارهن نصف سكان الكرة الارضية أو ما يزيد، فالأمومة باعتبارها عملية تربوية على درجة كبيرة من الخطورة هي من اختصاص المرأة وأن أية محاولة للاستغناء عن دور المرأة الطبيعي في الأمومة وذلك بانه تحل دور الحضانة كلياً محل الأم

ـ كما يحدث في المجتمعات الغربية والشيوعية وغيرها من بلاد العالم ـ إنما هو في جوهره استغناء عن المجتمع الانساني في حد ذاته وتحويله إلى مجتمع صناعي، ان الوضع الطبيعي لبني الانسان المفعم بالسعادة (في مفهوم النظرية العالمية الثالثة)، هو أنه ينشأ الفرد في اسرة فيها الامومة والابوة والاخوة على حد سواء.

ان البنيان الاسري السليم لابد وان يقوم على أساس من التفاهم بين الزوج والزوجة، وهذا بطبيعة الحال لن يتسنى إلا إذا كانت العلاقات قائمة على قدم المساواة ومعرفة كل منهما لحقوقه وواجباته وذلك وفقاً لمعطيات انسانية، ومن أجل ذلك فانه وفقاً لاطروحات النظرية العالمية الثالثة لا يجوز لأي من الرجل أو المرأة أن يتزوج الاخر رغم ارادته أو أن يطلق دون محاكمة عادلة أو دون اتفاق إرادي من كليهما، وحيث أن المنزل هو المكان الملائم للامومة التي هي وظيفة طبيعية للمرأة، فان المرأة هي صاحبة المنزل.

ان قضية حرية المرأة قد شغلت اذهان العلماء والباحثين والمفكرين في الشرق والغرب أمداً طويلا من الزمن ولكن جميع المحاولات كانت ذات نظرة سطحية لانها لم تنطلق من أرضية صلبة تحاول كشف الداء قبل وصف العلاج المناسب، وتجاه هذه القضية الخطيرة ينقسم المفكرون والعلماء بشكل عام إلى طائفتين، فريق تقليدي محافظ يرى ان المرأة اقل منزلة من الرجل وان المكان المناسب لها ان تبقى رهينة جدران البيت، وفريق آخر يدّعي التقدمية، ولا يمانع في خروج المرأة لميدان العمل، ولكن الشرط الاساسي لوضع المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحقوق هو مساواتها معه في الواجبات، أي أنه على المرأة ان تخرج إلى ميدان العمل وتمارس نفس الاعمال التي يقوم بها الرجال وتحت نفس الظروف، وان دعاة هذه المساواة المزعومة جميعاً قد تجاهلوا جوهر أو صلب القضية المطروحة فالقضية كما تطرحها النظرية العالمية الثالثة تتجلى في انه ليس هناك فرق أو تفرقة بين المرأة والرجل والكبير والصغير في الحقوق الانسانية ولكن ليست هناك منساواة تامة بينهم فيما يجب ان يقوموا به من واجبات، فالشيء الذي يقوم به الطفل لا يستطيع ان يقوم به انسان بالغ والذي تقوم به المرأة قد لا يقوم به الرجل، أو الذي يقوم به الرجل قد لا تقوم به المرأة، فالعمل إذاً يجب ان يوفره المجتمع لجميع افراده القادرين عليه والمحتاجين له رجالا ونساءاً، ولكن الشرط الجوهري من منظور النظرية العالمية

الثالثة هو ان يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه وألا يجبر تحت ظروف القهر والعسف ان يعمل ما لا يناسبه، وتجاهل الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة والخلط بين ادوارهما لا يعتبر اتجاهاً حضارياً، وإنما هو عمل مضاد لنواميس الطبيعة وعبودية مقننة فالمرأة في الشرق ينظر لها على انها سلعة، كقطعة أثاث قابل للبيع والشراء، فهي «حريم» للمتعة، أما في المجتمعات الغربية فلا يوجد هناك تحرر فعلي، فالمرأة في هذه المجتمعات اضطرت لتقمص شخصية الرجل من أجل لقمة العيش ونيل الحقوق والحرية المزعومة، لأنها في حقيقة الأمر مضطهدة ومجبرة على التحول إلى سلعة اقتصادية، فهي اداة انتاج ليس إلا.

ان النظرية العالمية الثالثة تنظر للموضوع من زاوية أبعد وأعمق، فجوهر القضية هو تحقيق حرية الانسان سواء كان ذلك الانسان ذكراً أم انثى وعلى أساس انساني صرف فالتمايز في المجتمع الجماهيري المنشود لا يكون إلا على أساس ما يقدمه هذا الفرد أو ذاك من إنتاج لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع، وبتحقيق الرفاهية للمجتمع تتحقق السعادة والحرية الاسرية وهي المعين الذي لا ينضب لصنع الاجيال صانعة التقدم والخير والنجاح.

د. لطفي ناصف*

الطبيعة المزدوجة للصحافة الرأسمالية

مـقـدمـــة :

تحاول الصحافة في المجتمعات الرأسمالية باستمرار، الادعاء بأنها صحافة حرة، وانها تقوم بنشر كل ما هو صالح للنشر، وذلك لأنها مشروعات تجارية، تهدف في الأساس إلى زيادة التوزيع، وارضاء القارىء، دون الالتزام بخط سياسي معين، ونحن في هذه الدراسة، نعمل على كشف حقيقة الصحافة في المجتمعات الرأسمالية، ونحاول ـ عن طريق البحث الجاد عن حقيقة تلك الصحافة، التي تطورت خلال السنوات الماضية إلى صناعة متكاملة ـ نحاول كشف حقيقة مصالحها وارتباطاتها.

فمن خلال تناول طبيعة النظام الصحفي الرأسمالي، والتعرف على حقيقة القوانين الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي، تلك القوانين التي قادت إلى قيام الاحتكارات بصفة عامة وكذلك قيام الاحتكار والتمركز في ميدان الصحافة بشكل خاص.

اننا نكشف في هذه الدراسة عن الصحافة الامبريالية التي نشأت من تكون الاحتكارات والترموستات والكونسرتات، تخضع ـ مثل غيرها من المشروعات الاخرى ـ لقانون الربح الرأسمالي، ولكنها تظل ـ رغم ذلك ـ مؤسسة ذات طبيعة خاصة.

فالصحافة الامبريالية، هي مؤسسة تجارية لتحقيق الربح، وهي من جهة اخرى مؤسسة سياسية، تعمل على نشر وتأييد ايدلوجية وسياسة الطبقة المسيطرة في المجتمع.

ان الصحافة الرأسمالية بذلك تكشف عن طبيعتها المزدوجة كمشروع تجاري، وكمؤسسة سياسية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بميكانيزم النظام الرأسمالي، مما يكشف

---

* استاذ مشارك بقسم الاعلام، كلية الاداب والتربية جامعة قاريونس.

عن زيف إدعائها بالحرية، وعدم الالتزام بموقف سياسي معين، ونشر كل ما هو صالح للنشر.

الملامح الاساسية لتطور الصحافة في القرن العشرين:

يتميز القرن العشرون بأنه عصر الاتصال الجماهيري، فالصحف والمجلات والاذاعتان المرئية والمسموعة، والخيالة، والمسرح، إلى جانب الكتاب أصبحت هي الوسائل الاساسية لنقل المعارف والاخبار والتجارب الانسانية، وأساليب الحياة من فرد إلى فرد، ومن مجتمع إلى آخر.

فالتطور الحديث في اسلوب حياة الناس، ادى إلى التقليل التدريجي من دور الأسرة ودور القبيلة، والعشيرة في تربية النشء، وتعليمهم القيم والتراث والتجارب بطريقة مباشرة، وأصبحت تلك المهام التي كانت تقوم بها الجماعات الصغيرة، مسؤولية المؤسسات الحديثة من المدرسة والجامعة إلى وسائل الاعلام المتعددة، فالأم قد تخلت عن واجبها الاساسي في تربية الاولاد، وتلقينهم العادات والتقاليد، إلى الحضانة والمدرسة، وتركت ما كانت تقوم به من حكايات هادفة لأطفالها، إلى الاذاعات المسموعة والمرئية والمجلات المصورة، والأم إذ فعلت ذلك لم تكن مخيرة، بل مجبرة، ان مهامها خارج المنزل وداخله، ومسؤولياتها التي لا تقل عن مسؤولية الرجل، لم تترك لها الوقت الذي تستطيع فيه رواية الحكاية الهادفة، وتعليم العادات الحسنة للاطفال، كما كان الحال بالنسبة لامهاتنا وجداتنا.[1]

وباختصار، أصبحت عملية التربية والتعليم، وتلقين العادات والتقاليد حرفة، وأصبح تكوين الاتجاهات وتشكيل الرأي العام صناعة يحترفها متخصصون في كل مجتمع من المجتمعات، ومع تطور الحياة الحديثة، أصبحت هذه المهام كلها مركزة في أيد قليلة، ترسم وتخطط لفرض الاتجاه الذي تراه، ليس فقط داخل حدود دولتها، ولكن على نطاق العالم كله مستعينة بما تقدمه (ثورة التكنولوجيا) من إمكانات هائلة في عالم الاتصال.

في كل يوم تخرج المطابع في جميع أنحاء العالم حوالي 300 مليون نسخة من

(1) Hoffmann, Hans *Psychologie und Massen*, Kommunikation Berlin. New York 1976 p. 157.

الصحف الصباحية والمسائية وفي كل مساء يتجمع ما يقرب من 800 مليون انسان أمام أكثر من 200 مليون جهاز مرئي (تلفزيون)[1]، فضلا عن الاذاعات المسموعة، التي مازالت تحتل موقعاً قوياً وسط وسائل الاعلام كمصدر لاخر الأخبار والتعليقات.

ان كل هذه المصادر الاعلامية، والتي تعتبر النافذة التي يطل منها الانسان على العالم وعلى مجتمعه، تتركز كلها في ايدي عدد محدود من الافراد.

في الدول الرأسمالية نجد أن 99% من الصحف مملوكة للمؤسسات الرأسمالية الخاصة، كذلك فان الجزء الأكبر من مشاهدي المرئية في تلك الدول، انما يشاهدون برامج تقوم باعدادها الاحتكارات الرأسمالية[2]، كما تقع صناعة الخيالة بكاملها في الدول الرأسمالية في أيدي القطاع الخاص، وفي استثناءات قليلة جداً توجد محطات للاذاعة المسموعة وجزء من محطات المرئية في بعض الدول، تحت سيطرة هيئات حكومية، يتربع على قمتها أشخاص لا يقلون في اخلاصهم لرأس المال، عن اصحاب المؤسسات الاحتكارية، وهكذا فان النشاط الاعلامي في الدول الرأسمالية، عبارة عن احتكار للطبقة الرأسمالية بكل ما في هذه الكلمة من معنى، انه احتكار الاعداد وتوزيع الأخبار بالطريقة وبالاسلوب الذي يصيغ أفكار الناس وآراءهم، ويلائم في الوقت نفسه الطبقات الرأسمالية المسيطرة على الثروة والسلطة في المجتمع.

ان نظرة سريعة على الصحافة في الدول الغربية، تكشف لنا إلى أي مدى أصبحت السلاسل والاحتكارات والكونسرتات الصحفية هي الظاهرة السائدة في العالم الرأسمالي.

في انجلترا مثلا، والتي تعتبر المثل الكلاسيكي للاحتكارت الصحفية، منذ أن بدأ اللورد «ثورثكليف» في ادماج الصحف المتعددة مع بعضها البعض، غير ان أكثر من اربعة أخماس الصحف التي تصدر في بريطانيا تقع في ايدي عدد محدود من الاحتكارات لايزيد عن ثلاثة احتكارات رئيسية، فملايين النسخ من الصحف التي تصدر وتوزع في بريطانيا، تحت سيطرة الاحتكارات القليلة المتمركزة في لندن،

---

(1) AZ Publizistik, *Das Fischer Lixikon*, Frankfurt, 1971 p. 135

(2) نفس المصدر.

هي التي تسيطر على صياغة الرأي في تلك البلاد.[1]

وفي الولايات المتحدة الامريكية تتحكم خمسة تروستات صحفية[2]: «ماك كورميك»، «باترسون»، «هيرست»، «نيو هاوس»، «سكرب هوارد» بسلاسلهم الصحفية على غالبية ما يصدر في البلاد كلها من دوريات.

وفي فرنسا ظهرت في السنوات الأخيرة أربع مجموعات صحفية هي: «آموري»، «فرانيار»، «بروفست»، «بوساك»، تسيطر على الجزء الأكبر من توزيع الصحف في فرنسا كلها.[3]

وفي اليابان تحتل اربع صحف فقط، أكثر من نصف مجموع توزيع كل الصحف اليومية التي تصدر في الجزر اليابانية، والذي يقدر بأكثر من 50 مليون نسخة.[4]

اما في المانيا الغربية وبرلين الغربية، فيسيطر الاحتكار المملوك لشخص واحد هو «اكسل سبرنجر» على نصف توزيع الصحف التي تصدر في البلاد.[5]

هذه الحقائق المختصرة ـ والتي سترد بالتفصيل في فصول لاحقة ـ عن وضع الصحافة في الدول الغربية، تقودنا إلى نتيجة واضحة، وهي ان جزءاً كبيراً من الصحف، وكذلك وسائل الاعلام الاخرى، والتي تعمل على تشكيل الرأي العام في تلك الدول، وفي العالم غير الاشتراكي كله، تتركز الان في أيد قليلة، وهذا يعني بشكل واضح ان مجموعة صغيرة من الاحتكارات الصحفية ودور النشر وكبار رجال الأعمال، يسيطرون على الوسائل المادية والفكرية التي تؤثر على صناعة آراء الملايين من المواطنين.

تحول الصحافة من عملية رأي إلى صناعة معقدة:

لقد تحولت مهنة الصحافة إلى صناعة، مثلها مثل بقية الصناعات الاخرى، وأصبح لصناعة الصحافة اقتصادياتها التي تتميز بها، والتي لا تقل أهمية عن اقتصاديات الفروع الصناعية الاخرى، مثل صناعة البترول أو الصلب أو غير

(1) *The world survey* Bd.1 p. 700
(2) *The first freedom*. London, Amsterdam, 1971 p. 94
(3) *The europa year book*. 1974 p. 133
(4) Auslands presse, Moskau. 1973 pp. 253
(5) AZ. Publezistik. p. 316

ذلك من الفروع الصناعية المتعددة.

فاصدار صحيفة في أي بلد من البلدان، أصبح منذ زمن بعيد، ثمرة لتعاون أجهزة كثيرة، وجهات متعددة، تختص كل منها بجانب معين من جوانب انتاج الصحيفة، ولكنها جميعاً تتعاون فيما بينها لتكون في النهاية الشكل الأمثل والمتكامل لعملية الانتاج الصحفي[1]، وكان من أثر التقدم الالي في مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة إلى الالات الحديثة وإلى الكميات الهائلة من الورق، أن تحولت هذه المهنة من كونها عملية رأي، إلى أن أصبحت عملية رأسمالية معقدة.[2]

وإذا ألقينا نظرة سريعة على ما وصلت إلية الصحافة اليوم من تطورها على المستوى الدولي، تتكشف لنا خطورة هذه المهنة وضخامة حجمها بالنسبة للأنشطة الانسانية المتعددة.

تشير الاحصائيات إلى أن عدد الصحف الصباحية والمسائية التي تصدر يومياً في مختلف أنحاء العالم، يصل إلى نحو عشرة آلاف صحيفة، ويبلغ ما توزعه هذه الصحف حوالي 200 مليون نسخة في اليوم.

ففي بلد مثل اليابان، يبلغ عدد الصحف اليومية 160 صحيفة، توزيعها 50 مليون نسخة في اليوم، ويصل عدد توزيع الصحف اليومية في الولايات المتحدة 90 مليون نسخة.[3]

اما في الدول الصناعية الصغيرة مثل بلجيكا والسويد، فيصل عدد التوزيع اليومي للصحف عادة، أربعة ملايين نسخة، وبذلك يكون توزيع الصحف في تلك البلدان يعادل 30 نسخة من الصحف اليومية لكل مائة من السكان.[1]

وهذه الارقام، تعطي بلا شك، صورة واضحة عن ضخامة تلك الصناعة، وما تتطلبه من طاقات بشرية ومادية، وآلات حديثة، ورؤوس أموال ضخمة.

وإذا نظرنا من جانب آخر إلى التطور المادي والتكنولوجي الذي حدث في ميدان الصحافة، سنجد أن هذا التطور مذهل بالفعل.

---

(1) انظر لطفي ناصف، ادارة الصحف، مطبوعات كلية الاداب، جامعة بغداد 1980م.

(2) ميثاق العمل الوطنى، القاهرة، ص 24.

(3) Auslands Presse, p. 219

أما بالنسبة لعملية نقل الاخبار، فنجد أنه منذ تأسس أول مكتب لتوزيع الاخبار على أساس تجاري (وقد أسس هذا المكتب الفرنسي «هافانس» في ثلاثينيات القرن الماضي) حدثت ثورة في عملية نقل الأخبار واستقبالها.

ومنذ زمن لا يزيد عن مائة سنة، كانت وكالة رويتر تعتبر أن (الحمام الزاجل) هو أسرع الوسائل لنقل الأخبار من القارة الأوروبية إلى الجزيرة البريطانية.[1]

وفي خمسينيات القرن الماضي، بدأت عملية نقل الأخبار بوسيلة التلغراف الكهربائي، والذي كان يتطلب مدّ الأسلاك بين مركز الوكالة وأماكن استقبال الأخبار.

ومع بداية هذا القرن، كان اختراع «ألكسندر بوبوف» للتلغراف اللاسلكي، مساعدة كبيرة لوسائل الاتصال، ولعملية نقل الأخبار بشكل خاص.

في البداية كانت هذه الطريقة غير مربحة تماماً، ولم يكن في استطاعة الصحف الاعتماد عليها كلياً، حيث كان الارسال يتم خلال هذه الوسيلة بطريقة «مورس» وقد ظلت تلك الطريقة تتطور مع الأيام حتى أمكن للصحف ان تقيم في اداراتها أجهزة استقبال لتلقي الأخبار أتوماتيكياً عن طريق خط مباشر، يربطها بمركز الوكالة، وأتاح التوصل إلى النظام المعروف «بالتلكس»، حتى للصحف الصغيرة، تلقى أنباء وكالات الأنباء العالمية.[2]

وفي عام 1960م تم ادخال تعديل جديد على نظام نقل الأخبار من أوروبا إلى الولايات المتحدة، بسرعة تصل إلى ما بين 800 كلمة و1600 كلمة في الدقيقة، بدلا من النظام القديم الذي لم يكن يتيح ارسال أكثر من 66 كلمة في الدقيقة بواسطة التيكرز.[3]

وبعد دخول البشرية عصر الاقمار الصناعية، حدثت ثورة شاملة في نظام نقل الأخبار، وأصبحت أقمار الاتصالات تربط جميع أجزاء العالم بعضها ببعض، مما يتيح للبشر مهما اختلفت مواطنهم أو تباعدت، استقبال الأنباء من مصدر واحد وفي لحظة واحدة.

---

(1) Der journalism in der bürgerlichen geselschaft. Leipzig 1978 p. 45.

(2) *Columbia journalism review*. New York 1972.

(3) نفس المصدر.

وشهدت السنوات الماضية كذلك تطوراً مماثلا في فن الطباعة، فالانتقال من الطباعة المسطحة، إلى الطباعة الاسطوانية الدوارة «الروتاتيف»، كان أول خطوة ثورية في هذا الميدان.

لقد أمكن بهذه الطريقة طبع ملايين النسخ من الصحيفة الواحدة، خلال ساعات قليلة.

ولقد مكنت التكنولوجيا الحديثة في ميدان الطباعة وميدان الاتصالات، من نقل صفحات كاملة بعد جمعها، إلى الفروع المختلفة للصحيفة، ليتم طبعها في نفس الوقت.

ولا شك أن تطور طباعة «الأوفست» وامكانية استخدام الالات بسهولة، أعطى امكانات لا حدود لها، لتطوير أسلوب الاخراج الصحفي، واستخدام الألوان في طباعتها.

كل ذلك أدى إلى تطور هائل في الميدان الصحفي، جعل من انتاج الصحيفة في أيامنا هذه، عملية صناعية واقتصادية معقدة، ونستطيع ان نحدد سمتين أساسيتين لتطور العمل الصحفي خلال السنوات الماضية من القرن العشرين.

أولا: من ناحية الشكل، نجد حدوث تطور في صناعة الصحافة، وتعدد استخدام الأجهزة الضخمة، والمعدات الحديثة، والكميات الهائلة من المواد الخام، كالورق والحبر والألوان والرصاص والزنك وغير ذلك، وكانت نتيجة هذا التطور ظهور سمة أساسية في ميدان الصحافة في القرن العشرين، وهي اختفاء الفرد المالك للصحيفة إلى حد كبير في معظم الدول الرأسمالية، وتحول ملكية الصحافة إلى الشركات المساهمة، ثم تطورها إلى الاحتكار والتمركز، ودخول عدة صحف في شركة واحدة مساهمة، أو عدة شركات تصدر سلسلة من الصحف والمجلات، تمشياً مع النظرية الرأسمالية التي سادت خلال تلك الفترة، والتي تقول: ان الحلقة الضعيفة من السلسلة تقوضها حلقة أقوى، مما يجنب الاحتكار هزات اقتصادية قد تصيبه بالضعف، لقد أصبح الاحتكار في هذه المرحلة هو السمة السائدة في الميدان الصحفي.

ثانياً: نجد أن السمة الثانية للصحافة في المرحلة نفسها، تتعلق بالمضمون، وهذا أمر طبيعي، فكان لابد للصحافة وهي مرآة المجتمع في كل عصر، ان تعكس

معتقدات المجتمع وأفكاره السائدة وما يتأثر به من عوامل اقتصادية وسياسية ونفسيه، كان لابد أن تتيح سيطرة الاحتكارات الرأسمالية للاقتصاد، إحتكار الأفكار نفسها، واحتكار الاعلام والمعرفة.

الطبيعة المزدوجة للصحافة الامبريالية:

إذا كنا قد توصلنا إلى حقيقة الصحافة في هذه المرحلة من القرن العشرين وهي كونها صحافة احتكارية، فان ذلك يدفعنا إلى طرح سؤال هام هو: كيف أمكن للصحافة في مختلف القارات، ان تقع في قبضة عدد محدود من الترستات والكونسرتات؟ وما الظروف الموضوعية التي تمت في ظلها عملية تجميع وتركيز الصحف وغيرها من وسائل الاعلام في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد؟

سنحاول في الصفحات القادمة، ان نجيب على هذا السؤال، لأن الاجابة عليه، تكشف لنا جوهر الصحافة الامبريالية، ومكان (الكونسرتات والترستات) في اطار سيطرة رأس المال الاحتكاري على الصحافة وعلى وسائل تكوين الرأي.

ولابد لنا ونحن نتصدى للاجابة على هذا السؤال، أن نتعرض باختصار شديد، لتفسير محتوى وأثر القوانين الاقتصادية على تركيز وتجميع الانتاج، ومن ناحية اخرى فان التعرف على فعالية هذه القوانين الاقتصادية على الصحافة الرأسمالية، تتطلب منا معرفة الخاصية الأساسية للصحافة، وموقعها داخل النظام الرأسمالي، فالصحافة الرأسمالية تعتبر كمؤسسة رأسمالية لتحقيق الربح من جهة، ومن جهة أخرى، فهي تعتبر مؤسسة سياسية وسلاحاً ايديولوجياً في يد البرجوازية الاحتكارية التي تمتلك وتوجه هذه الصحافة، ومن هاتين الصفتين للصحافة الرأسمالية الحديثة، ينتج الوضع الخاص والعلاقة الخاصة للصحافة بالسياسة وبالاقتصاد، كما تفسر لنا الأسباب التي قادت إلى ضرورة تجميع الصحف وتكوين الاحتكارات في الميدان الصحفي.

طبيعة النظام الصحفي الرأسمالي:

لقد كشف كتاب «الايديولوجية الألمانية» منذ وقت مبكر، عن تلك الحقيقة الجوهرية، والتي تكشف لنا أن الطبقة التي تمتلك وسائل الانتاج المادي في

قبضتها، تتحكم أيضاً في وسائل الانتاج الفكري في المجتمع[1]، فالحقيقة التي لا يستطيع أن ينكرها أحد، ان أفكار الطبقة المسيطرة في مجتمع ما، كانت على مر العصور هي الأفكار المسيطرة والسائدة في ذلك المجتمع، وهذا يعني بشكل واضح، ان السيطرة على القوة المادية في المجتمع، تعني في الوقت نفسه، السيطرة على القوة الفكرية والايديولوجية، وفي ظل قيام الرأسمالية الاحتكارية، فان ذلك يعني ان القوة المادية المسيطرة في المجتمعات الغربية والرأسمالية، هي التي قامت من اندماج رأس المال الصناعي، برأس المال المصرفي، وتتمثل في طبقة البرجوازية الاحتكارية.[2]

وكان طبيعياً أن يحاول رأس المال المالي ـ بعد أن سيطر على الحكم ـ الامتداد ليوجه ويسيطر ويحكم وسائل الانتاج الفكري المتمثل أساسا في الصحافة وغيرها من وسائل تكوين الرأي العام.

فإذا تمكن الاحتكار من التحكم بواسطة مليارات الدولارات في الاقتصاد، فلا مجال هناك لتجنب سيطرته المطلقة على جميع مجالات الحياة العامة، مهما كان شكل النظام السياسي القائم، ومادامت الصحافة جزءاً من الحياة العامة، فانها تجد نفسها وسط شبكة كثيفة من علاقات التبعية للفئات المالية المسيطرة، وتكون النتيجة هي ان توظف الصحافة في ظل تلك العلاقات، لخدمة أهداف رأس المال الاحتكاري ككل، أو لخدمة مجموعة معينة من المجموعات السياسية القوية بما لديها من أموال.

وهذه العملية الخاصة بوضع الصحافة وترويضها بواسطة رأس المال المصرفي، وما ينتج عن ذلك من تغير في تركيبها، يتم بصفة عامة من خلال أربعة أشكال رئيسية:[3]

أولا: العمل على خلق صحافة احتكارية، أي صحافة تقوم ـ بلا تحفظ ـ بتمثيل سياسة وأيديولوجية مراكز القوى الاحتكارية، والتي تسيطر على الاقتصاد بشكل عام، ولكنها مع ذلك تتصارع فيما بينها، وقد قامت هذه الصحافة

---

(1) Marx Engels, Die Deutsche Ideologie. Berlin p.44
(2) Linin über die presse. p. 422
(3) Der journalism in der bürgerlischen yeselschaft. p. 69

الاحتكارية، سواء من تحول بعض الصحف القائمة، والتي كانت تصدر قبل ظهور الاحتكار في مجال الصحافة، أو من صحف قامت المجموعات الاحتكارية باصدارها أو بتكوينها من ضم عدة صحف قائمة ودمجها في بعضها البعض.

ثانياً: بدأت الاحتكارات الصحفية في تلك المرحلة، تسير خطوة اخرى في طريق التركيز والتجميع على شكل كونسرتات وترستات صحفية ضخمة، وسارت هذه العملية بنفس الطريقة التي يتم بها التمركز في الفروع الصناعية الاخرى.

وخلال تلك المرحلة يتم في الغالب انصهار رأس المال الصحفي مع رأس المال الصناعي والمصرفي، كما امتدت عملية الاحتكار الصحفي لتشمل الانتاج، مثل مصاهر صنع الحروف، ومصانع انتاج آلات الطباعة، وشملت هذه العملية أيضاً ضم وكالات الأنباء ووكالات التصوير الصحفي، وشركات توزيع الصحف، وشركات الاعلانات، واتسعت الدائرة باستمرار، لتشمل الفروع المشابهة والمؤثرة في الرأي العام، مثل الاذاعات المسموعة والمرئية وصناعة الخيالة.

ثالثاً: شهدت المرحلة التالية، اقامة مؤسسات للسيطرة الاقتصادية والسياسية والدعائية التي يؤكد بها رأس المال الاحتكاري نفوذه على الصحف الصغيرة والمتوسطة التي لم تشملها عملية الاحتكار، فقد كانت المصارف ومؤسسات الاعلانات والتوزيع التي تمولها الاحتكارات تعمل على احكام السيطرة على تلك الصحف.

رابعاً: تعمل الفئات المسيطرة مالياً (الطغمة المالية) على استغلال جهاز الدولة الواقع تحت سيطرتها، وكذلك الأجهزة التابعة له من أجل اقامة نظام صحفي يخدم مصالح الاحتكارات، ويشمل ذلك سلطات وضع القوانين التي تعمل بوحي من الطغمة المالية المسيطرة على منح الحرية الشكلية للصحافة، وتنظيم وضع الصحافة من خلال القوانين في إطار نظام الحكم القائم، وفي خدمته، فصناع القوانين العاملين في خدمة الطغمة المالية وحكومتها، يتفننون في وضع القوانين التي تحدد دور الصحافة المعارضة، أو حتى القضاء عليها، ويتبع ذلك في النهاية تحديد السياسة الصحفية الرسمية، ورسم الدور المطلوب من أدوات التأثير على الرأي العام القيام به.

وفي اطار هذه المراحل والاشكال الأربعة، قامت الأنظمة الدعائية والصحفية

في جميع الدول الرأسمالية خلال هذا القرن، فهذه الدول ـ مع الاختلاف في الناحية الشكلية ـ تقوم ببناء نظام موجه لتشكيل وصياغة الرأي العام بالطريقة التي تدعم وتساند استمرار السيطرة الطبقية والامبريالية.

إن ديناميكية الدكتاتورية الصحفية للامبريالية، تتخطى الشكل الاحتكاري الصحفي، وعملية التمركز المستمرة المتمثلة في قيام الترستات الصحفية، فعملية التمركز هي شكل واحد من الاشكال القمعية التي يقيمها النظام الصحفي الامبريالي، وهذا الشكل يعتبر من الجوانب الهامة بلا شك.

وتتحدد درجة الاحتكار ومدى السيطرة الامبريالية على الصحافة بمدى ما وصل إليه رأس المال الاحتكاري في السيطرة على الصحافة، وعلى مدى تأثير القوانين الاقتصادية للنظام الامبريالي عليها.

قانون الربح .. وظهور الاحتكارات:

تأتي فعالية قوانين التمركز الخاصة بالانتاج وبرأس المال كنتيجة مباشرة للقانون الاقتصادي الأساسي للرأسمالية ـ قانون الربح ـ أي فائض القيمة، ان هدف وغاية كل انتاج في ظل النظام الرأسمالي ـ كما هو معروف ـ ليس لاشباع حاجات انسانية أو اجتماعية، فمن الطبيعي أن يكون دافع الأعمال وصاحب رأس المال، هو تحقيق الربح ومحاولة المضاعفة السريعة لرأسماله بلا حدود، ولذلك فهدف الرأسمالي باستمرار، وفي كل العصور، هو انتاج السلع التي تحقق له قيمة لم يدفع مقابلا لها، وهو ما يسمى بفائض القيمة، الذي يساعد المنتج الرأسمالي على تحقيق الربح عندما يبيع سلعته في السوق.

ولذلك فليس غريبا ان يكون التسابق من أجل تحقيق فائض القيمة، أي الربح، هو الذي يحكم كل تصرفات الرأسماليين، وتحقيق الربح لن يتم إلا من بيع السلع في السوق كما أوضحنا، وفي السوق يتقابل أكثر من منتج واحد، لسلعة واحدة، وهنا يدخل الرأسماليون في منافسة وفي صراع فيما بينهم.

وحتى يستطيع الرأسمالي الصمود في تلك المنافسة، وحتى لا يضطر إلى التقهقر والتراجع أمام منافسيه ممن قد يتفوقون عليه، من حيث جودة إنتاجهم، ورخص أسعارهم، فانه يجد نفسه مضطراً لاضافة جزء من الفائض الذي حققه

إلى رأسماله الأصلي، وهذا ما يسمى بعملية التراكم الرأسمالي، فرأس المال يزيد ويتضخم باستمرار، ليقوي مركز صاحبه ويدعمه.

ولما كانت عملية التراكم هذه، لا يقوم بها رأسمالي واحد، وانما عدد كبير من الرأسماليين، فانها تؤدي ـ إلى جانب تزايد وتضخم رأس المال الخاص بكل منهم ـ إلى زيادة وتضخم رأس المال الاجمالي في المجتمع كله.

ومواصلة عملية التراكم، ونمو رؤوس الأموال في ايدي الرأسمالي، أو مجموعة الرأسماليين، تعني تزايد تركيز رأس المال في أيد قليلة من الرأسماليين، فتمركز رأس المال، ينتج بصورة مباشرة عن التراكم الذي تؤدي إليه المنافسة الضارية بين الأفراد، وتقود المنافسة الضارية إلى تجمع أكثر من رأسمالي واحد، واتحادهم في شكل شركات مساهمة للصمود في المنافسة، ومحاولة شراء الشركات الصغيرة المنافسة أو تدميرها، وتكون النتيجة ان رؤوس الأموال الضخمة التي كانت مبعثرة من قبل في أيدي أفراد معدودين، تتجمع في أيد قليلة، وتسير هذه العملية باستمرار، فتنضم وتندمج عدة شركات مع بعضها البعض، مكررة عملية التراكم، ولكن ليس بالنسبة للأفراد، بل بالنسبة للمؤسسات المالية الكبرى.

وتمركز رأس المال بصورة أكبر، وما يتبعه من تمركز الانتاج، يمهد التربة لظهور ونمو الاتحادات الاحتكارية العملاقة التي تتخذ أسماء (الكونسرتات والترستات) والكارتلات التي تعبر عن أن تمركز رأس المال تخطى الحدود ليتم على نطاق عالمي.

وهكذا، ومع بداية القرن العشرين، احتلت الاحتكارات مكان الصدارة في الحياة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية الاحتكارية، والتي قادت إلى مرحلة الامبريالية، فالامبريالية باختصار شديد، هي المرحلة الاحتكارية للرأسمالية.

القوانين الاقتصادية ونشأة الصحافة الامبريالية:

ان ما يهمنا في هذا البحث بالنسبة لعملية التمركز وقيام الاحتكارات، هو تأثر الصحافة بتلك العملية التي أصبحت طابعاً عاماً للرأسمالية في مرحلتها الجديدة، وإذا كانت القوانين العامة لتطور الرأسمالية قد أدت إلى قيام التمركز والاحتكار في كافة الفروع الصناعية والمالية في الدولة الرأسمالية فلا شك أن قيام عملية التجمع في ميدان الصحافة، كانت لها دوافع ذات خاصية تتميز عن الدوافع التي أثرت

على الفروع الصناعية المختلفة، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة والمزدوجة للصحافة، كسلعة رأسمالية.

لقد كتب أحد المفكرين منذ وقت مبكر في عام 1921 مقالا جاء فيه:

«ان الرأسمالية حولت الصحف إلى مؤسسات رأسمالية وأدوات لتحقيق الربح، ولمد الاغنياء بالمعلومات، وتسليتهم، وجعلتها أدوات لغش وتضليل جماهير الشعب». (1)

في هذه الجملة الواحدة، تتركز وظيفة وجوهر الصحافة البرجوازية الحديثة بصورة مركزة ومبلورة، هذه الجملة تكشف لنا عن ان الصحافة ـ إلى جانب كونها خاضعة لمبادىء الانتاج الرأسمالي، وهي تحقيق الربح للناشر ـ فهي كذلك تقوم بوظيفة سياسية وأيديولوجية هامة على الصعيد الفكري والسياسي، والصراع بين الطبقات.

وهذا يفسر لنا تعبير الطبيعة المزدوجة للسلعة الصحفية، هذه الطبيعة المزدوجة كأداة سياسية، وكمشروع لتحقيق الربح، رافقت الصحافة البرجوازية ولازمتها منذ نشأتها، يدلنا على ذلك تاريخ الصحافة الحديثة، فأول صورة من صور الصحافة الدورية، والتي ظهرت في القرن السادس عشر، كانت مشروعات تجارية تحقق الربح للناشرين، ولكن هذه الدوريات ساعدت في نفس الوقت من خلال نشر الافكار البرجوازية والتبشير بها على اختفاء اسلوب الحياة الاقطاعي، والقضاء على علاقات الانتاج الاقطاعية، وهكذا نجد الصحافة البرجوازية بدأت كمشروع تجاري وكأداة سياسية في نفس الوقت، وعندما تطورت تلك الصحافة، فانها تطورت بوجهيها التجاري والايديولوجي لتواكب تطور أسلوب الانتاج البرجوازي والرأسمالي.

فبعد ان وجهت الصحافة منذ بدايتها جهودها ضد الاقطاع والنظام الاقطاعي، واصلت جهودها بعد انتصار الثورة البرجوازية، لتأمين وتدعيم أسلوب الانتاج الرأسمالي الذي بدأ ينتشر ويسود، واستغلت كأداة لتدعيم سيطرة الطبقة البرجوازية.

وإذا كانت الصحافة قد أثرت في تطور الرأسمالية وانتصاراتها، فانها من جانب

---

(1) Beglow, S. Die USA, Eigentum und macht. Moskou 1971 p. 426

آخر، تأثرت من سيادة قوى الانتاج الرأسمالية التي تمخضت عنها الثورة الصناعية، فاستخدام وسائل الانتاج الحديثة التي مكنت الصحافة من الانتاج الضخم والسريع، هيأت للناشرين تحقيق الازدهار لصحفهم، وكان لابد ان يتمشى الانتاج الصحفي مع تطور بقية الفروع الصناعية إلى الانتاج الضخم.

ومع تطور الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية، تطورت الصفتان الرئيسيتان للصحافة البرجوازية، لتأخذ صورتها الحالية كمشروعات رأسمالية احتكارية، وكمؤسسات سياسية وايديولوجية للسيطرة على الجماهير وصياغة افكارها.(1)

الصحافة كمؤسسة سياسية:

يحدد النظام الاقتصادي لمجتمع ما، في مرحلة زمنية معينة الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الاجتماعية في ذلك المجتمع، وكذلك الافكار السائدة، والمؤسسات القائمة فيه، والافكار الاجتماعية، أي الأفكار السياسية والقانونية والفلسفية والدينية وغيرها، ويحدد الوضع الاقتصادي أيضاً، شكل المؤسسات التشريعية والتنفيذية، والتي تكوّن في مجموعها ما يسمى بالبناء العلوي للمجتمع، وبتعبير الاشتراكيين، فان قوى الانتاج في المجتمع هي التي تعبر عن طابع علاقات الانتاج بين البشر.

والصحافة، الأداة القوية للتأثير في الجماهير، هي من أهم المؤسسات التابعة للبناء العلوي للمجتمع، ولكن الصحافة تتميز ـ كمؤسسة سياسية ـ بانها ذات طابع خاص، فهي تختلف عن غيرها من مؤسسات البناء العلوي للمجتمع، بانها في وضع يمكنها من استخدام عدد من الامكانات والأساليب المختلفة، وبصورة ثورية، للتأثير بشكل مباشر وفعال، على كافة نواحي التطور الاجتماعي.

وبسبب هذه الميزات التي تمتلكها الصحافة، سارع رأس المال المسيطر على المجتمع، لاستخادمها كسلاح فعال للتأثير الفكري والسياسي على الجماهير وكوسيلة للدفاع عن النظام الرأسمالي، والمحافظة عليه، وكأداة لنشر وتطبيق الايديولوجية الامبريالية.

وانطلاقاً من أهمية الوظيفة السياسية للصحافة، لم يكن ممكنا أو معقولا ان

---

(1) نفس المصدر.

يتركها رأس المال الاحتكاري في أيدي عدد كبير من الناس يصعب السيطرة عليهم، لقد اكتشفت الطغمة المالية المسيطرة، أهمية وجود الصحافة، أو الجزء الأكبر منها على الأقل، مركزاً في أيد قليلة نسبياً يسهل السيطرة عليها وتوجيهها، وسعى رأس المال بكل همته لدمج الصحف وتجميعها في مؤسسات احتكارية قليلة خاضعة له بصورة مباشرة.[1]

لقد كانت الأهداف السياسية وراء عملية قيام الاحتكارات في ميدان الصحافة، إلى جانب فعالية القوانين الاقتصادية السارية في المجتمع وهذا ما يفسر لنا سعي الطبقات المسيطرة على اقتصاد أي بلد من البلاد، لتملك الصحف وتجميعها في وحدات كبيرة، لتحويلها إلى صناعة متكاملة، تعمل على ايجاد آراء نمطية موحدة بين الجماهير، تسير في اتجاه يخدم مصالح تلك الفئات ويحقق أغراضها.

الصحافة كمشروع تجاري:

تحولت الصحافة إلى مشاريع تجارية بحتة، وتحول كثير من الرأسماليين إلى الصحافة ليستثمرون رؤوس أموالهم في هذا الميدان، بعد أن تبين لها ضخامة الأرباح، التي تدرها صناعة الصحافة في الوقت الحاضر.

وخلال سنوات قليلة، احتلت المشاريع الصحفية مركزاً هاماً في الحياة الاقتصادية للدول الرأسمالية الحديثة، ويشير تاريخ الصحافة في الولايات المتحدة الامريكية، أنه في عام 1939م تلقت الاستثمارات الخاصة بالصحف اليومية 898,5 مليار دولار، ممثلة بذلك المركز التاسع بين الصناعات الكبرى في البلاد[1]، ونستطيع إذا وضعنا في الاعتبار مقدار التقدم الذي حدث منذ ذلك التاريخ، ان نتخيل حجم تلك الاستثمارات في الوقت الحاضر، خاصة بعد أن تشعبت ملكية المؤسسات الصحفية لتشمل الاذاعة المرئية والمسموعة، وصناعة الخيالة.

وفي بريطانيا تحتل الصحافة الموقع رقم 17 بين الصناعات المتعددة البالغ عددها 156 فرعاً صناعياً، ويعمل في ميدان الصحافة في بريطانيا أكثر من 50 ألف

---

(1) Statistical abstract of the United States. 1974

موظف.

أما في المانيا الغربية فقد بلغ ما حققته ايرادات الصحف في عام 1955م ما يقدر بحوالي 780 بليون مارك ألماني.[1]

وإذا كنا نتحدث في هذا البحث عن الصحافة كصناعة، فاننا نقصد ما تعنيه كلمة صناعة تماماً، فلم يعد أصحاب الصحف من الذين لديهم أفكار وآراء يسعون لنشرها بين الناس، فمن بين أصحاب الاحتكارات الصحفية الضخمة في البلدان الصناعية الكبرى، من لا صلة لهم بالصحافة، من حيث كونها فناً صحفياً على الاطلاق، بل ان بعضهم يعلن بصراحة انه لا يطيق قراءة الصحف، وانه لم يفعل ذلك في حياته على الاطلاق.[2]

ويجدر بنا في هذا الخصوص، ان نتعرف على ما يجعل من الصحافة صناعة، وعلى ما بين هذه الصناعة والفروع الصناعية الاخرى من أوجه الشبه وأوجه الخلاف.

أولا: ان ما تخرجه المؤسسات الاعلامية الرأسمالية من انتاج يتخذ في النهاية شكل السلعة، مثله مثل غيره من انتاج الفروع الصناعية والاقتصادية الاخرى في الدول الصناعية المتقدمة، فالصحيفة أو المادة الاعلامية، هي في النهاية سلعة مثل غيرها من السلع الاخرى، تحتوي على قيمة استهلاكية، وقيمة تبادلية.

فالقيمة الاستهلاكية للصحيفة كسلعة، تكمن في انها تشبع حاجات انسانية معينة، وهي حاجة القارىء ومشتري الصحيفة إلى المعرفة، واشباع رغبته في حب الاستطلاع، والتعرف على الاحداث الجارية في المحيط الذي يعيش فيه، بل وفي العالم من حوله، فالحاجة التي تشبعها الصحيفة بالنسبة للقارىء هي حاجة فكرية.

واما بالنسبة للقيمة التبادلية للصحيفة كسلعة، فتعني القيمة التي تباع بها تلك الصحيفة في السوق.

---

(1) Spiro S. Gift Macher. Berlin 1970 p. 23

(2) كان المليونير الأمريكي «هيوارد هيوز» يعلن دائماً أنه لا يقرأ أية صحيفة، ورغم ذلك كان يمتلك أكبر الاحتكارات الصحفية، إلى جانب ملكيته لشركات طيران وشركات بترول وشركات تأمين وشركات لصناعة السلاح.

وبدون الدخول في تفصيلات اقتصادية، فاننا نقرر هنا ان الصحيفة كسلعة تخضع لنفس القوانين الاقتصادية التي تسري على غيرها من السلع، ولكن هذه السلعة الصحفية، تحتوي في داخلها على مجموعة متناقضات تميزها عن غيرها من السلع.

ثانياً: من طبيعة الصحافة كسلعة، أنها لا تختلف عن غيرها من السلع الاخرى في خضوعها للقوانين العامة لحركة رأس المال، ففي مجال الانتاج الصحفي، نلاحظ وجود دورة لرأس المال، تتم بنفس الاسلوب الذي تتم به في الفروع الصناعية الاخرى.

وإذا طبقنا اسلوب وطريقة انشاء أي صناعة من الصناعات، سنجدها تنطبق تماماً على عملية انتاج صحيفة من الصحف.

ان من يريد اصدار صحيفة ما، لابد أن يمتلك رأسمال يكفي لهذا الغرض قبل ان يشرع في تنفيذ فكرته، وإذا امتلك رأس المال الكافي، فان عليه ان يقوم بتحويل رأسماله النقدي إلى رأسمال منتج، ويتم ذلك بشراء أدوات الانتاج، كالمبنى والمكاتب والالات الكاتبة والمطابع وآلات الجمع والسيارات وغير ذلك من الأدوات والمعدات اللازمة لانتاج الصحيفة.

وإلى جانب شراء أدوات الانتاج، لابد أيضاً من شراء قوة العمل، ويمثلها المحررون والمراسلون والمصورون وعمال الطباعة وغير ذلك.

ومن خلال عملية الانتاج، يتحول الرأسمال الانتاجي إلى رصيد سلعي أي إلى اعداد من الصحيفة.

ويتم انتاج السلعة، أي الصحيفة من خلال عمل أقسام التحرير والجمع والمطابع، وهي الأقسام الرئيسية المنتجة في المؤسسة الصحفية، وفي هذه المرحلة، فان العمل البشري ينتج أيضاً القيمة الفائضة، التي تحقق الربح للناشر.

وتنتهي دورة رأس المال بتحويل الرصيد السلعي، إلى رصيد نقدي، أي تحويل السلعة المنتجة عن طريق بيعها، إلى نقود، ولا شك ان حركة دوران رأس المال وأشكالها المختلفة، تتبع تركيب كل مؤسسة صحفية، وأسلوب تقييم العمل فيها.

إن عملية الانتاج، وما يتبعها من انتاج القيمة، وفائض القيمة بالنسبة للمؤسسة الصحفية، تتم غالباً بالتتابع في أقسام التحرير وفي صالات الجمع وفي

المطبعة، وما يتبع هذه الاقسام من أقسام فرعية، ويصبح تحويل رأس المال السلعي المنتج ـ وهو الصحيفة أو المجلة ـ إلى رأس مال مالي، أي إلى نقود، من مهام قسم التوزيع، الذي يتسلم السلعة الصحفية، ليطرحها في الاسواق، ثم يقدم العائد للمؤسسة في هيئة نقود.

وبالنسبة لاستمرار دورة رأس المال في الحقل الصحفي، لا يشترط ان تتم كل العمليات الانتاجية في مؤسسة واحدة، فكثيراً ما تتم تلك العمليات في عدة مؤسسات تكمل بعضها بعضاً، فقد يتم انتاج المادة التحريرية في داخل المؤسسة الصحفية، ولكن عمليات الطباعة تتم في مطابع خارجية، وأحياناً تستعين المؤسسة بمؤسسات اخرى لتوزيع انتاجها.

وإذا كانت الصحيفة كسلعة، تتشابه مع غيرها من السلع، من حيث خضوعها للقوانين الاقتصادية العامة، ولدورة رأس المال، إلا أن طبيعة الصحافة واسلوب عملها، يميزها عن غيرها من المؤسسات الاخرى.

ما يسمى برأس المال المصرفي:

وهناك عدة جوانب تميز صناعة الصحافة عن غيرها من الصناعات الاخرى.

أولا: الصحيفة سلعة سريعة التلف، فالوقت يلعب دوراً كبيراً في حياة الصحيفة أكبر مما يلعبه بالنسبة لأية صناعة أخرى، فليس هناك ما هو أكثر بواراً من صحيفة الأمس.

فالأخبار التي تميز العمل الصحفي بشكل عام، مادة سريعة التلف، إذا جاز لنا أن نستخدم هذا التعبير، فالوقت عامل حاسم بالنسبة لانتاج الصحيفة ولذلك فاننا نجد اسم الصحيفة في الحلقات الأوروبية كلها تقريباً، مشتق من كلمة (الوقت).

فكلمة تسانبوغ «Zcitumg» الالمانية، والتي تعني صحيفة، مشتقة من كلمة «Zeit»، وتعني الوقت، أما في اللغة الفرنسية فيقابل كلمة صحيفة لفظ جورنال «Journal» وهي مشتقة من كلمة «Jour»، أي اليوم، اما في اللغة الانجليزية فكلمة «Newspeper» مشتقة من كلمة «New»، أي الجديد، فالصحيفة سلعة تنتج وتوزع خلال 24 ساعة على

الأكثر، ولابد من تصريف الصحيفة بسرعة، وقبل حلول دورة الانتاج التالية، وإلا تحولت تلك السلعة إلى شيء لا قيمة له على الاطلاق.

وقد تكون هناك مشروعات اخرى، وسلع اخرى سريعة التلف، مثل الخضر أو الفاكهة أو اللحوم والاسماك، ولكن بالنسبة لهذه السلع، أمكن التغلب على سرعة تلفها بحفظها مجمدة لأوقات طويلة، أما الصحيفة فلا يمكن تخزينها انتظاراً لتصريفها في أي وقت، أو انتظاراً لتحسن الأسعار؟ كما لا يمكن انتاج الصحف بكميات كبيرة، توفيراً للمصاريف وتخزينها، كما يحدث بالنسبة لسلع صناعية كثيرة.

ثانيا: صناعة الصحافة تحتاج مثل غيرها من الصناعات إلى مواد أولية، تتحول عن طريق العمل والجهد البشري والالي، إلى سلعة، هي الصحيفة، والمواد الأولية بالنسبة للصحيفة تنقسم إلى نوعين:

مواد أولية ملموسة: مثل الورق والحبر والمواد الكيماوية والرصاص والزنك وغيرها من مواد أخرى عديدة.

مواد أولية غير ملموسة: وهي المادة التحريرية، وتشمل الأخبار والتحقيقات والمقالات وما إلى ذلك.

ولأن الأساس في انتاج الصحيفة، هو انتاج المادة التحريرية، فان المشروع الصحفي من وجهة نظر رجال الاقتصاد، ينطوي على نسبة من المجازفة والمخاطرة، أكبر مما ينطوي عليه أي مشروع آخر، فمنتج أي سلعة غير الصحف، يستطيع بمعرفته لنوعية الخامات ونوعية الالات الموجودة لديه، ان يعرف مقدما كمية الانتاج ونوعيته، كما يمكنه التحكم في هذا الانتاج من حيث الكم والكيف.

أما انتاج المادة التحريرية، فهو يتعلق بالتعامل مع البشر الذين يتأثرون في انتاجهم للمادة الصحفية، بعوامل نفسية تنعكس في النهاية على مستوى انتاجهم.

ارتباط الصحافة بميكانيزم النظام الرأسمالي:

تتميز الصحافة عن غيرها من المشروعات الاستثمارية الاخرى، بما لها من

خصوصية في طريقة تحديد سعر الصحيفة، وبالنسبة لطريقة تحقيق الربح فالصحيفة تعتبر السلعة الوحيدة التي تباع بسعر يقل عن سعر التكلفة في السوق الرأسمالي الحر، ولا شك ان ذلك يتعارض مع كل المبادىء الاقتصادية للرأسمالية التي تهدف من وراء كل انتاج، تحقيق الربح، فليس من طبيعة رأس المال بيع سلعة بأقل من سعر تكلفتها ليخسر فيها.

ولكن رغم هذه الحقيقة، نجد ان المستثمرين يتهافتون على استثمار رؤوس أموالهم في الميدان الصحفي، لما يحققه ذلك لهم من أرباح طائلة.

وتفسير هذا التناقض الظاهري، يكمن في خصوصية الصحيفة كسلعة، والتي تتميز عن غيرها من السلع، باحتوائها على قيمتين استهلاكيتين.

القيمة الأولى: تكمن في ما تحويه الصحيفة من مادة اخبارية وثقافية وفنية، أي المادة التحريرية بشكل عام.

اما **القيمة** الاستهلاكية **الثانية** التي تحتويها الصحافة كسلعة، فهي الخدمة التي تستطيع الصحيفة تقديمها لعدد من الرأسماليين العاملين في فروع اخرى من فروع الاقتصاد، هذه القيمة تكمن في مقدرة الصحيفة في الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور، والذين يمثلون المشترين للسلع الاستهلاكية التي ينتجها هؤلاء الرأسماليون، وأهمية ذلك هو امكان الاعلان عن السلع الاستهلاكية في الصحيفة للمساعدة في تصريف المنتجات، والاسراع بدورة رأس المال، وتحقيق أكبر قدر من الربح.

فالصحيفة بذلك، إلى جانب تقديمها المادة التحريرية للقارىء، فانها تقدم مساحات بيضاء تبيعها للمنتجين، لكي يعلنوا فيها عن سلعهم المختلفة، ولا شك ان أسعار تلك الاعلانات، هي التي تمكن الصحيفة من تعويض خسارتها، بل وتحقيق الربح كذلك.

وتكلفة الاعلانات هي بالنسبة لمنتج السلع المعلن عنها، عبارة عن مصروفات مرتبطة بعملية تحويل السلع المنتجة إلى نقود، وهذه المبالغ تقتطع من فائض القيمة المتحقق من استغلال العاملين في المؤسسة الصناعية، وهذه الحقيقة في بساطتها، تكشف لنا عن حقيقة الصحافة في الدول الرأسمالية وعن جوهر هذه الصحافة، وعن الاهداف التي تعمل في خدمتها.

ما تحققه الصحف من ربح، ينتج أولا ـ وكما أوضحنا ـ من تحقيق فائض القيمة، عن طريق الاستغلال المباشر في المؤسسة الصحفية، أي استغلال الصحفيين والعمال، ولكن أصحاب المشروعات الصحفية يسهمون أيضاً ـ وبطريق غير مباشر ـ في استغلال العاملين في كافة الفروع الصناعية الأخرى، لأنهم يشاركون المستغلين الأصليين من أصحاب هذه الفروع فيما يحققونه من ربح عن طريق الاستغلال.

ولا شك ان تلك العملية لا تسير بسهولة وبلا تصادم بين الناشرين وغيرهم من الرأسماليين، وذلك من خلال محاولات رفع أو خفض سعر الاعلانات الذي يخضع لقانون العرض والطلب.

ومشاركة الصحافة في الأرباح المتحققة في المؤسسات الرأسمالية بشكل عام، يكشف عن ارتباط الصحافة بميكانيزم النظام الرأسمالي بشكل عام، وبغض النظر عن امكانية التأثير على صحيفة ما، وتوجيهها وجهة معينة، بواسطة مموّلي الصحيفة من المعلنين، فان الصحيفة في المجتمع الرأسمالي تعيش بشكل عام على نظام الاستغلال الرأسمالي، فالصحافة الرأسمالية حقيقة مرتبطة من الناحية الاقتصادية، بالنظام الرأسمالي، حسناته وسيئاته، والنتيجة الحتمية والمنطقية، أن أصحاب المؤسسات الصحفية، وانطلاقاً من العلاقات العملية بالرأسمالية، لهم مصلحة مباشرة في المحافظة على النظام القائم ودعمه.

وهكذا تتضح لنا وظيفة الصحافة البرجوازية، كمؤسسة سياسية للبنية العلوية للمجتمع الرأسمالي، كما يظهر لنا خاصية ارتباط تلك المؤسسة السياسية والايديولوجية بالنواحي الاقتصادية للنظام.

وهناك مصلحة مشتركة بين أصحاب المشروعات الصحفية وغيرهم من الفئات الرأسمالة الاخرى في بيع الصحيفة للقارىء بسعر يقل عن سعر تكلفتها.

فالصحيفة كأداة لنشر فكر وايديولوجية الطبقة المسيطرة، لابد أن تصل إلى أكبر عدد من أفراد الجمهور، وبأقل سعر ممكن فزيادة توزيع الصحيفة يحقق هدف الفئات المسيطرة في توصيل أفكارهم إلى القطاع الاكبر من الجمهور، كما انها من جانب آخر، تحقق هدف الناشر الذي يحصل على قدر كبير من الاعلانات، وهكذا نجد انه بعد توفر الامكانات الفنية الحديثة، وضمان التمويل من

المعلنين، امكن قيام ما يسمى بالصحافة الجماهيرية، ذات التوزيع الواسع.

والاعلانات في الصحف تساعد الرأسماليين على زيادة توزيع منتجاتهم، وبالتالي زيادة أرباحهم، كما تمكن الرأسماليين من اصحاب الصحف من تحقيق تراكمات رأسمالية، لم يكن في استطاعتهم تحقيقها عن طريق التوزيع والاشتراكات فقط، وعن طريق الاعلانات وما توفره من امكانات مادية، تحولت الصحافة إلى صناعة مربحة، مما دفع برؤوس الاموال الكبيرة، للتحول إلى هذا الفرع من النشاط، ودخلت الصحافة مرحلة الاحتكار، واندمج رأس المال الصحفي مع رأس المال الصناعي والمصرفي لتكوين ما يسمى برأس المال المالي، أي الطبقة البرجوازية الاحتكارية التي تسيطر على الثروة والسلطة في المجتمع، وبالتالي فانها تسيطر على عملية بناء الأفكار وتكوين الرأي العام بما يخدم أفكارها وايديولوجيتها.

وفي داخل هذه الطبقة يتساوى صاحب المشروع الصحفي بصاحب المشروع الصناعي أو التجاري أو المصرفي، بل انه عملياً يتمثل كل هؤلاء في شخص واحد غالبية الاحيان، فالناشر هو مالك المؤسسة الصحفية والمحطات الاذاعية ومالك أيضاً لشركات تجارية ومساهم في شركات التأمين والمصارف، انه باختصار جزء من التركيبة البرجوازية المسيطرة في المجتمع.

د. إحسان محمد الحسن*

دور الموارد البشرية في استثمار الثروة المعدنية في منطقة المغرب العربي

تزخر منطقة المغرب العربي التي تضم الجزائر والمغرب وتونس بالموارد والخيرات المعدنية المتنوعة وبالموارد والطاقات البشرية الخلاقة، وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يزيد من أهميتها وفاعليتها في التأثير على إقتصاديات أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتحديد مضامين وأبعاد سياساتها وخططها التنموية القريبة والبعيدة، إضافة إلى إمكاناتها الاقتصادية الكامنة في تصنيع وتحديث مؤسساتها المادية وتطوير هياكلها البنيوية، وتنمية كيانها الاجتماعي بما يضمن رفاهية سكانها وإستقرار نظمها السياسية ومتانة أوضاعها الاجتماعية والحضارية.

إن دول المغرب العربي تمتلك ثروات معدنية طائلة تتمثل في البترول والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد والزنك والرصاص والنحاس، وتمتلك ثروات بشرية متميزة تتجسد بالكفاءات والامكانات الكامنة لأبنائها[1]، هذه الكفاءات والامكانات التي يمكن أن تستخرج المعادن من باطن الأرض وتستثمر الأرض زراعياً وتحول المعادن من شكلها الخام غير النافع إلى شكلها المصنع الذي يستطيع إشباع الحاجات الاقتصادية للمستهلكين، إضافة إلى أهميتها في تقديم الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية والترفيهية التي يحتاجها سكانها.

لكننا يجب أن نشير هنا بأن أقطار المغرب العربي تعاني في الوقت الحاضر من مشكلات إقتصادية وفنية وعلمية تحول دون مقدرة أبنائها على استثمار خيراتها المعدنية استثماراً جيداً يتجلى في زيادة كمية انتاجها المعدني، وتحويل المعادن المستخرجة إلى صناعات جاهزة يمكن تسويقها داخل وخارج هذه الأقطار[2]، كما

---

* استاذ علم الاجتماع المساعد في كلية الاداب ـ جامعة بغداد.

(1) W. Hance. *African Economic Development*: New York. 1973. pp. 150-153.
(2) A. Eving. *Industry in Africa*. London: Oxford University Press. 1978. p. 24.

إن القطاع الزراعي فيها أخذ يشكو مؤخراً من مشكلات انتاجية ومهنية وفنية تكاد تحطم تقاليده ومؤسساته ومستلزمات استمراريته ونموه ونهضته، ونتيجة لهذه المشكلات هبطت كمية الانتاج الزراعي إلى مستويات تنذر بالخطر الاقتصادي ونزح سكان الأرياف إلى المدن، وأصبح الريف يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وحضارية خانقة وأخيراً اضطرت هذه الاقطار إلى استيراد المواد الغذائية من الدول الصناعية ودفع أثمانها بالعملات الصعبة في الوقت الذي ينبغي عليها تصدير المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية إلى الخارج.[1]

ومن الجدير بالملاحظة هنا بأن مشكلات استثمار الثروة المعدنية في هذه الاقطار العربية ومعوقات تصنيعها وتحديثها الاقتصادي وتنمية مهنتها الزراعية ترجع بالأساس إلى عامل ضعف وبعثرة مواردها البشرية، فالموارد البشرية في هذه الأقطار تعاني من مشكلتين أساسيتين هما عدم توازن هذه الموارد من ناحية الكمية مع الموارد المعدنية والزراعية والمائية، فالموارد الأخيرة تزيد حجماً على الموارد البشرية بحيث لا تتمكن هذه من استثمارها استثماراً اقتصادياً كاملا.[2]

والمشكلة الثانية التي تعاني منها الموارد البشرية في منطقة المغرب العربي افتقارها للتدريب والمهارة والكفاءة والخبرة العلمية والتكنولوجية والاخصائية التي تمكن اقطار المنطقة من نقل واستعمال التكنولوجيا في عمليات الانتاج الزراعي والصناعي، وفي تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية التي يحتاجها سكانها الحضري والريفي[3]، وإذا ما تمكنت الموارد البشرية في منطقة المغرب العربي من قهر وتذليل هاتين المشكلتين عن طريق البرمجة والتخطيط المركزي الشامل اللذين يمكن أن تتبناهما مؤسسات الدولة والمجتمع، فانها تكون قد قطعت شوطاً متميزاً نحو استثمار مواردها الطبيعية استثماراً نافعاً وعرض الخدمات العامة التي يحتاجها سكانها وتطوير نظمها الحضارية والاجتماعية بما يتناسب مع النظم

---

(1) صالح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، القاهرة: المطبعة الحديثة الفنية، 1979م.

(2) J. Gibbs, *Peoples of Africa*, New York: Holt, 1972, p. 262.

(3) المرجع السابق، ص 265.

الموجودة في البلدان المتقدمة والمتحضرة في العالم، أن هذه الدراسة تركز على أربعة محاور رئيسية هي:

1 ـ واقع الثروة المعدنية في أقطار المغرب العربي.

2 ـ طبيعة الموارد البشرية في أقطار المغرب الغربي.

3 ـ أثر الموارد البشرية في استثمار الثروة المعدنية في أقطار المغرب العربي.

4 ـ وسائل تطوير الموارد البشرية ودورها في تصنيع وتحديث أقطار المغرب العربي.

1 ـ واقع الثروة المعدنية في اقطار المغرب العربي:

تشغل أقطار المغرب العربي الثلاثة: الجزائر، والمغرب، وتونس 9,9% من المساحة الكلية للقارة الأفريقية ويكوّن مجموع سكانها 10,3% من مجموع سكان القارة الأفريقية[1]، وتتميز هذه الأقطار بامكانات اقتصادية بارزة تنعكس في ثرواتها المعدنية وأراضيها الصالحة للزراعة وثروتها المائية، فما يتعلق بثرواتها المعدنية نرى بأن الجزائر تحتل مركز الصدارة في العالم من ناحية انتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي، وتعتبر المغرب من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لمادة الفوسفات، أما تونس فتمتلك كميات لا بأس بها من البترول والفوسفات والحديد التي تصدر معظمها إلى دول أوروبا الغربية واليابان[2]، كما تمتلك الدول الثلاثة كميات ليست قليلة من المعادن المهمة الاخرى كالمنغنيز، والحديد الخام، والرصاص، والزنك، والنحاس، إلا أن الصناعات الاستخراجية لهذه المعادن لا تتسم بالفاعلية والحيوية والتطور التكنيكي، لهذا نرى كمياتها المستخرجة محدودة لا يمكن الاستفادة منها في التصدير أو بناء الصناعات التحويلية التي تستثمرها كمواد أولية في صناعة سلع انتاجية أو استهلاكية جاهزة، ويمكن زيادة الكميات المنتجة من هذه المعادن فيما إذا بذلت الجهود التنقيبية واستثمرت الأموال واستخدمت الاليات المتطورة في التعدين.

---

(1) W. Hance, *The Geography of Modern Africa*, New York: Columbia University Press, 1975, p. 93.

(2) المرجع السابق، ص 14.

نستطيع في هذا المبحث استعراض أهم المعادن الموجودة في منطقة المغرب العربي وتوضيح أهميتها في تصنيع المنطقة وتنميتها إقتصادياً.

(1) البترول والغاز الطبيعي:

استطاعت كميات البترول المنتجة والمصدرة من منطقة المغرب العربي تطوير اقتصاديات بلدانها والمساهمة في تفجير خططها التنموية وتحسين أحوال سكانها الاجتماعية والحضارية، فقد ارتفع انتاج البترول في الجزائر من 450.000 طن عام 1958، إلى 8,6 مليون طن في عام 1960، واستمر الانتاج بالارتفاع الحاد حتى بلغ حوالي 60 مليون طن سنوياً في عام 1980[1]، ومعظم الكميات المستخرجة من البترول تصدر إلى الدول الصناعية الكبرى حيث تشكل صادرات البترول في الجزائر أكثر من «ثلاثة أرباع» صادراتها الاجمالية، وتستهلك كميات لا بأس بها من البترول في الداخل، وقد ساعدت مادة البترول على قيام الصناعات البتروكيمياوية في الجزائر التي أخذت تشغل آلاف العمال الجزائريين وتستغني عن استيراد بعض البضائع البتروكيمياوية من الخارج[2]، ومن الجدير بالملاحظة أن من أهم الصناعات البترولية الموجودة في الجزائر صناعة تصفية البترول حيث تأسست أربع مصافي للبترول تستطيع تصفية 13 مليون طن سنوياً من البترول، وهناك صناعة المواد البلاستيكية والأصباغ والنايلون وبعض العقاقير الطبية المشتقة من مادة البترول[3]، ويجب أن نشير هنا إلى أن تصدير البترول الجزائري والصناعات البترولية التي تأسست في الجزائر قد ساعدت القطر على كسب الأموال الطائلة التي تستمر معظمها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما تونس فمواردها البترولية أقل حجماً من الموارد البترولية التي تمتلكها الجزائر، وكذلك الحال بالنسبة لصادراتها البترولية فهي تقل عن تلك التي تتمتع بها الجزائر[4]، بدأت تونس بانتاج النفط في بداية الستينات غير أن كميات انتاجها

---

(1) A. Kamarck, *The Economics of African Development*, New York: 1981, p. 106.

(2) المرجع السابق، ص 110.

(3) المرجع السابق، ص 113.

(4) احمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع والسياسة، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1980م، ص 21.

من البترول أخذت بالزيادة المطردة منذ عام 1964 خصوصاً بعد العثور على حقول نفطية واسعة في منطقة البورمة التي تقع في جنوب البلاد والمتاخمة للحدود الجزائرية، وقد استمر انتاج البترول في تونس بالارتفاع التدريجي حيث ارتفع من 3,9 مليون طن في عام 1970 إلى أكثر من 15 مليون طن في عام 1980[1]، وكميات كبيرة من البترول المنتج تصدر للخارج، كما شيدت مؤخراً صناعات بتروكيمياوية كالصناعات الموجودة في الجزائر ولكن على نطاق ضيق، وقد استطاعت صادرات البترول والصناعات البترولية المحلية تحسين الأوضاع في البلاد بحيث تمكنت الدولة من تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما المغرب فانه حتى عام 1974 لم يستطع إلا انتاج كميات قليلة من البترول والغاز الطبيعي تكاد لا تسد حاجة السوق المحلي، ومعظم البترول المستهلك في المغرب هو بترول مستورد من الاتحاد السوفيتي، ولما كانت كميات البترول المنتجة في المغرب قليلة، فأن الصناعات البترولية لم تستقر هناك بعد[2]، أما الغاز الطبيعي فقد استطاعت الجزائر العثور على كميات كبيرة منه في منطقة الصحراء الكبرى، وتصدر معظم الانتاج من هذه المادة إلى دول أوروبا الغربية خصوصاً فرنسا.

(2) الفوسفات:

تعتبر منطقة شمال غرب أفريقيا من أهم المناطق المصدرة للفوسفات في العالم، ومعظم صادرات المنطقة تذهب إلى أقطار غرب أوروبا، وتأتي المغرب في مقدمة أقطار المنطقة في انتاج وتصدير هذه المادة المهمة التي تصنع منها الأسمدة الكيمياوية والعقاقير الطبية، وفوسفات المغرب يتميز بنوعيته العالية وكميته الوفيرة، ولهذا ارتفعت كمية انتاجه من هذه المادة من 1,3 مليون طن في عام 1937، إلى 19,5 مليون طن في عام 1973، واستمر الانتاج بالارتفاع حتى بلغ حوالي 26 مليون طن في عام 1980.[3]

---

(1) المصدر السابق، ص 29.

(2) *Area Handbook for Morocco*, Washington: U.S. Government Printing Office, 1975, p. 43.

(3) N. Barbaus, *Morocco*, London: Thames and Hudson, 1981, pp. 11-14.

وتستطيع المغرب تشييد المصانع التي تعتمد على الفوسفات لتحويله إلى أسمدة زراعية وتصديره إلى الخارج لكن المغرب تصدر معظم مادتها من الفوسفات بشكلها الخام إلى بلدان أوروبا الغربية.

أما الجزائر فتنتج كميات لا بأس بها من الفوسفات، لكن نوعية الفوسفات الجزائري أقل درجة من نوعية الفوسفات المغربي، لذا بادرت الحكومة الجزائرية باستثمار الأموال الطائلة في تحسين نوعيته وتحويله إلى أسمدة زراعية ثم تصديره إلى الخارج، ويوجد الفوسفات في منطقة جبل أونك شمال البلاد[1]، أما الفوسفات التونسي فلا يتمتع بالنوعية العالية كالفوسفات المغربي مثلا، ويوجد في منتصف البلاد إذ يشغل مساحة 380 ميل مربع من الأرض الصخرية الوعرة، ومعظم انتاج تونس من الفوسفات الذي يتميز بالنوعية الواطئة يصدر إلى الخارج، ولم تبادر الحكومة حتى الآن بانشاء المصانع القادرة على تحويل الفوسفات إلى أسمدة زراعية، أو مواد كيمياوية أخرى يمكن الاستفادة منها في الأغراض الصناعية وذلك لاسباب تتعلق بندرة رؤوس الأموال وشحة المهارات والكفاءات البشرية وعدم وجود خطط التنمية الشاملة التي تشرف عليها الدولة والأجهزة الرسمية، وأخيراً غياب سياسة التنسيق والتعاون الصناعي بين دول المغرب العربي.

(3) الحديد وبقية المعادن الاخرى:

أن كميات الحديد الموجودة في منطقة شمال غرب افريقيا تتميز بالنوعية الجيدة، إذ تشكل نسبة المعدن الداخلة فيها حوالي 51-63%، ومعظم انتاج المنطقة يصدر إلى دول أوروبا الغربية بشكله الخام، ما عدا الجزائر حيث توجد في منطقة عنابة الجزائرية مصانع الحديد والصلب التي تصنع الحديد الجزائري وتحويله إلى قضبان حديدية تستخدم محلياً في المشاريع العمرانية والصناعية[2]، أما معدلات انتاج الحديد في أقطار المغرب العربي فلا تزال دون المستوى المطلوب، فانتاج الجزائر من الحديد في عام 1980 هو 4,3 مليون طن، والمغرب 1,5 مليون طن، وتونس

---

(1) سمير أمين، المغرب العربي، بيروت، دار الحداثة، 1980م، ص 90.

(2) E.H. Cooper, *Economic Geography*, London: Univ. Tutorial Press, 1975, p. 289.

648.500 طن سنوياً[1]، وهذه الكميات المحدودة من الحديد في أي من هذه الأقطار لا تسمح بقيام صناعات حديدية أو فولاذية متطورة دون تعاون الأقطار الثلاثة فيما بينها في تكوين وحدة اقتصادية أو صناعية تتولى جمع مادتها من الحديد وتصنيعها أي تحويلها إلى قضبان وصفائح حديدية يمكن أن تكون النواة الأساسية لتصنيع هذه البلدان وتنميتها الاقتصادية الشاملة[1]، ان قيام صناعات حديدية أو فولاذية متطورة في هذه الأقطار يمكن أن يكون حقيقة ملموسة إذا ما وحدت جهودها المشتركة في بناء مصانع الحديد والصلب التي تعتمد على موادها الأولية من الحديد ورؤوس أموالها البترولية ومواردها البشرية وخبراتها الفنية والعلمية، وجهود كهذه لم تبذل حتى الان.

أما المعادن الاخرى التي تمتلكها أقطار المغرب العربي فهي المنغنيز والرصاص والزنك والنحاس والكوبلت والملح، فالمغرب تنتج كميات لا بأس بها من هذه المعادن المهمة، في حين تمتلك الجزائر عدداً من مناجم الرصاص والزنك والنحاس وتنتج كميات قليلة من الزئبق والملح[2]، أما تونس فتنتج كميات غير قليلة من الرصاص والزنك والزئبق والملح، ومهما يكن من أمر فان البلدان الثلاثة لم تحاول بعد بناء صناعاتها التحويلية المتطورة التي تعتمد على هذه المعادن وذلك لأسباب كثيرة تتعلق بندرة طاقاتها وكفاءتها البشرية وعدم توافر الخبرات العلمية والتكنولوجية عندها وعدم وجود الوحدة الاقتصادية بينها وسيطرة المشكلات والمعوقات الاجتماعية والحضارية على مؤسساتها البنيوية التي تعرقل خططها التنموية وتحد من فاعلية مساعيها الهادفة إلى التصنيع والتحديث الشامل.

2 ـ طبيعة الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي:

يقدر سكان المغرب العربي حسب إحصاء عام 1982 بحوالي 48 مليون نسمة يقطن أكثر من ثلاثة أرباعه في المنطقة الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط

---

(1) L. Hailey, *An African Survey*, London: Oxford University Press, 1981, pp. 50-52.

(2) P. Robson, *Economic Integration in Africa*, London: George Alhen and Unwin, 1974, p. 10.

والمحيط الأطلسي[1]، ومساحة المغرب العربي واسعة جداً بالنسبة لعدد السكان، لذا لايزيد معدل الكثافة السكانية على 20 مواطن للكيلومتر المربع الواحد من الأرض، وأن حوالي 60% من سكان المغرب العربي يقطنون في الأقاليم الحضرية خصوصاً المدن الواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، والبقية الباقية من السكان يقطنون في الأقاليم الريفية ويمتهنون مهنة الزراعة والرعي.

لكن عدد سكان المغرب العربي يقل بكثير عن كمية الموارد الطبيعية الموجودة في أراضيه خصوصاً المعادن، لذا يتوقع المرء لأول وهلة ارتفاع المستويات المعاشية والاقتصادية لأبناء المنطقة وتحسين ظروفهم الاجتماعية والحضارية، ولكن الحقيقة والواقع لا يتمتع سكان المغرب العربي بالمستويات الاقتصادية الرفيعة المتوقعة بل على العكس يعيش أكثر من ثلث سكان المنطقة تحت مستوى الكفاف وتسيطر عليه البطالة والأمية والفقر والمرض[2]، ويرجع هذا إلى عدة أسباب موضوعية أهمها سوء التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وعدم مقدرة السكان على استثمار موارده الطبيعية، واضطراب وضعف وتخلف المؤسسات الانتاجية وندرة الكفاءات والقوى البشرية المدربة والسيطرة الاستعمارية على هذه البلدان لفترات زمنية طويلة، وأخيراً تفشي الأمراض والعلل الاجتماعية التي لا تمكن أبناء المنطقة من احراز التقدم والتنمية والنهوض الشامل.[3]

بيد أنه إذا استطاعت حكومات أقطار المغرب العربي القضاء على العوامل الموضوعية والذاتية التي تكمن خلف الركود الاقتصادي والجمود والتخلف الاجتماعي واستثمار مواردها الطبيعية بنفسها وتطوير أجهزتها الانتاجية والخدمية بما ينسجم مع حاجات وطموحات شعوبها، فان هذه الاقطار ستحقق نجاحات متميزة في الاستقرار والتنمية، الأمر الذي يمكن سكانها من احراز أعلى المستويات المعاشية والحضارية التي تعرفها المجتمعات المتحضرة في العالم، وإذا ما تحقق هذا فان حجم سكانها سيكون غير كاف لاستثمار مواردها الاقتصادية، وهنا ينبغي

---

(1) المرجع السابق، ص 15.

(2) *Demographic Year Book*, United Nations, New York, 1980, See the Statistics on Africa.

(3) S. Ominde, *Population Growth and Economic Development in Africa*, London: Heinemann, 1975, p. 41.

زيادة حجم السكان عن طريق الزيادة الطبيعية للسكان أو الهجرات الخارجية لكي تتوازن كفة السكان مع كفة الموارد الطبيعية[1]، وتساوي الكفتين غالباً ما يقود إلى الرفاهية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي والازدهار الحضاري الذي يعم في المجتمع عندما يكون سكانه قادرين على استثمار الموارد الاقتصادية الكامنة التي يمتلكها.[2]

نستطيع في هذا الجزء من الدراسة تسليط الأضواء المنيرة على الزيادة النسبية التي طرأت على سكان الجزائر والمغرب وتونس خلال الفترة 1950-1982 مع دراسة العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية المسؤولة عن هذه الزيادة السكانية، وبعد التطرق إلى هذا الموضوع نستطيع أن نتناول التوزيع المهني للسكان ودرجة تدريبه وكفاءته العلمية والتكنولوجية، تشير الاحصاءات الرسمية للسكان إلى أن عدد سكان الجزائر قد أرتفع من 8 ملايين نسمة في عام 1950، إلى 12 مليون نسمة في عام 1960، واستمر بالارتفاع التدريجي حتى بلغ حوالي 15 مليون نسمة في عام 1970، وفي عام 1982 قدر عدد سكان الجزائر بحوالي 20 مليون نسمة[3]، وعدد سكان المغرب إرتفع من 8,5 مليون نسمة في عام 1950، إلى 12,5 في عام 1960، واستمر بالارتفاع المستمر حتى بلغ حوالي 15 مليون نسمة في عام 1970، وفي عام 1982 قدر عدد سكان المغرب بأكثر من 20 مليون نسمة، أما سكان تونس فقد ارتفع من 3,8 مليون نسمة في عام 1950، إلى 4,2 مليون نسمة في عام 1960، وفي عام 1970 بلغ عدد السكان أكثر من 5 ملايين نسمة، واستمر عدد سكان تونس بالارتفاع التدريجي حتى بلغ حوالي 7 ملايين نسمة في عام 1982[4]، ولكن ما هي العوامل المسؤولة عن الزيادة السكانية في هذه الأقطار الثلاثة؟

تعزى الزيادات السكانية في هذه الأقطار إلى عاملين أساسيين هما ارتفاع معدلات الولادات وانخفاض معدلات الوفيات، أما عامل الهجرة السكانية الأجنبية إلى هذه الأقطار فلا يشغل أي دور في الزيادة السكانية هذه نظراً لضعف أو

---

(1) المرجع السابق، ص 45.

(2) D.V. Glass, and D. Eversley, *Population in Hister*, London: 1965, p. 57.

(3) المرجع السابق، ص 59.

(4) *Demographic Year Book, 1980.* See the Statistics on Algeria.

انعدام الهجرة الأجنبية لأقطار المغرب العربي، ففي عام 1980 بلغ عدد الأوروبيين في المغرب حوالي 112.000، وفي الجزائر 186.000، وفي تونس فقط 50.000[1]، ومثل هذه الأرقام الصغيرة لا تؤثر على حجم السكان الكلي لهذه الأقطار تأثيراً كبيراً.

تشير الاحصاءات الديمغرافية بأن معدلات الخصوبة السكانية في أقطار المغرب العربي عالية نوعاً ما، فالمعدل السنوي للولادات في الجزائر يبلغ 45 طفلا لكل 1000 مواطن، وفي المغرب يبلغ 46 طفلا لكل 1000 مواطن، وفي تونس يبلغ 40 طفلا لكل 1000 مواطن[2]، وزيادة الخصوبة السكانية لهذه الدول ترجع إلى عوامل ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية وصحية ودينية معقدة يمكن حصر أهمها بالنقاط التالية:

(1) ارتفاع المعدل السنوي لدخل الفرد وتحسن حالته المعاشية والمادية بسبب استثمار الثروة المعدنية، ومثل هذه الأمور شجعته على الزواج وانجاب الأطفال.

(2) وجود القيم الاجتماعية والدينية والاسرية التي تشجع العائلة على انجاب أكبر عدد ممكن من الاطفال حتى ولو تناقض عدد الاطفال مع امكانياتها واحوالها الاقتصادية.[3]

(3) تحسن المستوى الصحي لهذه الدول خاصة العناية بصحة الأمهات الحوامل وانتشار مستشفيات الولادة ومراكز الأمومة والطفولة.

كما تشير الاحصاءات الديمغرافية إلى انخفاض معدلات الوفيات في دول المغرب العربي، فقد انخفضت معدلات الوفيات من 29 بالألف في عام 1950، إلى 18 بالألف في عام 1982، وانخفضت في المغرب من 27 بالألف في عام 1950، إلى 17 بالألف في عام 1982، وانخفضت في تونس من 24 بالألف في عام 1950، إلى 16 بالألف في عام 1982[4]، وانخفاض معدلات الوفيات هذه ترجع إلى العوامل التالية:

---

(1) المرجع السابق.

(2) احسان محمد الحسن، محاضرات في المجتمع العربي، بغداد، مطبعة دار السلام، 1975، ص 78-79.

(3) احسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980، ص 72.

(4) *Demographic Year Book, 1980.* See the Section *Demographic Characteristics in Africa.*

(1) ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع المعدل السنوي لدخل الفرد بسبب استثمار الثروة المعدنية الذي مكن المواطن الاعتيادي من شراء المواد الغذائية الغنية بالفيتامينات، واقتناء وسائل تسهيل الحياة والسكن في بيت تتوفر فيه الشروط الصحية، وهذا ما سبب رفاهية المواطن وارتفاع نسبة توقع الحياة في المجتمع.[1]

(2) انتشار المعلومات والمعارف الصحية بين المواطنين وزيادة المؤسسات الصحية في دول المغرب العربي بفضل الرفاهية المادية التي حققتها هذه الدول بعد استثمار مواردها المعدنية.

(3) عناية دول هذه الأقطار بتقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها وذلك بعد تأسيسها منظمات الخدمة الاجتماعية والاشراف عليها بطرق حديثة، فقد بادرت معظم دول المغرب العربي بتأسيس دوائر الضمان الاجتماعي التي ضمنت العمال والموظفين ضد البطالة والمرض والعوز المادي، وبادرت بفتح المدارس والمعاهد العلمية على اختلاف أنواعها والقيام بتنفيذ المشاريع السكنية التي تهدف بناء المساكن وتوزيعها على المواطنين بأسعار الكلفة أو مجاناً، وهذه الأمور كلها نتجت في رفاهية المواطنين إلى حد ما، وأدت الدور الفعال في رفع معدل توقع الحياة بينهم.

أما الاعمال والمهن التي يزاولها سكان المغرب العربي فتقسم إلى أربعة أنماط رئيسية هي الأعمال المهنية والبيروقراطية، والأعمال الزراعية، والأعمال الصناعية والهندسية، وأعمال اخرى، أي الأعمال التجارية والأعمال الحرة وأعمال البناء والتعمير .. إلخ.[2]

وفي أقطار المغرب توجد نسب متفاوتة من البطالة بين السكان، فالأعمال المهنية والبيروقراطية تحتاج من شاغليها قسطاً معيناً من الثقافة والتحصيل العلمي

---

(1) احسان محمد الحسن، أثر التنمية الاقتصادية في تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي، «بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية الانسان والمجتمع في منطقة الخليج العربي»، مركز دراسات الخليج، الكتاب الأول، جامعة البصرة، 1979م، ص 246.

(2) الطاهر الحداد، العمال التونسيون، تونس: الدار التونسية للنشر، تونس، 1975م، ص 33-35.

وتتطلب الموهبة والكفاءة الذهنية والشخصية، وبعض هذه الأعمال تسيطر على إدارة وحكم وتنظيم هذه الأقطار كالأعمال القيادية الحساسة التي يشغلها الوزراء والمديرون العامون ورؤساء الشعب والأقسام الادارية والانتاجية والخدمية، وتتمثل الأعمال المهنية بالمناصب والأدوار الوظيفية التي يشغلها المهندسون والأطباء والأساتذة والمعلمون والمحاسبون وضباط الجيش والشرطة والصيادلة والفنانون، أما الأعمال البيروقراطية فيشغلها الكتبة والاداريون وموظفو المكاتب.[1]

ونسب الأعمال المهنية والبيروقراطية تختلف من قطر لاخر فهي تشكل حوالي 18% من الأعمال في المغرب، بينما تشكل 17% في الجزائر، وتشكل 15% من مجموع الأعمال في تونس.[2]

أما الأعمال الزراعية فهي من أوسع الأعمال وأقدمها بالنسبة لأقطار المغرب العربي، ذلك أن المهنة الرئيسية لهذه الأقطار خصوصاً قبل اكتشاف واستخراج الثروات البترولية والمعدنية هي مهنة الزراعة والرعي التي تمارسها نسبة عالية من القوى البشرية، ومعظم الأعمال الزراعية في هذه البلدان بيد القطاع الخاص ما عدا الجزائر التي تمتلك بفضل نظامها الاشتراكي، مزارع تعاونية وجماعية، ومزارع دولة[3]، والمزارعون ينقسمون إلى ثلاثة مجاميع هي مجموعة المزارعين الأهليين الذين يمتلكون أراضيهم الزراعية ووسائل الانتاج الاخرى ويجنون أرباح مزارعهم، ومجموعة المزارعين الاجراء الذين لا يمتلكون أراضيهم الزراعية ولا معداتهم الانتاجية، بل يعملون لقاء أجور معينة، وأخيراً هناك مجموعة المزارعين الحكوميين كما هي الحال في الجزائر، وبصورة عامة لا ترقى الزراعة في دول المغرب العربي إلى مستوى الزراعة العلمية نظراً لعدم استعمال الأساليب العلمية في الزراعة وعدم بناء وتنظيم الهيئات الزراعية الكفوءة التي تشرف على عمليات الري والزراعة وجني المحاصيل والتسويق والخزن ومكافحة الافات والأمراض الزراعية .. إلخ، ونسب الأعمال الزراعية تختلف من قطر لاخر حيث تشكل في المغرب نسبة 41%، وفي الجزائر 39%، وفي تونس 42%.

---

(1) J. Clarke, and B. Fisher: *Population of the Middle East and North Africa*. Cambridge: 1980, p. 55.

(2) المرجع السابق، ص 58.

(3) المرجع السابق، ص 72.

والأعمال الصناعية والهندسية توجد في المدن والأقاليم الحضرية وتتعلق بالصناعات الاستخراجية، وتقسم الفئات التي تزاول هذه الأعمال إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي فئة العمال الصناعيين الماهرين كالمهندسين والفنيين والمصلحين ورجال الأعمال الصناعية، وفئة العمال الصناعيين شبه الماهرين، وفئة العمال الصناعيين غير الماهرين، والفئة الأخيرة هي من أوسع فئات العمال الصناعيين في دول المغرب العربي، وتشكل نسبة الأعمال الصناعية والهندسية في المغرب حوالي 15%، بينما تحتل الجزائر 17%، وفي تونس 14%.(1)

وهناك الأعمال الاخرى كالأعمال الحرة والأعمال الخدمية والأعمال التجارية كأعمال البيع والشراء، ومن الجدير بالذكر أن نسبة البطالة عالية بين سكان أقطار المغرب العربي، إذ تبلغ في المغرب 15%، وفي الجزائر 12%، وفي تونس 9%، ومشكلة البطالة في هذه الأقطار ترجع إلى عدة أسباب أهمها بطء عمليات التنمية الاقتصادية وازدحام السكان في المدن خصوصاً في الأماكن الساحلية وضعف الطلب الفعال على البضائع والخدمات بسبب إنخفاض معدل دخل الفرد وإنخفاض معدلات الاستثمار والتوفير، وأخيراً عدم تدريب وتأهيل وتعليم العدد الكبير من المواطنين.

3 ـ أثر الموارد البشرية في استثمار الثروة المعدنية في أقطار المغرب العربي:

لا تستطيع أقطار المغرب العربي استثمار ثرواتها المعدنية عن طريق استخراجها من باطن الأرض وتحويلها من شكل غير نافع إلى شكل نافع دون وجود الموارد والطاقات البشرية الخلاقة المدربة على فنون الانتاج الواسع واستثمار وتصنيع المواد الأولية والسيطرة على العمليات الانتاجية بأنواعها المختلفة ابتداءاً من تشغيل الالات ومروراً بصيانتها وانتهاءاً بخلق البضائع الاستهلاكية والانتاجية الجاهزة، وكما وضحنا في المبحث السابق بأن معدل نسبة القوى العاملة التي تمارس الأعمال الصناعية والهندسية واطئة بالنسبة للقوى العاملة الاخرى التي تمارس الأعمال الزراعية والمهنية

(1) P. Gutkird, *Unemployment in Africa*, Montreal: Centre for-Developing Area Studies 1975, pp. 91-931.

والتجارية والخدمية، فمعدل نسبة القوى العاملة الصناعية في أقطار المغرب العربي لا تزيد عن 15% من مجموع القوى العاملة في هذه الأقطار، وهذه النسبة واطئة فيما لو قورنت بالموارد والخيرات المعدنية التي تمتلكها أقطار المغرب العربي وبالامكانات الصناعية التي يمكن ان تتمتع بها إذا ما أعارت حكوماتها الاهتمام والرعاية لمسألة تصنيعها وتنمية اقتصادياتها المعدنية، زد على ذلك أن أغلبية القوى العاملة الصناعية في هذه الأقطار غير ماهرة وتفتقد الخبرة والكفاءة الصناعية لهذا نرى هبوط انتاجية صناعاتها الاستخراجية وضعف وبعثرة صناعاتها التحويلية وبطء حركة التصنيع ونقل التكنولوجيا فيها إلى درجة أن هذه الأقطار تعتبر أقطاراً زراعية وليست صناعية.[1]

إلا أننا يجب أن نعترف بأن تلكؤ حركة التصنيع ونقل التكنولوجيا في هذه الأقطار لا ترجع فقط إلى ندرة الموارد البشرية الخبيرة والمدربة وعدم مقدرة السكان على المضي قدماً في عمليات التصنيع والتحديث والتنمية الشاملة، بل ترجع أيضاً إلى تضافر عدة عوامل تعرقل بلورة وانتشار معالم ومظاهر التصنيع في أقطار المغرب العربي، وتتجسد هذه العوامل في الرواسب التاريخية الناجمة عن تعرض هذه الأقطار إلى الاستعمار والاستيطان الأجنبي لفترات طويلة من الزمن[2]، عدم وجود الأرضية الاقتصادية والحضارية الصلبة التي يمكن أن تعتمد عليها الثورة الصناعية، سوء استثمار رؤوس الأموال وبعثرة المواد الأولية، صغر أو انعدام الاسواق التجارية ورداءة طرق المواصلات والخدمات التأمينية والمصرفية، وأخيراً عدم وجود الوحدة الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي بصورة خاصة والأقطار العربية بصورة عامة[3]، لكن هذه الدراسة لا تهتم بعرض وتفسير معوقات ومستلزمات التصنيع ونقل التكنولوجيا في أقطار المغرب العربي بقدر ما تهتم بدراسة أثر الموارد البشرية في

---

(1) A. Mountjoy, *Industrialization and Developing Countries*, London: Hutchinson University Library, 1975, pp. 80-82.

(2) عبد الله شريط، «الأيديولوجية والتنمية في الجزائر»، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لعلماء الاجتماع العرب، بغداد 3-6 شباط 1980م.

(3) R. Green, *Unity or Poverty: The Economics of Pan Africanism*, Hammondsworth: England, 1970, p. 20.

استثمار الثروة المعدنية فيها.

ان الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي تعاني من مشكلات ومعوقات اجتماعية وحضارية وعلمية مزمنة تحول دون مقدرة أقطار المنطقة على احراز التنمية المنشودة والتقدم المطلوب واستثمار الموارد المعدنية استثماراً يضمن تصنيع هذه الأقطار ونهوضها الاقتصادي الشامل، أما المشكلات التي تعاني منها الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي فيمكن اجمالها بالنقاط التالية:

(1) شيوع الأمية والجهل والتخلف بين أعداد كبيرة من السكان، فنسبة الأمية بين الذكور في أقطار المغرب العربي لعام 1980 حسب احصاءات الأمم المتحدة تبلغ حوالي 73%، في حين تقدر نسبة الأمية بين النساء بحوالي 85%[1]، ونسب الأمية هذه لا تشجع السكان على امتهان العمل الصناعي، ذلك أن هذا العمل يحتاج إلى التعليم ويحتاج إلى درجة عالية من التدريب والخبرة والمهارة.

(2) عدم تدريب السكان على المهارات والكفاءات العلمية والتكنولوجية والهندسية بسبب ندرة المؤسسات والمعاهد العلمية والتكنولوجية وعدم وجود القاعدة الصناعية التي تحتاج إلى مثل هذه الكفاءات والمهارات.[1]

(3) انشغال أعداد كبيرة من السُّكان بالأعمال البيروقراطية والروتينية أو بالأعمال الزراعية غير الماهرة، أو بالأعمال الخدمية التي لا تحتاج إلى المهارة والتدريب العلمي والتكنولوجي المعقد.

(4) سيطرة البطالة على عدد غير قليل من السكان خصوصاً في المغرب، وذلك بسبب سوء الادارة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي، وغياب التخطيط والبرمجة وقلة مشاريع التنمية القومية.

(5) اضطراب التوازن بين حجم الاسرة ومواردها الاقتصادية مع جهل الاسرة بأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية وعدم تحفيزها لأعضائها بالاستفادة من التسهيلات الثقافية والتربوية الموجودة في مجتمعها، وتلكؤها في تشجيعهم

---

(1) J. Charles, *Illiteracy: A World Problem*, London, Pall Mall, 1977, pp. 39-40.

على التدريب واكتساب المهارة العلمية والتكنولوجية.[1]

(6) هبوط معدلات الانتاجية للمواطنين بسبب قلة مهاراتهم وكفاءاتهم وعدم استخدامهم للأدوات والمعدات اصناعية والتكنولوجية.

(7) إنخفاض معدلات دخل الفرد نتيجة لانخفاض الانتاجية الاقتصادية مع هبوط نسب الادخار والاستثمار في المشاريع الصناعية والخدمية.

(8) اهتمام العدد الكبير من سكان هذه الأقطار خصوصاً الأثرياء والميسورين منهم بممارسات الاستهلاك المظهري، أي تبذير الأموال في شراء الكماليات والسلع الاستهلاكية التي لا تخدم المسيرة الانتاجية والتنموية.[2]

(9) سيطرة القيم والممارسات الاجتماعية والحضارية المتخلفة على معظم سكان هذه الأقطار نتيجة للرواسب التاريخية والقوى الموضوعية والذاتية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على البناء الاجتماعي، ومثل هذه القيم والممارسات الاجتماعية المتخلفة تتجسد في عدم مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق والواجبات الاجتماعية، عدم احترام العمل اليدوي الحر، والوساطة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، التحيز والتعصب، عدم الشعور بالمسؤولية وضعف الطموح .. إلخ.[3]

(10) عدم توازن التوزيع الجغرافي للسكان إذ ان معظم السكان يعيش في المناطق الشمالية خصوصاً المناطق الساحلية مع استمرار موجات الهجرة السكانية من الأرياف إلى المدن، علماً بأن هذه الهجرة تترك انعكاساتها السلبية على الأرياف وعلى المدن في آن واحد، فهي تؤدي إلى اهمال المناطق الزراعية وإنخفاض مستوريات الانتاج الزراعي واضطرار الذولة إلى استيراد المواد الغذائية من الخارج ودفع أثمانها بالعملات الصعبة[4]، وتؤدي كذلك إلى ازدحام السكان في المدن وانتشار البطالة وظهور المشكلات الاجتماعية في

---

(1) صالح العقاد، السياسة والمجتمع في الغرب العربي، ص 95.

(2) احسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981م، ص 134.

(3) A. Lewis, *The Theory of Economic Growth* London: George Alben and Unwin, 1955, p. 37.

(4) احسان محمد الحسن، «المشكلات الحضارية لعملية نقل التكنولوجيا»، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، «جامعة بغداد»، العدد الثالث، تموز 1981م، ص 71.

المدن كالتسول والجريمة والجنوح، وارتفاع معدلات الطلاق وتفكك الاسرة والتفسخ الاخلاقي والاجتماعي، إضافة إلى انتشار ظاهرة الغلاء وأزمة السكن وضعف الخدمات للصحية والاجتماعية والثقافية نتيجة عجزها عن الايفاء بالتزاماتها تجاه السكان.

لجميع هذه السلبيات والمعوقات التي تعاني منها الموارد البشرية في منطقة المغرب العربي نرى بأن قواها البشرية غير قادرة على استثمار مواردها الاقتصادية استثماراً جيداً، فبالنسبة للثروات المعدنية نرى بأن أقطار المغرب العربي لم تتمكن من اجراء المسوحات الجيولوجية والزلزالية الكافية لاكتشاف جميع مواقعها الجغرافية وتحديد أنواعها وكمياتها وطرق استخراجها، وحتى بالنسبة للمناطق التي توجد فيها المعادن لم تستطع القوى البشرية بعد استخراج المعادن الصناعية بالكمية المطلوبة، فالمغرب مثلا لم تكتشف بعد الابار والحقول البترولية، والجزائر لم تستثمر جميع مواردها المعدنية، عدا البترول والغاز الطبيعي والحديد، وتونس لم تستخرج البترول والفوسفات بالكميات المطلوبة[1]، إضافة إلى أن جميع أقطار المغرب العربي لم تستعمل الاساليب العلمية والفنية التي تستطيع من خلالها تخفيض تكاليف وحداتها المنتجة من المواد الأولية أو تسويق مواردها المعدنية بنفسها إلى الدول التي تحتاجها.

كما أن الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي لم تحقق نجاحات ملحوظة في الصناعات التحويلية التي تعتمد على الموارد المعدنية التي تمتلكها كصناعات الحديد والصلب، والأسمدة الكيمياوية والبتروكيمياوية، وصناعة الالات الثقيلة والخفيفة، وصناعة الأدوية، وصناعة السيارات وبناء السفن .. إلخ، ويرجع هذا إلى شحة عدد الخبراء والفنيين والصناعيين، وقلة عدد العمال الماهرين وشبه الماهرين، وهبوط عدد الاقتصاديين والمحاسبين ورجال الأعمال الذين تعتمد عليهم عمليات إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية وتشغيلها والاستفادة من منتجاتها الصناعية في الاستهلاك والتصدير وتوسيع القدرات الانتاجية في المجتمع، إن المصانع الحديثة

---

(1) محمد عبد العزيز الجوادي، «أثر التحولات السياسية في البناء الاجتماعي في تونس»، اطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، 1982م، ص 131.

تحتاج إلى كوادر فنية ومدربة على نقل مستلزمات وأساليب الصناعة والتكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى دول المغرب العربي، وتتطلب أيدي عاملة خبيرة لنصب وتشغيل الالات والأجهزة الانتاجية، وتحتاج إلى مهندسين وعمال فنيين لتنفيذ عمليات الانتاج التكنولوجي الذي يعتمد على مبادىء تقسيم العمل والانتاج الواسع وتشابه الوحدات المنتجة في مواصفاتها ومقاييسها[1]، إضافة إلى حاجاتها لكوادر تسويقية تؤمن تصريف البضاعة المنتجة وبيعها بأسعار لا تسبب الخسارة الاقتصادية للمشاريع الصناعية، لكن مثل هذه الكوادر الفنية والصناعية قليلة أو مفقودة من أقطار المغرب العربي، لهذا تضطر حكومات هذه الدول الاعتماد على الخبرات الاجنبية، وفي نفس الوقت تدريب كوادرها الوطنية على فنون العلم والتكنولوجيا داخل أو خارج أراضيها لكي تستطيع تهيئة الكوادر الصناعية والتكنولوجية اللازمة التي تمكنها من الوصول إلى الدرجات والمراحل المتقدمة في انشطة التصنيع والتحديث والتنمية الشاملة.

وفعلا دأبت حكومات المغرب العربي جميعها على القيام بهذه المهام، فأرسلت طلبتها النابهين إلى الدول الصناعية المتقدمة كفرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبولندا والمجر للدراسة والتخصص في المواضيع الهندسية والتكنولوجية، كما أرسلت بعض طلبتها إلى الأقطار العربية المتقدمة في الحقول العلمية والتكنولوجية كالعراق ومصر للغرض نفسه، وفتحت مئات المدارس الابتدائية ومراكز محو الأمية والمدارس الثانوية وعشرات المعاهد والكليات والجامعات، وشجعت العوائل على إرسال أبنائها إلى هذه المؤسسات الثقافية والتربوية للتزود بالثقافة والعلم وللتخصص في المواضيع العلمية والتكنولوجية والزراعية والطبية والاقتصادية التي تحتاجها بلدانهم حاجة ماسة، ومنحت المكافآت المادية والمعنوية للأشخاص الذين يكملون دراساتهم العليا وضمنت تعيينهم في جميع مرافق الدولة والمجتمع[2]، ونتيجة لهذه السياسات العلمية والتربوية والتكنولوجية التي انتهجتها دول المغرب العربي خلال فترة الستينات من هذا القرن لتنمية وتطوير مواردها البشرية ارتفعت أعداد الطلبة فيها لمختلف المستويات

---

(1) المصدر السابق، ص 135.

(2) A. Lewis, *Aspects of Industrialization*, Cairo: 1963, pp. 41-61.

الدراسية ارتفاعاً ملحوظاً، فعلى صعيد الدراسة الابتدائية ارتفع عدد الطلبة في الجزائر من 1,8 مليون في عام 1970م، إلى 3 مليون في عام 1979م، وفي المغرب ارتفع عدد الطلبة من 1,1 مليون في عام 1970م، إلى 2 مليون في عام 1979م، وفي تونس ارتفع عدد الطلبة من 935.738 طالب في عام 1970م، إلى مليون طالب في عام 1979م، وعلى صعيد الدراسة الثانوية ارتفع عدد الطلبة في الجزائر من 242.335 طالب في عام 1970م، إلى 933.335 طالب في عام 1979م، وفي المغرب ارتفع عدد الطلبة من 298.880 طالب في عام 1970م، إلى 662.034 طالب في عام 1979م، وفي تونس ارتفع عدد الطلبة من 191.445 في عام 1970م، إلى 264.392 في عام 1979م[1]، وعلى صعيد الدراسة الجامعية والعليا ارتفع عدد الطلبة في الجزائر من 19.531 طالب في عام 1970م، إلى 57.208 في عام 1979م، وفي المغرب ارتفع عدد الطلبة من 16.097 في عام 1970م، إلى 67.322 في عام 1979م، وفي تونس ارتفع عدد الطلبة من 10.347 في عام 1970م، إلى 30.150 طالب في عام 1979م.

ان مثل هذه الزيادة في اعداد الطلبة لمختلف المستويات الدراسية والعلمية ستهيء مستقبلا جزءاً من الكادر العلمي والتكنولوجي والصناعي الذي تتطلبه عمليات تصنيع وتحديث دول المغرب العربي، ومع هذا يجب أن نشير هنا بأن تهيئة الكادر العلمي والتكنولوجي الذي تحتاجه عمليات التنمية الصناعية في هذه الدول لا تعتمد فقط على إنشاء وتوسيع المدارس والمعاهد والجامعات بل تتطلب إنشاء المدارس الصناعية والزراعية والتجارية والمعاهد والكليات الهندسية والتكنولوجية المتخصصة، وتتطلب أيضاً انتشار الوعي الصناعي والتكنولوجي بين عوائل المجتمع قاطبة لكي تشجع أولادها على الذهاب إلى المدارس الصناعية والتكنولوجية والمعاهد والكليات الهندسية ثم نشوء الأعمال الصناعية والتكنولوجية على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وأخيراً تستلزم منح الخريجيين من المدارس والمعاهد والجامعات الهندسية والصناعية والتكنولوجية المكافآت والامتيازات التي تحفز المواطنين على الانخراط فيها والتخصص في مواضيعها، إضافة إلى ضرورة تقديم الحوافز المادية والمعنوية إلى العاملين في القطاع الصناعي، وأخيراً يتطلب من

(1) W. Zartman, *Man, State and Society in the Contemporary Maghreb*, London: Pall Mall, 1979, pp. 51-54.

الدولة تخصيص المبالغ المالية الكافية لبناء القاعدة المادية للتصنيع ونقل التكنولوجيا، ذلك ان بناء مثل هذه القاعدة سيدفع المواطنين إلى التوجه نحو العمل الصناعي والتكنولوجي بعد التزود بالمهارات والكفاءات العلمية والتكنولوجية المطلوبة.[1]

4 ـ وسائل تطوير الموارد البشرية ودورها في تصنيع وتحديث أقطار المغرب العربي:

تستطيع دول المغرب العربي تنمية وتطوير كوادرها الصناعية والتكنولوجية وزجها في عمليات الانتاج الصناعي الواسع ومشاريع التنمية الصناعية التي تريد تنفيذها وتعميمها في أجزاء أقاليمها إذا انتبهت إلى مسألة تنمية مواردها البشرية وأعطتها أولوية العمل والمبادرة، إذا أرادت هذه الدول تنمية مواردها البشرية ذات الكفاءة الصناعية والتكنولوجية فأنها ينبغي أن تركز على المسائل التالية وتتخذ الاجراءات المناسبة التي من شأنها أن تفي بإلتزاماتها ازاء تهيئة الكوادر البشرية المطلوبة، والمسائل التي تمس تنمية الكوادر الصناعية والتكنولوجية التي يمكن أن تعالجها دول المغرب العربي هي كالاتي:

(1) نشر مؤسسات التعليم الصناعي والتكنولوجي:

دأبت جميع حكومات دول المغرب العربي منذ فترة استقلالها الوطني في الخمسينات والستينات من هذا القرن نحو محاربة الأمية والجهل وفتح المدارس والمعاهد والكليات على اختلاف أنواعها واختصاصاتها العلمية، وفي نفس الوقت شجعت المواطنين جميعاً على الذهاب إليها والاستفادة منها، ولكن هذه الدول لم تعط الرعاية المطلوبة للتعليم الصناعي والتكنولوجي ولم تف بمطاليبه وإلتزاماته المتفرعة والباهظة الثمن، كما أنها لم تشجع المواطنين نحو الانخراط في تخصصاته النظرية والعلمية والتطبيقية[2]، لهذا نرى قلة المدارس الصناعية والمعاهد والكليات

---

(1) *Demographic Year Book, 1980:* See the Educational Statistics On Africa.

(2) I. Belyayev, *The Third World and Scientific and Technical Progress*, Moscow: 1976, p. 118.

الهندسية والتكنولوجية وقلة الكوادر التعليمية فيها وهبوط مستوياتها العلمية والتربوية، كما نرى هبوط عدد الطلبة الذين يدرسون فيها وتدني مستوياتهم العلمية والتطبيقية، لهذا ينبغي على دول المغرب العربي فتح المدارس والمعاهد والجامعات الصناعية والتكنولوجية التي يمكن أن تخرج سنوياً آلاف الصناعيين والفنيين والمهندسين الذين يمكن أن تعتمد عليهم حركة التصنيع والتنمية الشاملة في هذه الأقطار العربية، كما ينبغي على حكومات الأقطار المعنية تجهيز هذه المدارس والمعاهد والجامعات بالمستلزمات المادية والمختبرية والتكنولوجية المطلوبة، وتزويدها بالكوادر التعليمية المتخصصة لكي تستطيع القيام بواجباتها على أحسن صورة ممكنة، وأخيراً يتطلب من الحكومات عن طريق وسائل الاعلام والمنظمات المجتمعية دفع وتحفيز أبناء المجتمع على التوجه نحو هذه المدارس والمعاهد العالية بغية الاستفادة من تخصصاتها وإمكاناتها التثقيفية والتدريبية، زد على ذلك ضرورة مبادرة هذه الحكومات بإرسال طلبتها النابهين إلى الدول الصناعية المتطورة لاكتساب فنون ومهارات العلم والتكنولوجيا الحديثة والمشاركة الفاعلة في عملية نقل التكنولوجيا من هذه الدول المتقدمة إلى بلدانها النامية.

(2) بلورة ونشر القيم والممارسات المشجعة لحركة العلم والتصنيع والتكنولوجيا:

من القيم الايجابية التي تشجع العلم والتصنيع والتكنولوجيا في المجتمع قيام المسؤولين بتشجيع رجال الصناعة والأعمال من كلا القطاعين العام والخاص على العمل المجدي والمخلص عن طريق تقديمهم التسهيلات الضرورية المتعلقة بالقروض المالية واستيراد الالات، والاستعانة بالخبراء المحليين أو الأجانب، وتسويق السلع المنتجة داخل وخارج القطر وأعفاءهم من الرسوم الجمركية، وأخيراً حماية بضائعهم المنتجة من المنافسة الأجنبية، ومثل هذه الامتيازات سيكون لها أكبر الأثر في بناء الاقتصاد القومي على أسس متينة تسبب الرفاهية والتقدم للمجتمع الكبير، وبجانب تشجيع رجال الصناعة والأعمال على العمل والانتاج يتطلب من الدولة تشجيع العلماء والخبراء والمخترعين والأشخاص الذين يبرزون في نطاق

تخصصهم وأعمالهم الوظيفية.[1]

لكن تشجيع العلماء والخبراء والمخترعين يأخذ عدة صور أهمها تقديم المكافآت المادية والمعنوية لهم تقديراً لجهودهم وأتعابهم التي بذلوها في أعمالهم المتخصصة والنافعة، ومنحهم مستلزمات الحياة الكريمة التي تجعلهم يشعرون بأنهم يعيشون وسط مجتمع عادل يقيم أتعابهم وجهودهم الفنية والعلمية، وتوفير الجو الديمقراطي والحرية الكافية لهم التي تساعدهم على الخلق والابداع والأصالة في نطاق أعمالهم وتخصصاتهم الوظيفية، زد على ذلك العمل على صيانتهم وحمايتهم من شرور الأشخاص الذين يتحدون جهودهم وقدراتهم ويحاولون التقليل من قيمتها بسبب عوامل الأنانية والحسد والغيرة والكراهية التي تتغلب عليهم وتجعلهم يحاربون كل شخص يعمل لمصحلة الأمة والوطن، إضافة إلى صقل وتطوير المواهب الذكائية والعلمية التي يحملها الأفراد النابهون في المجتمع خصوصاً الشباب منهم وذلك عن طريق تقديمهم الرعاية الكافية التي تأخذ شكل تحفيزهم ودفعهم على العمل المبدع والخلاق أو أرسالهم خارج الوطن لتكملة دراستهم العليا أو وضعهم تحت اشراف خبراء ومختصين يتولون صقل وتطوير وتفجير طاقاتهم الذكائية والعلمية.

(3) قيادة الاسرة وتوجيهها ورفع مستوى وعيها الاجتماعي والحضاري:

من الأمور التي تساعد على تنمية الموارد البشرية الاهتمام بالاسرة بوصفها الخلية البنائية لتكوين المجتمع والمؤسسة التي تشرف على تربية السكان ورعايتهم وتطويرهم، فالاسرة هي التي تهتم بوظائف التنشئة الاجتماعية وتسهر على رعاية وتقويم الأفراد وتخلق الأجواء المناسبة التي تمكنهم من تطوير شخصياتهم وتحقيق طموحاتهم في الحياة[2]، ومسألة الاهتمام بالاسرة وقيادتها وتوجيهها تتطلب إتخاذ الاجراءات الاتية:

(أ) ارشادها وتوجيهها نحو تحقيق التوازن بين عدد أفرادها وقدراتها الاقتصادية

---

(1) G. Benvensite, *Handbook of African Development*, New York: 1972, p. 49.

(2) احسان محمد الحسن، «الأسس الاجتماعية والحضارية للتصنيع في الوطن العربي»، قضايا عربية، العدد التاسع، أيلول 1980م، ص 172.

جامعة قاريونس
كلية الآداب
مكتبة قسم الآثار
الرقم المتسلسل

وهذا قد يلزمها استعمال طرق تحديد النسل، إذا كانت ظروفها الاقتصادية غير جيدة.

(ب) تغيير مواقفها السلبية التي قد تحملها إزاء الثقافة والتربية والتحصيل العلمي، ودفعها إلى الايمان بالمواقف الاجتماعية التي تحفزها على تزويد أفرادها بالثقافة والعلم ليكونوا نافعين للمجتمع والأمة.

(جـ) تأمين احتياجاتها للعمل والكسب المادي المشروع وتوفير الشروط الصحية والاجتماعية والسكنية والثقافية الملائمة التي تساعدها على تربية اطفالها تربية جيدة تتميز بالحيوية والفاعلية.

(د) تزويدها بالنصائح والارشادات الاجتماعية والأخلاقية والدينية والوطنية التي تساعدها على تنشئة وتربية صغارها.

(هـ) زرع المواقف والقيم المشجعة لمزاولة العمل الصناعي والتكنولوجي عند أفرادها عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية ومنظمات المجتمع المحلي.

(4) محاربة أسباب هجرة العقول:

تشير الاحصاءات بأن عدد المهاجرين من أقطار المغرب العربي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية من الصناعيين والمهندسين والفنيين والأطباء خلال الفترة 1970-1980 قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً مما كان عليه سابقاً، ذلك أن عدد المهاجرين من الجزائر قد بلغ 2560، ومن المغرب 3391، ومن تونس 1018 مهاجر[1]، وهؤلاء المهاجرون جميعهم هم من أصحاب الكفاءات ويمكن أن يسهموا في تصنيع وتنمية بلدانهم إذا مكثوا وعملوا فيها، ولكن بلدانهم قد خسرت كفاءاتهم ومهاراتهم وتدريبهم العلمي والتكنولوجي نتيجة هجرتهم إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وانحرمت من فرص التنمية والتقدم التي يمكن أن تكون قد أحرزتها فيما إذا لم يهاجر هؤلاء إلى الدول الأجنبية.

ان من العوامل الأساسية التي تساعد على تطوير الموارد البشرية في أقطار المغرب العربي محاربة العوامل المسببة لهجرة العقول إلى الخارج أي هجرة المؤهلين وذوي الكفاءات من الجزائر والمغرب وتونس إلى الدول الأوروبية الغربية والولايات

---

(1) احسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، ص 95-96.

المتحدة، هذه الدول التي لا تحتاجهم بقدر ما تحتاجهم بلدانهم وشعوبهم، ومع هذا تتنافس الدول الصناعية الرأسمالية فيما بينها للحصول على أصحاب الكفاءات من دول أفريقيا وآسيا، وذلك لانتفاعها منهم اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً، فالدول الصناعية الرأسمالية تعتقد بأن أصحاب الكفاءات القادمين من الدول النامية يؤلفون رؤوس أموال بشرية جاهزة يمكن الاستفادة منها بصورة مباشرة في المشاريع الحيوية التي تمتلكها[1]، فأقطار المغرب العربي في الوقت الحاضر بحاجة ماسة إلى أبنائها من أصحاب الكفاءات ولاسيما من هاجر منهم إلى الدول الصناعية الغربية من أجل المشاركة في تنفيذ برامجها ومشاريعها الصناعية والتكنولوجية وتوسيع القاعدة الصناعية فيها والتي تحتاج إلى الأيدي الماهرة والاختصاصات العلمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ولجلب هذه الكفاءات والعقول المهاجرة ينبغي على حكومات هذه الأقطار القضاء على الأسباب الرئيسية التي دفعتهم على الهجرة للخارج، ولمحاربة مسببات هجرة العقول في أقطار المغرب العربي نقترح الاجراءات التالية:

(أ) استخدام أصحاب الكفاءات وتعيينهم حالا في الأعمال والوظائف التي تنطبق مع مؤهلاتهم واختصاصاتهم العلمية مع منحهم حق الترقية الوظيفية واحتلال أعلى المناصب الادارية والمهنية.

(ب) منح الرواتب والمخصصات العالية لأصحاب الكفاءات مع احترامهم وتقديرهم واطاعة ارشاداتهم الادارية والمهنية التي يتخذونها في المشاريع الصناعية التي يعملون فيها.

(جـ) توفير ظروف العمل الجيدة لهم مع منحهم حق إتخاذ القرارات الادارية والفنية التي تقرر مستقبل مؤسساتهم الانتاجية ودوائرهم.

(د) توفير الظروف المعاشية والاجتماعية الجيدة التي تساعدهم على الاستقرار في أقطارهم وعدم الهجرة إلى الخارج، كتوفير السكن المريح والمواد الغذائية والكمالية التي يحتاجونها، والخدمات الصحية والطبية الايجابية، والخدمات الثقافية والتربوية والخدمات الاجتماعية بضمنها خدمات للترويح والفراغ.

---

(1) المرجع السابق، ص 15.

د. ميلاد المقرحي*

تجارب التاريخ الوحدوية
دراسة تاريخية تحليلية مقارنة لثلاث تجارب وحدوية الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا، وألمانيا

هذه الدراسة تهتم بتحليل ومناقشة ثلاث تجارب تاريخية وحدوية وهي التجربة الأمريكية، أي استقلال الولايات المتحدة الامريكية واتحادها، والتجربة الايطالية، والتجربة الألمانية على التوالي.

تاريخياً لم يسبق ألبتة لأمة ان تكوّنت موّحدة ومتكاملة، فالأمم تنشأ تدريجياً كنتيجة لعدد من الأحداث والتجارب والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مشكلة القومية والوحدة في الولايات المتحدة الأمريكية هي محاولة إيجاد تجانس اجتماعي وسياسي بين السكان وذلك بعد الاستقلال وتشكّل الدولة، في حين كانت مشكلة الوحدة والقومية في ايطاليا وألمانيا هي مشكلة التفكك السياسي الذي لم يكتشف إلا بعد انتشار الوعي القومي في كلا البلدين.

تعتبر الحركات القومية الوحدوية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وألمانيا أمثلة واضحة للمجتمعات التي كانت تنتقل فيها وحدات سياسية مستقلة من الانفصال إلى الاتحاد السياسي، وتقدم التجربة الأمريكية صورة واضحة من تجارب الوحدة في التاريخ العالمي، وتظهر في القومية الأمريكية خصائص خاصة تختلف بها عن القوميات الاخرى، وهذا الاختلاف يرجع، في الواقع، إلى تاريخ تكوين الشعب الأمريكي في ظروف استثنائية تختلف تماماً عن ظروف تشكيل القوميات الأوروبية(1)، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مرت بمرحلتين أساسيتين،

---

* أستاذ مساعد، قسم الدراسات التاريخية والأثرية، كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس، بنغازي.

(1) نور الدين حاطوم، دراسات مقارنة في القوميات الألمانية والايطالية والأمريكية والهندية، (القاهرة، 1966)، ص 171-181، انظر أيضاً نديم البيطار، من التجزئة .. إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية (بيروت، 1980)، ص 232-257.

الأولى مرحلة الثورة والتوحيد والحرب ضد الامبراطورية البريطانية وهذه المرحلة تعرف أيضاً بحرب الاستقلال 1774-1783، والثانية مرحلة الحرب الأهلية ـ القومية الوحدوية ـ 1861-1865.

أولا ـ الثورة الأمريكية 1774-1776 «حرب الاستقلال»:

منذ نهاية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر تمكنت بريطانيا من تأسيس مجموعة من المستعمرات بلغ عددها ثلاث عشرة مستعمرة على الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية، وكانت أكثرها قدماً مستعمرات الشمال: مساشوستس، وبنسلفانيا، وإنجلترا الجديدة، وقد كان غالبية سكان هذه المستعمرات الشمالية من الفلاحين وصائدي الاسماك، أي أنهم قد تعودوا منذ البداية على الحياة الشديدة القاسية ويحبون المساواة والحرية وهم الذين سيقومون بنشر الثورة[1]، وقد كانت هذه المستعمرات الثلاث عشرة قد تكونت على أساس انها ولايات نشأت عن طريق اصدار مرسوم ملكي وكانت لها حكوماتها الخاصة، ولكن من الناحية الاقتصادية كانت بريطانيا تعتبر هذه المستعمرات كأسواق للوطن الأم أي لها ومن هنا نشأ الصراع بين الوطن الأم وابناء المستعمرات، والواقع انه منذ منتصف القرن الثامن عشر، ساد الشعور بين سكان المستعمرات الثلاث عشرة بأن مصالحهم تختلف عن مصالح انجلترا في أكثر من نقطة، وأنه من الضروري أن يتحدوا حتى يتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم وبالفعل اجتمع ممثلو المستعمرات في ألباني بمستعمرة نيويورك سنة 1754م، وشرعوا في دراسة مشروع الاتحاد الأمريكي، إلا أن الظروف السياسية لم تساعد على تنفيذ هذا المشروع، على الأقل في هذه الفترة، ولكن الشيء المؤكد هو ان الصراع بين الوطن الأم وبين ابناء المستعمرات قد بدأ.

ومن ناحية أخرى قررت بريطانيا زيادة الضرائب إلى اقصى حد ممكن، فبريطانيا كانت ترى ان عليها ان تحصل على أكبر ربح تجاري ممكن من المستعمرات

---

(1) كما نشأت في المستعمرات الشمالية بعض معاهد التعليم العالي، مثل كلية ييل «Yale»، وكلية هارفارد «Harvard»، والتي أصبحت فيما بعد من أكبر جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بل من أكبر جامعات العالم:
«Yale university and Harvard university».

الأمريكية وأن على المستعمرات أن تتحمل نصيبها في نفقات الحاميات العسكرية الموجودة في امريكا للدفاع عنها وقامت بريطانيا أيضاً بتطبيق القوانين التي تضمن للسفن الانجليزية احتكار التجارة البحرية مع المستعمرات كما قام البرلمان البريطاني بإقرار ان كل حكم قضائي، سواء أكان في بريطانيا أم في المستعمرات، ينبغي ان يكتب على ورق عليه خاتم الدولة ويباع لصالح الدولة، وكان هذا ما سمي بضريبة الدمغة سنة 1765م، وقد كان إقرار هذه الضريبة هو السبب المباشر في الصراع السياسي والعسكري الذي استمر لمدة ست عشرة سنة بين بريطانيا والمستعمرات الأمريكية ثم زاد خطورة عندما انتهى بثورة المستعمرات في سنة 1774م، في اكتوبر سنة 1765، وبالرغم من معارضة جورج الثالث (1760-1820)، الذي كان تفكيره السياسي المستبد يزيد من عنف مقاومة الأمريكيين، وافق مجلس العموم البريطاني على إلغاء قانون الدمغة، ولكن في نفس الوقت الذي ألغى فيه البرلمان البريطاني قانون الدمغة، أعلن حقه في فرض الضرائب على المستعمرات، كما أصدر في يونية سنة 1767 قانوناً بفرض ضرائب جمركية على بعض السلع المستوردة من بريطانيا مثل الزجاج والشاي والحديد والورق، وكرد فعل لهذا القانون قرر الأمريكيون عدم شراء السلع الخاضعة للضرائب وبعد ثلاث سنوات من الصراع إضطرت الحكومة البريطانية إلى إلغاء هذه الضرائب باستثناء ضريبة الشاي، الذي كان مشروباً وطنياً لا يمكن الاستغناء عنه، ومع ذلك قرر الامريكيون مقاومة كل عملية لتفريغ الشاي.

وقد حدث في ديسمبر سنة 1773 أن وصلت ثلاث سفن تحمل حوالي 340 صندوق شاي إلى ميناء بوستن «Boston»، فقام الأمريكيون بالصعود إليها وإلقاء حمولة الشاي في البحر، وكنتيجة لذلك قررت بريطانيا محاصرة ميناء بوستن والاستمرار في هذه العملية حتى يتم دفع ثمن البضائع التالفة، وهكذا إتحدت المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة ضد بريطانيا، وأعلنت الثورة، واستطاعت بمساعدة فرنسا من أن تنتصر بعد صراع مسلح استمر ثماني سنوات، ففي 19 أبريل 1775، بدأت حرب الاستقلال الأمريكية واستمرت حتى سنة 1783.[1]

(1) جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، (الاسكندرية، 1976)، ص 194-195، انظر أيضا جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية 1815-1914، (القاهرة، 1971).

وكان الأمريكيون قد نظموا جيشاً قوياً واختاروا جورج واشنطن «George Washington» ليتولى قيادة الجيش وقيادة الثورة الأمريكية أيضاً، وقد قاد جورج واشنطن مرحلة النضال الأولى بإرادة قوية وعزيمة وصبر وثبات إلى درجة ان المؤرخين اعتبروا جورج واشنطن العامل الأساسي في توجيه وقيادة وتنظيم حركة كبيرة وجديدة في تاريخ العالم الحديث وهي الحكومة الشعبية الأمريكية.

وفي شهر مايو سنة 1776 أعلنت مستعمرة فرجينيا «Virginia» استقلالها وتبعتها المستعمرات الاخرى وبعد ذلك وفي 4 يولية من نفس السنة أعلن المؤتمر المنعقد في فيلادلفيا إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأ هذا الاعلان بتقديم كتبه توماس جيفرسون، نائب فرجينيا الشاب، وكان يمثل عرضاً فلسفياً لحقوق الانسان وللمبادىء التي ينبغي أن يستند عليها دستور الولايات المتحدة الأمريكية وكانت باختصار هي نظرية سيادة الشعب، وإعلان مبادىء الحرية والمساواة وهي نفس المبادىء التي ظهرت في سنة 1789 في أول دستور فرنسي أي في إعلان حقوق الانسان والمواطن في الثورة الفرنسية.[1]

وبالرغم من ان حرب الاستقلال الامريكية كانت طويلة المدى نسبياً ومليئة بالصعوبات إلا أن الأمريكيين قد تمكنوا في النهاية من الانتصار ويعود ذلك، كما سبقت الاشارة إليه، إلى قيادة جورج واشنطن، وقد كان جورج واشنطن من كبار المزارعين في ولاية فرجينيا، وأحد نواب تلك الولاية في المؤتمر الأمريكي الذي عينه قائداً عاماً للقوات الأمريكية وقد كان حذراً، واقعياً ونشيطاً، يعمل للصالح العام، بالاضافة إلى ذلك فقد كان «واشنطن» عنيداً لا يعترف باليأس، وبالرغم من ان جورج واشنطن لم يكن من رجال الاستراتيجية إلا أنه كان يتعلم الكثير من كل هزيمة، ويعيد إنشاء جيشه عند الضرورة وقد تمكن في نهاية الأمر من إنشاء جيش قوي استطاع به ان يوحد امريكا ويحقق استقلالها، ولم يكن واشنطن مجرد رجل عسكري، بل كانت لديه صفات رجل الدولة «Statesman» أيضاً، في الواقع ان واشنطن كان يمارس سلطة غير محدودة كبطل الولايات المتحدة الأمريكية القومي لأنه كان الرجل الوحيد الذي كانت الحكومة الأمريكية تعتمد عليه في

---

(1) جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، ص 195-198.

وقت الأزمات، وفي الوقت الحاضر يبدو ان كل امريكي يعتقد، وربما كان هذا الاعتقاد صحيحاً، أنه مدين باستقلاله وثروته وسعادته لجورج واشنطن، ويرى أيضاً أن من واجبه أن يضع صورة لواشنطن في بيته، وقد كانت الدعوات السياسية التي تتجه باسمه إلى الأمريكيين وتحثهم على الوحدة القومية، ظاهرة مستمرة في القرن التاسع عشر، فهي كانت تدعو إلى رفض الاقليمية والتجزئة وتجاوزها بتذكير الأمريكيين حبهم واحترامهم لجورج واشنطن.[1]

ومن ناحية اخرى فان توسع الولايات المتحدة الامريكية المتزايد أضحى مظهراً من أكبر مظاهر التطور أهمية وأخطرها شأناً بالنسبة إلى أوروبا والعالم أيضاً، فقد تضاعفت مساحة البلاد على أثر شراء ولاية لويزيانا سنة 1803، وانضمام فلوريدا سنة 1819، وكادت المساحة ان تتضاعف مرة ثانية بين سنة 1845 وسنة 1848 وذلك بانضمام ولايات تكساس، ومكسيكو الجديدة، وأريزونا، وكاليفورنيا.

ويمكن تبرير دوافع هذا الاتجاه التوسعي بالمصالح الاقتصادية وزيادة عدد السكان ومشغوليات السياسة الداخلية وبالاتجاهات النفسية الجماعية عند الأمريكيين[2] في سنة 1840، وصل عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلى 17 مليون نسمة ولكنه ازداد بنسبة 36% خلال العشر سنوات التالية، ويعود ذلك إلى الهجرة الأوروبية، وخاصة من ايرلندا بعد مجاعة سنة 1840 ومن ألمانيا بعد فشل الحركات الثورية التي قامت هناك سنة 1848م، وقد كانت الهجرة تصل إلى الولايات الشمالية في أغلب الاحيان ومن هناك تنتقل إلى المناطق الغربية من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى هذا إلى محاولة الولايات الجنوبية التوسع بدورها نحو الغرب لكي تحافظ على المكانة التي كانت تحتلها الولايات الجنوبية في

---

(1) من أجل معلومات شاملة حول جورج واشنطن كبطل الولايات المتحدة الأمريكية القومي راجع نديم البيطار، نفس المصدر السابق، ص 235-246، انظر أيضاً:
M. Ashworth, George Washington (New york, 1957), P. 640-650; M. Cunliffe, George Washington: Man and Monuwment (Boston, 1958), P. 8-14; Bernard Mayo, Myths and Men: Patrick Henty, George Washington, Thomas Jefferson (New york, 1959).

(2) جفري برون، الحضارة الأوروبية في القرن التاسع عشر 1815-1914، ترجمة عبلة حجاب، (بيروت، 1963)، ص 75-120، جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، ص 398.

الاتحاد ومن أجل مقاومة الضغط الذي كان يمارسه انصار تحرير الزنوج في المؤتمر الأمريكي «الكونجرس».

وفي نفس الوقت زاد عدد المدن التي اخذت في الانتشار تجاه الغرب أيضاً، كما زادت أهمية المدن التي تعتمد على الصناعة التي نمت بشكل ملحوظ في الولايات الشمالية، وأصبحت هذه الحالة تتناقض تماماً مع نظام الانتاج في الولايات الجنوبية وهي الولايات التي تعتمد على الزراعة وعلى الأيدي العاملة من الزنوج، وقد نتج عن ذلك صدام ظهر في الأفق بين الولايات الزراعية في الجنوب والولايات الصناعية في الشمال، هذا من الناحية الاقتصادية، أما فكرياً فقد أصبح الشمال الصناعي يتميز باتجاه ديمقراطي في تفكيره، بينما احتفظ الجنوب الزراعي باتجاه جمهوري، وهكذا نشأت طريقتان للتفكير، يعتمد كل منهما على الأوضاع الاقتصادية السائدة في الولايات الشمالية والولايات الجنوبية وعلى حالة المجتمع في الشمال والجنوب، وهكذا أدى انقسام البلاد إلى مجتمعين: صناعي في الشمال وزراعي في الجنوب إلى نشوء مصالح متعارضة ومتضاربة إلى حد كبير.[1]

وفي الوقت ذاته إختلف الناخبون الأمريكيون حول مسألة الابقاء على نظام الرق أو إلغائه، وحول مسألة الاحتفاظ بالمزارع الكبيرة أو الاعتماد على المزارع المتوسطة، أي متوسطة الحجم والتي يمكن زراعتها بسهولة دون الاعتماد على الزنوج وقد ظهر هذا الانقسام في صورة أكثر وضوحاً في انتخابات سنة 1860 وهي السنة التي انتخب فيها أبراهام لنكولن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وكان لنكولن من مواليد الغرب الأوسط «Mid-west» وكان يمتاز بمعارضته الشديدة لمسألة الرق، فكان ينادي بأن كل قانون أو تشريع وطني ينبغي ان يقوم على مكافحة هذا النظام، المشكلة الأولى التي واجهت لنكولن، على أية حال، هي مشكلة انهيار الوحدة الأمريكية، ففي نهاية سنة 1860 انسحبت ولاية كالورينا الجنوبية من الاتحاد وتبعتها ست ولايات اخرى في بداية سنة 1861 وهي لويزيانا، فلوريدا، تكساس، جورجيا، ألاباما، وميسيسيبي، وفي فبراير من تلك السنة

---

(1) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، (بيروت، 1973)، ص 116-118، نور الدين حاطوم، نفس المصدر السابق، ص 171-181.

اجتمع ممثلو هذه الولايات واتخذوا قراراً بإنشاء إتحاد بأسم الولايات الأمريكية الاتحادية، كما وضعوا دستوراً إئتلافياً، قامت جميع الولايات المنسحبة بالتصديق عليه، وتم انتخاب رئيس لهذه الدولة، وهنا بدأت أزمة حادة في تجربة الوحدة الأمريكية حيث سادت في الولايات الجنوبية المشاعر الانفصالية التي هددت بتقسيم البلاد إلى شمال وجنوب، وواجه أبراهام لنكولن هذا الموقف الصعب بقوة وبإرادة وحدوية قوية فقد كان عليه أن يحافظ على الاتحاد بقوة السلاح، وهذا يعني اللجوء إلى الحل العسكري أي الدخول في حرب أهلية قومية وحدوية.[1]

لم تتوقع الولايات الجنوبية أن الولايات الشمالية ستفرض عليها بالقوة العسكرية البقاء في الاتحاد بل اعتقدت أن الأقاليم والولايات الزراعية في الشمال لن تشترك في الحرب الأهلية، وأن عدداً من الولايات الشمالية سوف ينضم إليها، خاصة أنه كان في امكان الولايات الجنوبية إقفال الملاحة على نهر الميسيسيبي في وجه الشمال، ولكن كل هذا لم يحدث فقد أصرَّت الحكومة الاتحادية في واشنطن على مبدأ وحدة الجمهورية الاتحادية وفي النهاية كان الانتصار من نصيب الشماليين على الجنوبيين.

وهكذا يبدو لنا جلياً ان الحرب الأهلية جاءت من أجل الدفاع والمحافظة على الدولة الاتحادية والمكاسب التي حققتها الثورة الأمريكية اثناء نضالها ضد الاستعمار البريطاني، وقد اعطت الحرب الأهلية للأمريكيين إنطلاقة جديدة وكبيرة على طريق المستقبل دون ان تتمكن الدول الأوروبية من التدخل في هذه الحرب، وهكذا أيضاً يتضح لنا ان تجربة الولايات المتحدة الأمريكية الوحدوية قد مرت بمرحلتين ثوريتين أساسيتين، وهما مرحلة الثورة والتوحيد ضد بريطانيا، ومرحلة الحرب الأهلية في سبيل المحافظة والدفاع عن الدولة الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، إذاً، صنعت اتحادها في حرب تحريرية ضد عدو خارجي، وقد حافظت على هذا الاتحاد بعد انتهاء حرب الاستقلال، لأنها خافت أن تتحول التجزئة إلى نقطة ارتكاز لتدخلات خارجية أو سيطرة أجنبية، الولايات المتحدة الأمريكية سارت إلى الاتحاد بقوة وبعد تحقيقه تمسكت به كرد قوي على مخاطر خارجية

---

(1) جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، ص 403-406.

وتمكنت أيضاً أن تمد حدود هذا الاتحاد من حدود كندا في الشمال إلى حدود المكسيك في الجنوب.[1]

ثانياً ـ التجربة الايطالية:

في ايطاليا نجد ان مأساة تاريخ الاغريق القديم تتكرر في تاريخ ايطاليا الحديث وخاصة في عصر النهضة الأوروبية، ولكن على مستوى اعمق وأكثر قسوة، فالمدن «الدويلات» الايطالية الممزقة بالصراعات الداخلية والحروب الأهلية عجزت عن تحقيق وحدتها ضد خطر فرنسا واسبانيا وضد طموح البابوية المتصاعد والمستمر، ولهذا خسرت كل هذه المدن ـ ماعدا روما وفينيسيا ـ استقلالها، إلا أن حروب التوسع الفرنسية النابليونية التي خاضتها فرنسا مهدت الطريق أمام إتحاد شبة الجزيرة الايطالية الممزقة سياسياً، ونقول هنا سياسياً لأن ايطاليا لم تكن ممزقة فكرياً، فالقومية الايطالية من الناحية الفكرية كانت بسيطة وغير معقدة، فقد توافرت لايطاليا مقومات القومية حيث توجد بايطاليا وحدة دين ووحدة لغة، فهي كاثوليكية من اقصاها إلى اقصاها، القومية الايطالية مع الوحدة الايطالية كانت مسألة من المسائل التي شغلت أوروبا في القرن التاسع عشر.[2]

كيف بدأت الوحدة الايطالية؟ لقد كانت ايطاليا مسرحاً للقتال بين فرنسا واسبانيا والنمسا، التي كانت تتنافس من أجل الاستيلاء على الاراضي الايطالية، ولكن حتى في القرن الثامن عشر عندما سيطرت النمسا على ايطاليا، لم يكن هناك في الواقع حركات توحيد وتحرير، وكانت ايطاليا تعاني من الاقليمية والتجزئة، وعندما جاءت الثورة الفرنسية غيرت الوضع بشكل جذري، فتوحيد ايطاليا، على الأقل مؤقتاً، في عهد نابليون بعث شعور الوحدة بين اقاليم ايطاليا المختلفة، بالاضافة إلى ذلك فان مبادىء الثورة الفرنسية قد عززت الشعور الوحدوي القومي الايطالي، ونتيجة لذلك واجهت النمسا مداً قومياً قوياً عندما تمكنت من إعادة سيطرتها السياسية والعسكرية على ايطاليا بعد سقوط نابليون.[3]

---

(1) نديم البيطار، نفس المصدر السابق، ص 145-146.

(2) راجع جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، ص 329-367.

(3) نديم البيطار، نفس المصدر السابق، ص 140-141.

في البداية لم يكن للجمعيات السرية التي حاول القوميون الايطاليون ان يجتمعوا فيها تأثير على الجماهير الايطالية ومع ذلك وبالرغم من ضعف التأثير وقلة العدد فإن هذه الجمعيات كانت تتميز بقوة معنوية، وذلك لأنها احتفظت بمراكز عاشت فيها مبادىء الثورة الفرنسية. ولكن الطريق كان لايزال طويلا وشاقاً أمام الشعور بالمصير القومي في ايطاليا لكي ينتشر في كل مكان من ايطاليا.

ومن ناحية اخرى كان النظام الأوروبي، الذي وضع في سنة 1815 يقوم على أساس التحالف والتشاور في مؤتمرات دورية للقضاء على الحركات الثورية التي إنتشرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، وفي ايطاليا شملت الحركة الثورية بعض الضباط وبعض أصحاب المهن الحرة وهي الحركة التي شرعت في اعمالها سنة 1820-1821 في كل من نابولي وتورينو وكانت تهدف إلى نظام دستوري وإلى اتحاد ايطالي، وقد فكر سانتا روزا «Santa Rosa» زعيم الثوار في بيدمونت في تحرير لومبارديا والبندقية من السيطرة النمساوية .. إلا أن هذه الحركة الثورية بالرغم من اخلاصها وصدق ثوريتها لم تكن حركة شعبية، بل كانت نتيجة لجهود مجموعات محدودة العدد من الأفراد، وجمعيات سرية متفاوتة في تأثيرها الثوري، بالاضافة إلى ذلك فان هذه الحركة لم تهدد الوضعية الاقليمية في ايطاليا والتي نتجت عن معاهدات سنة 1815 ولكنها هددت النظام الاجتماعي والسياسي وقد حاولت روسيا ان تلجأ إلى مشروع التدخل المشترك في المناطق المهددة بالحركات الثورية ولكن بريطانيا اعترضت على ذلك وطُرحت الفكرة جانباً.[1]

اما مترنيخ، وزير خارجية النمسا، فقد كان يحث ملوك وأمراء أوروبا على مكافحة هذه الاراء الثورية التحررية والضرب بشدة على أيدي الذين ينادون بها أو يشجعونها، واعتقد مترنيخ ان القومية تسير جنباً إلى جنب مع فكرة الحرية، ولذلك حاول المحافظة على الوضع الراهن «Status quo» أي بقاء ايطاليا مفككة خاضعة للأنظمة الرجعية وقد كان مترنيخ هو الذي يدير فعلياً، وأكثر من الحاكم الروسي،

---

(1) القارىء سيجد معلومات تفصيلية حول مسألة الوحدة الايطالية عند جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، ص 329-367، أيضاً عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، (بيروت، 1973)، ص 245-265.

سياسة ضرب الحركات الثورية والتدخل ضدها، وخاصة في شبه الجزيرة الايطالية، فقد كان يعتقد أن بقاء نظام مطلق في الولايات الايطالية يتفق مع مصالح النمسا وضروري للاحتفاظ بسيطرتها على ايطاليا ولكن هذه السياسة قد أقلقت الحكومة الفرنسية التي كانت تهدف إلى معارضة النفوذ النمسوي في ايطاليا بنفوذ آخر معادل، ومن الطبيعي ان تعطي السياسة الفرنسية هذه أملا للعناصر الثورية الايطالية في الحصول على مساعدة خارجية، كما أنها دفعت بالجمعيات الثورية وخاصة جمعية الكاربوناري إلى توسيع أهداف الحركة الثورية، فالثوار الايطاليون، الان، شرعوا في إعداد خطة لاشعال نار الثورة في كل شبه الجزيرة الايطالية، وبدلا من محاولة إسقاط النظم السياسية المطلقة فقط هدفوا أيضاً إلى محاولة انهاء الوجود السياسي والعسكري النمسوي في ايطاليا وإلى وحدة الولايات الايطالية، وقد كانت الظروف الاقتصادية تساعد إلى حد كبير على مقاومة بعض الولايات الايطالية وخاصة البندقية ولومبارديا للوجود النمسوي، فقد كانت مصالح رجال الصناعة في ميلانو مثلا تدفعهم إلى الشكوى من الرسوم الجمركية التي تتعرض لها منتجاتهم عند دخولها النمسا في الوقت الذي كانت فيه اسواق لومبارديا مفتوحة تماماً للمنتجات الزراعية والصناعية النمسوية.

المشكلة الأولى، إذاً، هي قضية التحرر من الحكم النمسوي المسيطر على شمال إيطاليا ووسطها أي استقلال شبه الجزيرة الايطالية وإبعاد النفوذ النمسوي على الولايات الايطالية، ويبدو ان الرأي العام الايطالي ينظر إلى الوحدة الايطالية الكاملة نظرة مستقبلية، فالايطاليون كانوا يتخوفون من صعوبة إنجازها نظراً لمعاداة أكثر الدول الكبرى لها، فالوحدة الايطالية، في البداية، بالرغم من انها كانت أملا جماهيرياً، إلا أنها كانت بالدرجة الأولى مطلب المثقفين والمفكرين الثوريين وعناصر الأحرار أكثر مما كانت مطلباً شعبياً عاماً[1]، كل ما كان يريد الشعب الايطالي ان يحصل عليه بعد التحرير هو نوع من الاتحاد الفيدرالي يوحد النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية في ايطاليا.

في الواقع ان الحركة القومية الايطالية قد تعثرت في البداية، فالحركة الوحدوية

---

(1) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر، ص 248.

الايطالية قد عانت من مقاومة المشاعر الانفصالية والتي كانت دائماً تثور في ايطاليا، وقد أشرت فيما سبق إلى أن ايطاليا قد ظهرت فيها ما تسمى بوطنية المدن منذ زمن بعيد أي منذ زمن العصور الوسطى، وقد كان التركيب الاجتماعي في هذه المدن يختلف من منطقة إلى اخرى، أضف إلى ذلك معارضة الامراء والملوك الذين كانت دولهم الصغيرة مهددة بأن تزول عند امكانية تحقيق الوحدة الايطالية، ولكن مع بداية سنة 1857 إستعادت الحركة القومية قوتها وذلك بعد ظهور، «كافور» على مسرح السياسة والذي كان بامكانه أن يؤثر على مجرى الأحداث السياسية الداخلية في ايطاليا، وقد اعتقد «كافور» ان الشعب الايطالي كان في حالة لا تقبل من الضعف وذلك بسبب التجزئة السياسية وأعلن إيمانه القوي بضرورة بعث إيطاليا وإخراجها من فوضى التمزق السياسي إلى الوجود كدولة قومية موّحدة، وفي سنة 1857 أعلن «كافور» أنه يثق في أن ايطاليا قادرة على أن تكون دولة واحدة وستكون روما عاصمة للدولة الموّحدة وأكد أيضاً انه لابد من الحل الوحدوي ولابد من تأسيس الدولة القومية الوحدوية.[1]

وهكذا يمكننا ان نلاحظ بشكل جلي ان وصول «كافور» إلى الحكم في سردينيا سنة 1852 والتأييد العام الذي حصل عليه من الملك ومن مختلف الأوساط الوطنية والثورية قد أوجد معطيات قومية جديدة ووفر أيضاً إمكانيات لم تكن متوقعة سهلت إلى حد كبير السير في طريق الوحدة الايطالية وفي طريق التحرر من السيطرة الخارجية، وقد كان «كافور» على اتصال مستمر بالجمعيات الثورية السرية في ايطاليا على إختلاف نزعاتها وميولها السياسية ومتعاوناً معها أيضاً، كما أنه قد اشترك في الأحداث الثورية التي جرت سنة 1848.[2]

ومن ناحية اخرى قد ساهم رجال الفكر في حركة البعث القومي الايطالي، فالمفكرون الايطاليون حاولوا بصدق أن يجندوا أنفسهم في خدمة التربية القومية الايطالية، كما حاول المؤرخون الايطاليون أن يشرحوا أسباب التجزئة والاقليمية والتقسيم السياسي في شبه الجزيرة الايطالية وأعادوا ذكرى العصور التي كانت

---

(1) جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية 1815-1914، ص 5-10.

(2) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، ص 32-35.

إيطاليا فيها مركزاً هاماً للحياة الاقتصادية والسياسية في العالم[1]، ومن هذا يتضح ان اليقظة القومية في ايطاليا كانت في البداية من عمل مجموعة من الرجال المختلفين في أصلهم وفي ظروفهم الاجتماعية، وقد كان مركز الاهتمام في هذه الحركة القومية الفكرية هو عمل الكتاب السياسيين الذين قدموا حلولا للمسألة الايطالية، والباحث في تاريخ ايطاليا الحديث يمكنه ان يلاحظ ان الفكر السياسي كان متقدماً نسبياً في شمال إيطاليا حيث نقلت إلى اللغة الايطالية مؤلفات المفكرين الألمان الذين كتبوا عن الحرية والقومية، ومع ذلك فان وحدة وجهات النظر كانت غير موجودة بعد، بين مفكري الحركة القومية الوحدوية الايطالية في السنوات التي اعقبت سنة 1840 مباشرة.

كان بعض الثوريين الايطاليين ملتفين حول القومي الايطالي «ماتسيني» الذي كان قد إنضم فعلياً إلى حركة الكاربوناري منذ سنة 1831 في مرسيليا ثم في لندن، وقد كان «ماتسيني» يؤمن بأن على الشعوب أن تحصل على حرية ممارستها لسيادتها ويمكنها ان تصل إلى ذلك في حالة تطابق فكرة الدولة مع فكرة القومية، وإذا ما كانت منظمة وفقاً للمبادىء الديمقراطية والجمهورية وعلى الايطاليين أن يقوموا بدور كبير في تحقيق هذا البرنامج الوحدوي وتدمير السلطة البابوية التي كانت تعرقل التقدم القومي والتقدم الانساني، وعليهم ايضا انهاء الوجود النمسوي الذي كان رمزاً للجمود ولسلبية المبدأ القومي[2]، بالاضافة إلى ذلك فان «ماتسيني» كان يؤمن بأنه على الحركة الوحدوية أن تقدم شهداءها إذ أن روح تضحية هؤلاء الثوار سيكون لها قيمة مثالية عند الجماهير، في الواقع ان «ماتسيني» كان يمارس نفوذه وتأثيره، أكثر من آرائه ونظريته، وذلك عن طريق استعمال مواهبه، والمجموعات الثورية التي كان يؤثر عليها ويحركها، مثل جمعية

---

(1) من هؤلاء المؤرخين كارلو تروجا «Carlo Troja»، في كتابه عن تاريخ ايطاليا في العصور الوسطى وشيزارِ كانتو «Cesare Cantu» الذي كتب تاريخ العالم في خمسة وثلاثين مجلداً ولويجي فاريني «Luigi Farini» في كتابه الدولة الرومانية منذ سنة 1418م.

(2) صلاح العقاد، دراسة مقارنة للحركات القومية في ألمانيا وايطاليا والولايات المتحدة، القاهرة: 1967م، ص 61-84، نور الدين حاطوم، نفس المصدر السابق، ص 98-129، جلال يحيى، نفس المصدر السابق، ص 337-338.

أوروبا الفتاة، وجمعية ايطاليا الفتاة، وقد انار برنامجة الثوري القومي قلق البورجوازية الايطالية، ولكنه في الوقت ذاته وجد اعضاء متحمسين للقضية القومية الايطالية في جماهير المدن وفي بعض المراكز التجارية أيضاً.

وهناك أيضاً «غاريبالدي» القومي الايطالي الذي كان متطرفاً وطنياً ومتعصباً قومياً وكان أيضاً زعيماً شعبياً وجماهيرياً، ويؤمن بأن الوحدة هي قدر محتوم بالنسبة للايطاليين وانها آتية لا ريب فيها.

وقد كان الوطنيون الايطاليون ـ وهم الانصار الفعليون والحقيقيون لمسألة الوحدة القومية الايطالية ـ غالباً من المثقفين الذين كان لديهم شعور قوي بالانتماء القومي لايطاليا وبالمصير القومي الايطالي والذين كانت تدفعهم ذكريات تاريخية قوية، بالاضافة إلى ذلك فان الحكم الفرنسي في أوروبا ـ بما في ذلك ايطاليا ـ قد أيقظ حركة القوميات ونشر مبادىء الثورة الفرنسية في مختلف أنحاء القارة الأوروبية.[1]

ويرجع تأخر تحقيق الوحدة القومية الايطالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى عدم توفر «الاقليم ـ القاعدة» الذي يمكن عن طريق الارتباط به والعمل معه تحرير الأقاليم الايطالية المحتلة وتمحور الحركة القومية الايطالية حوله أيضاً، أما التفكير الايطالي القومي الوحدوي التحريري فكان قد تبلور ونما اثناء النضال ضد النمسا، ومع ذلك لم يكن الاحتلال النمسوي لايطاليا هو التحدي الخارجي الوحيد الذي أثار المشاعر القومية في ايطاليا ودفعها إلى الاتحاد السياسي، فايطاليا كانت أيضاً تناضل ضد طموحات البابوية المستمرة.[2]

وهكذا يتضح جلياً لنا دور الخطر الخارجي في بعث وإيقاظ المشاعر القومية ودفع الشعوب المجزأة سياسياً إلى الاتحاد السياسي، مع ملاحظة ان دور الخطر الخارجي يتضح بصورة خاصة بين سكان الاقاليم المتاخمة للحدود والذين كانوا يعبرون عادة عن أكثر الاشكال القومية والوحدوية حدّة وذلك بسبب مواجهتهم المباشرة لهذا الخطر، هذه الظاهرة تبدو أكثر وضوحاً في التجربة الوحدوية الايطالية وأيضاً في التجربة الألمانية كما سنرى في الصفحات القادمة.

---

(1) جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، ص 350-365.

(2) نديم البيطار، نفس المصدر السابق، ص 138-142.

ثالثاً ـ التجربة الألمانية:

من الصعب التحدث عن أمة ألمانية واعية بذاتيتها القومية في العصور الوسطى، ألمانيا في ذلك الوقت كانت ذات مفهوم جغرافي وثقافي محدود ولم تكن هناك لغة ألمانية واحدة معترف بها قبل نهاية القرن السادس عشر[1]، ولكن منذ سنة 1815 تقريباً ظهرت حركة فكرية جادة وواسعة في ألمانيا من أجل الوحدة القومية الألمانية، وخلال سنة 1817-1818 كانت إتحادات الطلاب التي تكونت في كل جامعة بألمانيا مركزاً للاراء التقدمية والأفكار القومية التي تميزت بها الحركة الفكرية في ألمانيا.

لا شك ان رسم حدود تفرق بين من يتحدثون لغة واحدة، ولهم عادات وتقاليد واحدة، وذكريات تاريخية واحدة وميول ثقافية متقاربة أمر غير مقبول من وجهة النظر القومية الحديثة، وقد كان هذا هو حال ألمانيا قبل سنة 1871، كيف إذاً توحدت ألمانيا ومن الذي قام بهذا الانجاز الوحدوي التاريخي، ان ألمانيا لم تكن وحدة سياسية قومية، بل كانت امبراطورية تتألف من 360 ولاية ولكن مع ذلك، نجد إلى جانب هذه التجزئة السياسية، وحدة فكرية، ويعتبر هردر Herder (1744-1803) نموذجاً لمفكري القرن الثامن عشر في ألمانيا، فقد حاول ان يستنتج مميزات الأمة الألمانية باعتبارها كياناً ثقافياً قائماً بذاته ولكن لم ينته به الأمر إلى الدعوة إلى الوحدة السياسية الألمانية، فالتفكير الوحدوي قد تبلور اثناء النضال الألماني ضد الخطر والوجود الفرنسي، واغلب المفكرين الألمان قد ظهروا في ألمانيا الشرقية والشمالية، ومع ذلك كلهم اعتبروا بروسيا قاعدة لمعركة التوحيد والتحرير، ووطنهم الروحي.[2]

وقد كان العامل الاقتصادي هاماً ومؤثراً على حركة الوحدة الألمانية، فالنمو الاقتصادي دفع بالتجار ورجال الأعمال والصناعة والحرف الحرة إلى الرغبة في إقامة اتحاد جمركي اقتصادي بين الولايات الألمانية، يمكنه أن يضمن لهم الاسواق،

---

(1) صلاح العقاد، نفس المصدر السابق، ص 19.

(2) نور الدين حاطوم، نفس المصدر السابق، ص 24-25، أيضاً ص 153-170، البيطار، نفس المصدر السابق، ص 139، جلال يحيى، معالم التاريخ الحديث، ص 368-396.

ويعتبر الاتحاد الجمركي أو الاقتصادي الذي وضعت أسسه في سنة 1818، والذي أنشيء رسمياً في أول يناير سنة 1834 استجابة صادقة لهذه الرغبة وهو أيضاً محاولة لمعارضة تفوق النمسا الاقتصادي، والمهم ان نلاحظ أن وحدة الولايات الألمانية في رابطة جمركية اقتصادية سينتج عنه في نفس الوقت نظام عسكري وسياسي موحد، فألمانيا كلها ستصبح شعباً واحداً، ووحدة قوية بادماجها لمصالحها الاقتصادية، ـ الوحدة الاقتصادية ـ إذاً، تعتبر أول خطوة جادة نحو الوحدة السياسية الألمانية، فقد كان لنظام الاتحاد الجمركي أثره خلال الثلاثين سنة التي تلت تأسيسه في اجتذاب جميع الولايات الألمانية إلى الانضمام إلى ذلك الاتحاد الاقتصادي، بروسيا، وهي الولاية الألمانية القوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، تمكنت من أن تضع أسساً قوية ومتينة لاقامة دولة ألمانية موحدة تحت سيطرتها.[1]

وبناء على ذلك يمكننا ان نقرر ان الاتحاد الاقتصادي مهد للوحدة السياسية، فوحدة الولايات الألمانية في اتحاد اقتصادي متين نتج عنها نظام سياسي واحد ومتين أيضاً، ان الوحدة السياسية تبدأ بوحدة الفكر أولا والوحدة الاقتصادية ثانياً.

ومن ناحية اخرى أوجدت الظروف في بروسيا في ذلك الوقت رجلا قوياً «يعرف ما يريد ويعرف أيضاً كيف يصل إلى ما يريد»، أقصد «بسمارك» هو الرجل الذي سار بالشعب الألماني بقوة ثبات نحو الوحدة الكاملة، كان بسمارك صاحب شخصية قيادية قوية جداً ويؤمن بمبادىء ملكية استبدادية لدرجة تجعله يكره الشعب ولا يؤمن بحقه في الاشتراك بالحكم، هذه الميزات جعلت الملك يعينه سفيراً في روسيا ثم في باريس حيث بقي هناك حتى سبتمبر سنة 1862 عندما ترأس الوزارة البروسية، وقد اتاحت له فرصة وجوده كسفير لبلادة في روسيا وفرنسا الاتصال بالمشكلات الدولية الكبيرة وقد كان هذا الاتصال ضرورياً للغاية، فقد اقتنع بسمارك بان الصراع مع النمسا قد اضحى محتوماً وضرورياً، لقد كان الهدف هو تحقيق الوحدة الألمانية وقد آمن بسمارك بأن هذا الهدف لا يمكن ان يتم إلا بالقوة ومن ناحية اخرى كان بسمارك يعتقد ان زعامة بروسيا في المانيا تفرض عليها القيام بأعباء الوحدة، وإذا لم تقم بروسيا بذلك فان هذا يعني ان

(1) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960، ص 35-41، انظر أيضاً محمد كمال الدسوقي، تاريخ ألمانيا (القاهرة، 1969)، ص 77-100.

الوحدة لن تتحقق، ومن أجل ذلك خاضت بروسيا حربين مع النمسا، أولا في سنة 1866-1867، ومع فرنسا ثانياً وذلك في سنة 1870-1871.

وقد كان للمستشار الألماني الكثير من السلطات القانونية والفعلية لادارة السياسة الألمانية الداخلية والخارجية، وقد كانت اهتمامات المستشار الكبرى هي اتمام الانجاز الوحدوي وقد دفعه ذلك إلى العمل من أجل تحطيم المجموعات السياسية التي كان يعتقد ان في وسعها ان تجد تجاوباً مع الخارج وبالتالي ربما تعرقل العملية الوحدوية، كما عمل المستشار على ان ينفذ سياسته الوحدوية عن طريق استعمال الطرق العسكرية وخاصة ضد النمسا، وهكذا بدأت عملية بناء الوحدة الألمانية بعملية عسكرية ضد النمسا ثم بعد ذلك فرنسا وهكذا تم حسم الأمر بالنسبة للخطر الخارجي، وعندما وافقت ولاية بافاريا على دخول اتحاد امارات الشمال الألمانية وذلك في الثالث والعشرين من نوفمبر سنة 1870، زالت أكبر عقبة في سبيل وحدة ألمانيا، وبدخول بقية ولايات الجنوب الألماني في اتحاد ألمانيا الشمالي تكون اتحاد ألماني كبير يشتمل على الولايات الألمانية كلها، وفي الثامن عشر من يناير سنة 1871 أعلن المستشار الألماني، بسمارك، قيام الدولة الألمانية الموحدة في قصر فرساي في باريس، العاصمة الفرنسية، وبذلك تكّونت الدولة الألمانية الاتحادية من خمس وعشرين ولاية ألمانية ومعها الألزاس واللورين.[1]

وهكذا انجزت الوحدة الألمانية بالاستعداد والتدريب، والتسليح، والحرب السريعة التي تمت على ثلاث مراحل، الأولى ضد الدانمرك والثانية ضد النمسا والثالثة ضد فرنسا، وقد حصل بسمارك على سلطة لا مثيل لها نتيجة لعدد من العمليات العسكرية الناجحة من سنة 1862 إلى سنة 1870 وقد اعترف له رجال السياسة في أوروبا بتفوق وذكاء حاد في المشكلات الدولية وقد كان ساسة أوروبا يكرهونه ويعجبون به ويخشونه في نفس الوقت ويتساءلون في كل فرصة عما يفكر فيه هذا الرجل القوي، الواقع ان بسمارك كان يمتاز بالرغبة الشديدة في السيطرة وبخصوبة في الفكر السياسي بالاضافة إلى الارادة القوية والعزيمة الصلبة والتصميم،

---

(1) من أجل تفاصيل أكثر حول مسألة الوحدة الألمانية انظر:

Friedrich Engels, the role of force in history: A study of Bismarck's policy of Blood and Iron, Transleted by Jack Cohen and edited by Ernst Wangermann (New york, 1968).

وفي اغلب الاحيان كان بسمارك لا يهتم بالاسلوب الرقيق الهادىء للدبلوماسية التقليدية، ويستخدم التهكم والسخرية والاحتقار بدلا من ذلك، إلا أنه لم يكن في الواقع ذو ثقافة واسعة، فلم يكن له، مثلا، ذوق فني ولا إحساس موسيقي، ولم يكن له اهتمام بالشؤون العلمية ولا حتى بالدراسات التاريخية بالرغم من أنها ذات علاقة باهتماماته الدولية والسياسية.

على أية حال لقد استطاعت الوحدة القومية الألمانية ان تكون حادثاً تاريخياً فريداً في التاريخ الحديث، فلقد تحققت الوحدة الألمانية بعد تجزئة سياسية استمرت قروناً طويلة، فكما رأينا في بداية القرن التاسع عشر لم تكن الوحدة الألمانية سوى فكرة في ذهن المفكرين من فلاسفة وشعراء وكتاب، إلا أنها شرعت تأخذ واقعاً حسياً وتصبح مادية مع مرور الزمن وخاصة بعد تأسيس الاتحاد الجمركي وتطور المواصلات وخاصة السكك الحديدية، ومع ذلك فقد مضت سنوات طويلة إلى ان تحولت الفكرة القومية من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي.

ان الوحدة الألمانية كانت نتاج قوة ألمانيا الاقتصادية والعسكرية وضعف الدول المجاورة وهي أيضاً كانت انتصاراً لحركة قومية واعية وتعتبر بداية حقيقية لمرحلة جديدة واستراتيجية جديدة بالنسبة لتاريخ ألمانيا الحديث والتاريخ الأوروبي الحديث وتاريخ العالم أيضاً.

هكذا يتضح لنا من دراسة التاريخ السياسي والعسكري لتجارب التاريخ الوحدوية، ان الوحدات السياسية التي تمت عن الطريق الاتحادي غير موجودة في الشرق تقريباً وأنها قليلة في الغرب أيضاً باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وهولندا وكندا واستراليا، إلا أن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية قد احتاجت، كما سبق ان اشرنا إلية، في مرحلتها الاخيرة إلى حرب أهلية استمرت فترة من الزمن وذلك من أجل تأكيد ذاتها وتدعيم اتحادها وذلك عندما فرضت الدولة الاتحادية أو بكلمات أكثر دقة الولايات الشمالية بالقوة العسكرية على الولايات الجنوبية البقاء في الاتحاد، الحرب الأهلية الأمريكية، إذاً كانت عاملا أساسياً وهاماً في بناء حضارة وتكوين وحدة الولايات الشمالية والجنوبية التي كادت وحدتها ان تنهار قبل الحرب الأهلية.

بناءاً على ذلك يتضح ان عملية التوحيد السياسي لجماعات عديدة واحياناً

متناقضة في كيانات سياسية جديدة كانت دائماً تحتاج للقوة العسكرية وتعتمد عليها، بالاضافة إلى ذلك فان الدراسات التاريخية والسياسية[1] تؤكد ان عملية التوحيد السياسي هذه كانت باستمرار أساسياً تنجز عن طريق القوة العسكرية لا عن طريق الاتفاقيات باستثناء بعض الحالات كاتحاد جنوب افريقيا[2]، مثلا، وتستمر عن طريق القوة العسكرية أيضاً وذلك حتى تستقر أنظمتها نفسياً وسياسياً، ولكي تكون العملية الاتحادية قوية وثابتة ينبغي ان تعتمد على عناصر أخرى أقوى وأهم في المدى البعيد، مثلا موافقة الأقاليم التي تمتد إليها الوحدة السياسية، كموافقة الولايات الألمانية، مثلا، على الاتحاد الاقتصادي، ثم على الوحدة السياسية، بالاضافة إلى ذلك فان عملية التوحيد السياسي تحتاج إلى إرادة شعبية عامة تدعمها وفي بعض الأحيان نجد الوسيلتين جنباً إلى جنب، كما هو واضح في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن في اغلب الاحيان نجد ان الموافقة العامة كانت تتأخر كثيراً عن ممارسة القوة وتأتي كنتيجة بعيدة لها وهذا يبدو جلياً في التجربة البريطانية، ومن ناحية اخرى نجد ان الاتجاه نحو إقامة الوحدة السياسية قد يبدأ قبل تحقيقها بفترة طويلة من الزمن وهذا واضح في التجربتين الايطالية والألمانية، فالتجربة الايطالية توضح لنا كيفية إنتقال وحدات سياسية مجزأة عبر التاريخ العالمي إلى الاتحاد السياسي، أما التجربة الألمانية فتوضح ان عملية التوحيد السياسي كانت تتطلب سياسة القوة، فالوحدة الألمانية، في الواقع، لم تستكمل إلا بعد عملية مواجهة عسكرية عنيفة مع الدول المجاورة وخاصة مع فرنسا.

إذاً من خلال دراسة الحركات القومية والوحدوية نكتشف ان هذه الحركات تشترك في نقاط وتختلف في اخرى ولكنها جميعاً تهدف إلى صناعة الدولة القوية

---

(1) انظر مثلا:

Amitai Etzioni, Political unification: a comparative study of leaders and forces (New york, 1965).

(2) اتحاد جنوب افريقيا تأسس في 31 مايو سنة 1910، انظر:

The oxford history of South Africa V. 2 South Africa 1870-1966 (Oxford, 1971).

T.R.H. Davenport, South Africa: A modern history (Toronto, 1977).

وتأسيس الدولة القومية، ويبدو مؤكداً ان العامل الرئيسي الهام الذي يظهر ويتكرر في كل قومية هو العامل الذاتي أي الشعور بهوية واحدة مشتركة، وهذا العامل هو الذي يدفع الشعوب إلى الدفاع عن الوطن والمحافظة على الهوية الاجتماعية والثقافية.

وتتشابة وتختلف حركة الوحدة الايطالية وحركة الوحدة الألمانية في عدد من النقاط الهامة، من مظاهر التشابه، مثلا، ان الخطوة الأساسية في الوحدة الايطالية لم تستكمل إلا بعد حرب أوروبية ضد النمسا وذلك في سنة 1859، وكذلك لم تتم الوحدة الألمانية إلا بعد صدام مسلح عنيف مع فرنسا، ونقطة التشابه الاخرى تكمن في القاعدة الجغرافية، من المتفق عليه عند أغلب المؤرخين ان القاعدة الجغرافية هي احدى عناصر القومية، لا شك أن أكثر الدول القومية تم تأسيسها عن طريق الوحدة الجغرافية كما هو واضح في الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وألمانيا، ومع ذلك ينبغي مراعاة ان هناك استثناء، فالوحدة الجغرافية ليست عاملا أساسياً في نشوء كل القوميات، فقد إنتشر الاغريق، مثلا، في مناطق جغرافية متعددة وبالرغم من ذلك احتفظوا بوحدتهم القومية.

ومن مظاهر التشابه أيضاً ان الوحدة قامت في احدى الولايات الكبرى بناء على وجود قيادة وحدوية، واعية وقومية تبنت عملية الوحدة، في ايطاليا قادت الوحدة ولاية بيدمونت بقيادة كافور رئيس الوزراء، وفي ألمانيا قادت الوحدة بروسيا بقيادة بسمارك، رئيس الوزراء أيضاً، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالولايات الشمالية هي التي تولت قيادة الوحدة ودافعت عنها، ومن مظاهر التشابه أيضاً نمو الشعور القومي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وألمانيا، ان هدف القومية دائماً هو تأسيس دولة قومية وأخيراً نلاحظ ظهور أبطال ورجال سياسيين يؤمنون بالوحدة في هذه الدول، ماتسيني وغاريبالدي وكافور في ايطاليا، وبسمارك في ألمانيا، وجورج واشنطن وابراهام لينكولن وتوماس جيفرسون في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى بعض المؤرخين ان تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية هو أساساً تاريخ عدد من الشخصيات القيادية البارزة.

أما نقاط الاختلاف فتكمن في ان عنصر البطولة الشعبية كان جلياً وبارزاً في حركة الوحدة الايطالية ولكنه كان غير واضح في التجربة الوحدوية الأمريكية وحركة الوحدة الألمانية، ففي ألمانيا لا نجد حركة قام بها المتطوعون المخلصون الأحرار، كما

حدث في ايطاليا، حيث قام غاريبالدي ومجموعة الألف متطوع ذوي القمصان الحمراء بدور هام في بناء الوحدة، ولكن في ألمانيا تولى العنصر الحكومي العمل من أجل الوحدة، إلا ان هذا لا يعني ألبتة ان التجربة الوحدوية الألمانية لم تكن تعبر عن أماني وآمال الشعب الألماني، الاختلاف إذاً لم يكن في الغاية بل في الوسيلة.

ومن نقاط الاختلاف أيضاً ان البابوية في ايطاليا قد لعبت دوراً اساسياً في عرقلة وتأخير قيام الوحدة الايطالية، ولكن لم يكن لنفوذ البابوية وجود في ألمانيا، بالاضافة إلى ذلك فان حركة الوحدة الايطالية لم تقم إلا بناء على مساعدة خارجية من فرنسا، أما في ألمانيا فان عملية الوحدة تمت عن طريق القيادة الألمانية والشعب الألماني دون مساعدة خارجية، واخيراً نلاحظ انه في الوقت الذي تمكن فيه بسمارك من القضاء على الخطر الفرنسي وخطر النمسا تحقيقاً للوحدة الألمانية نجد أن الوحدة في إيطاليا قامت بعد هزيمة النمسا ولكن بمساعدة خارجيةمن فرنسا وبريطانيا.

هكذا قد حاولت في هذه الدراسة، دون أن أدخل في تفاصيل عديدة، أن أقدم خطوطاً عريضة لتجارب التاريخ الوحدوية في كل من الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا وألمانيا على التوالي وعلاقتها بالفكر القومي والاتجاهات السياسية الأخرى، ولكن لم أعرض إلا بالايجاز لتجارب التاريخ الوحدوية الاخرى، لأن الغرض من الدراسة هو التحليل في حدود الامكان للانجازات التاريخية الوحدوية في الدول المشار إليها.

د. الهادي مصطفى ابو لقمة*

الجغرافيا البحرية
بين النشأة والتطور

حاول الفلاسفة وذوو الرأي تفسير نشأة الكرة الأرضية منذ أن بدأ الفكر الانساني في محاولة البحث الاستقرائي، وحتى اليوم ورغم الوصول إلى القمر والتحليق في الفضاء للعديد من الاشهر، والبقاء لمئات الايام تحت سطح الماء وتحقيق ما لا يخطر على البال في مختلف مجالات التقنية، إلا أن طرح نظرية متكاملة تخص هذا النذر اليسير مما يضمه الكون من كواكب ونجوم ومجرات سماوية لايزال عند نقطة البدء، فما جاء في الاية الكريمة «**الله الذي خلق السماوات والارض في ستة أيام، ثم استوى على العرش**»(1)، وقوله جل وعلا: «**وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء**»(2)، وما جاء في كتابه: «**والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه إلى بلد ميت فاحيينا به الأرض بعد موتها كذلك النشور**»(3)، وقوله: «**ومنها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى**»(4)، كلها أمور لايزال الوصول إلى تعليلها على هامش ان لم يكن خارج سلطان العقل البشري، ذلك انه اوضح لنا بما لا يدعو إلى الريبة ان الوصول إلى معرفة كُنهِ أيَّ شيء لا يتم إلا بنفاذ السلطان مما يعني ان العقل

---

* استاذ مشارك، قسم الجغرافيا، كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس.

(1) الاية 3 سورة يونس.

(2) الاية 7 سورة هود.

(3) الاية 9 سورة فاطر.

(4) الاية 54 سورة طه.

عرفت نظرية كلفن بنظرية العقد النووية التي تقول بتكوين الكتل القارية حول عقد نووية نشأت حين كانت مادة الكرة الأرضية لاتزال في حالتها الغازية، اما نظرية الزحزحة فتقول بان كتل القارات الحالية كانت كتلة واحدة من مادة السيال التي اخذت في الانفصال والتباعد حتى استقرت على ما هي عليه الان بحكم ما يعرف بفكرة التوازن، والسيال نسبة إلى «SI» السيليكون والالمونيوم «AL»، وقشرة الأرض جرانيتية في معظمها، بينما قشرة قيعان المحيطات فمن مادة البازلت.

البشري لم يحقق بعد القدرة التي بها وعن طريقها يستطيع تفسير مايزال في دائرة الظل لما يحاول الوصول إلى معرفته.

فرغم ظهور وطرح أكثر من ثمان نظريات، تحاول تفسير وشرح نشأة الكرة الأرضية حيث ظهرت إحداها عن طريق اللورد كلفن «Kelvin» في عام 1897[1]، وتمثلت آخرها في اسهامات كل من «F. Taylor, J. Joly, L. Wegner» الذين اسهموا جميعهم، رغم تباين وجهات النظر، ابتداء من سنة 1910 في القول بما اصبح معروفا بنظرية زحزحة القارات «Continental drift»، ومع ان هذه النظرية لاتزال تحظى بالقبول من أكثر الدارسين، رغم الانتقادات التي توجه إليها، إلا أن ما جمع من عينات صخور القمر[2]، وما يجري جمعه وتحليله من عينات قيعان المحيطات سيلقي دون ريب بمزيد من الايضاحات، وربما بالجديد المطلق حول هذا الأمر الذي قد يشكل ثورة فيما بين ايدينا من معلومات ومعارف، مما سيسهم دون ريب في توسيع افق المعرفة، وتحقيق مردود مجد لصالح الانسانية كلها، ذلك ان الثروات التي تختزنها تكوينات قيعان البحار والمحيطات بدأت تشكل أمل الانسان في الوصول إلى مستقبل أكثر رفعة وشأناً مما هو عليه الان.

«ان في خلق السماوات والأرض، واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري بما ينفع الناس، وما أنزل الله من السماء من ماء فاحيا به الأرض بعد موتها، وبث فيها من كل دابة، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لايات لقوم يعقلون».[3]

---

(1) اثبت تحليل عينات عديدة من صخور القمر، بأن الأرض والقمر ينتميان إلى اصلين مختلفين من مكونات النظام الشمسي، فقد ثبت بما لايدعو إلى الشك نتيجة التحليل الكيميائي لتلك العينات اختلافها الكامل عن صخور الأرض، وتبين أيضاً عن طريق استخدام النشاط الاشعاعي لتلك العينات بان القمر كان في الاصل تابعاً لكوكب عطارد، ولم يبق سوى تفسير كيفية انفصال القمر عن كوكب عطارد والتحاقه بفلكه حول الكرة الأرضية، الأرض وتكوينها، معهد الانماء العربي، بيروت 1980، ص 35-36.

(2) الاية 163 سورة البقرة.

(3) د. زياد بيضون، ونزار عكر، الأرض وتكوينها، معهد الانماء العربي، بيروت 1980، ص 21.

وكما ان الأمر لايزال في دور النقاش فيما يتعلق بأمر النشأة، فان بعض الأمور الاخرى، ذات العلاقة، ظلت باقية هي الاخرى وراء علامات استفهام عديدة، من ذلك مثلا ما يرتبط بمصدر المياه التي تملأ احواض المسطحات البحرية، ومدى عمر أو أعمار هذه أو تلك من الرقع المائية التي تطوق القشرة الأرضية اليابسة، فقد كانت الأرض في بداية تكوينها خلواً من غلافها المائي، وقد حصلت على معظم مياهها منذ تاريخ تبلور كتلتها المنصهرة، وكان الماء نظراً لارتفاع درجة حرارة الجو بخاراً وجزءاً أساسياً من الغلاف الجوي، وعندما اصبحت برودة الجو مناسبة، تكثف بخار الماء وتساقطت على سطح الأرض مياه تعتبر من أشد الأمطار هولا في تاريخ الكرة الأرضية، وجرت المياه على سطح الأرض إلى حيث احتويت في احواض المحيطات.[1]

فقد بات مؤكداً ان الغلاف المائي «Hydrosphere» يشكل ما نسبته 71% من مساحة الكرة الأرضية، مما يوضح وببساطة ان نسبة الغلاف الصخري «Littosphere»، أو ما بات معروفاً وعلى نطاق اوسع «Biosphere»، أو الغلاف الحيوي، يكون النسبة الباقية وقدرها 29%.

اما فيما يتعلق بتوزيع النسب المئوية بين الانواع المختلفة من المياه على سطح الكرة الارضية، فان نظرة سريعة إلى الجدول التالي تبين ان نصيب المصدر المائي الذي نستغله لنحيى به وعليه لا يكاد يشكل شيئاً يذكر، رغم انه يمثل أثمن مصادر ما جادت به الأرض[2]، «**وجعلنا من الماء كل شيء حي**».

---

(1) Brookins, D.G., *The Earth Resources*, Energy and The Environment, Ohio 1981, p. 37

(2) يقصد بهذه المياه كميات بخار الماء العالقة في الجو، إذ من المعروف ان الغلاف المائي يتداخل مع الغلاف الجوي، ذلك ان بخار الماء جزء من الغلافين، الأمر الذي ينطبق على الغاز الذائب في الماء، إذ يصبح جزءاً من الغلافين.

واقامة مستعمرات قصد التجارة أو الاستيطان، يؤكد لنا ان كل المناطق التي تم الوصول إليها كانت مأهولة ويمارس سكانها انماطاً معينة من أساليب الحياة، مما يفسر ان وسيلة ما قد استخدمت للانتقال من مناطق اليابسة إلى جهات اخرى تقع خلف الحاجز المائي، ومع الوقت وحلول عصر الكشوفات البحرية التي بلغت اوجها بين عامي 1492-1522 ميلادية، ظهر ان ما اكتشف من قارات جديدة وما رسم على الخرائط من مئات الجزر التي تبعد بآلاف الكيلومترات عن اليابس، وفي قلب المحيطات كانت مأهولة هي الاخرى، بل وتقوم ببعضها حضارات اعرق مما تضمه ارض الرواد الجدد كما في حضارة الانكا في المكسيك مثلا، فوصول الانسان إلى العالم الجديد يمكن ان يفسر في احد جوانبه عن طريق اجتياز ممر بيرنج، الذي ربما كان اقل اتساعاً مما هو عليه الان، إلا أن الأمر سيظل لغزاً في تفسير سكنى مئات الجزر النائية وسط المحيطات الثلاث الكبرى، ومنذ أمد سابق بكثير لعصر النهضة، تلك الفترة التي عرفت صناعة السفن الكبيرة التي يمكنها ان تقطع آلاف الكيلومترات والتي حملت معها بداية معرفتنا لصورة الأرض يومها.

يحدد معجم المصطلحات الجغرافية للدكتور يوسف توفي، مدلول الجغرافيا بانه العلم الذي يصف أو يدرس سطح الأرض، ومن التعريفات الشائعة: دراسة الاختلافات المكانية، وتوزيع ظاهرات سطح الأرض، والعلاقة المتبادلة بين الكائن الحي والأرض التي يعيش عليها، وأخيراً فلسفة المكان، والكلمة مشتقة من الأصل الاغريقي «Geo» بمعنى أرض، ومقطع «Grafia» بمعنى وصف، ويقسم العلم إلى فرعين رئيسيين هما الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية.[1]

كما يقول نفس المعجم عند الحديث عن موضوع الدراسة التي نتناولها بأن لكلمة البحر معاني عديدة، فالمعنى الواسع تطلق الكلمة على أي مسطح مائي، ولكن البحر في التحديد العلمي يعني احدى الأقسام الصغرى من المحيطات، أو فجوة واسعة من سواحل المحيطات تدخل فيها المياه الملحة، وتتوغل في قلب اليابس، كالبحر الأبيض، أو بحر الشمال أو بحر البلطيق، ويدخل في تعريف البحر

---

(1) د. يوسف توفي، معجم المصطلحات الجغرافية، (القاهرة، 1964)، ص 153.

أيضاً تلك المسطحات الداخلية الكبرى من الماء والملح حتى ولو كان اليابس يحيط بها من جميع الجهات، فيقال بحر قازوين والبحر الميت، وان كان اطلاق اسم البحر عليها من قبيل المجاز، فهي لا تعدو ان تكون بحيرات داخلية كبيرة مشبعة بالأملاح، بل وأكثر من هذا قد يطلق اللفظ على المساحات الشاسعة من مناطق الكثبان الرميلية.

ويقال علم البحار أو علم المحيطات، أو علم البحار والمحيطات، لدراسة تلك المسطحات من حيث طبيعة المياه وحركاتها، ودرجة حرارتها وعمقها وقاعها وكائناتها النباتية والحيوانية وما إلى غير ذلك.[1]

ويغطي البحر حالياً ثلاثة ارباع سطح الأرض تقريباً، وهو يتكون من مياه مالحة تغذيها الأنهار، وهذه بدورها تغذيها الأمطار التي مصادرها السحب الناتجة من عملية تبخر مياه البحر، وتغذي الأنهار مياه البحار بكميات متزايدة من الأملاح التي تذيبها من الصخور، والبحر في حركة مستمرة حيث ان التيارات التي توجد به تعمل على اختلاط المياه في المستويات المختلفة، كما ان الأمواج تنشأ بفضل حركات الرياح، بينما تنتج ظاهرتا المد والجزر بفعل القمر والشمس، أما التيارات البحرية فيرجع سببها إلى دوران الأرض.[2]

استعمل الاغريق لفظ «Thalassa» للدلالة على ما نعرفه بالبحر المتوسط، كما استعملوا الكلمة مضافاً إليها مقطع «Graphos» المرادف لمعنى الوصف، وبذلك تصبح الكلمة المركبة «Thalassagraphos» تعني وصف البحر، ومع ان هذا الاصطلاح عريق في قدمه إلا أننا نجده قد استعمل مؤخراً، ولبعض الوقت، من قبل بعض الدارسين الأمريكيين «Thalsasagraphy» الذين تحولوا للأخذ بمصطلح «Oceanography»، الذي بعث استعماله من جديد «Sir John Murray» عام 1880، ذلك انه ادرك استعمال تعبير «Oceanographie» من قبل المهتمين الفرنسيين، وذلك منذ أواخر القرن السادس عشر، إذ كان شائع الاستعمال سنة 1584[3]، ومما تجدر الاشارة إليه ان هذا العلم لم يعد يقتصر على مجرد الوصف

---

(1) د. يوسف توفي، نفس المرجع، ص 68-69.

(2) د. فخري موسى نخلة، الأرض، معهد الانماء العربي، (بيروت، 1979) ص 132.

(3) د. شريف محمد شريف، جغرافية البحار والمحيطات، القاهرة 1964، ص 4.

الظاهر[1]، وإنما تعدى ذلك ليشمل مجموعة من العلوم كالجيولوجيا والاحياء والهيدرولوجيا، والمناخ والطبيعة والكيمياء والرياضيات والفلك.

ورغم التطور العلمي الذي شهده العالم منذ مدة ليست بالبعيدة، ورغم معرفة الانسان للمناطق البحرية القريبة من مناطق انتشاره، منذ ان عرف التاريخ حركة الهجرات البشرية بما في ذلك الوصول إلى العديد من الجزر النائية وسط المحيطات، إلا أن معرفتنا لكثير من الحقائق حول هذا الموضوع، لازالت تنتظر الغوص والدراسة الهادفة لاستجلاء مايزال غير مرئي من جوانبها مع ادراكنا ان بدأ العالم للتعرف على بعض جوانب هذا العلم، انما جاءت عن تطوير ما عرفه الفينيقيون من وسائل ركوب البحر «The art of Navigation»، إذ من المعروف انهم كانوا يجوبون مياه المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي منذ ألفي سنة قبل الميلاد، إذ من المعروف انهم كانوا على علاقات تجارية مع العديد من مناطق جنوب شرق آسيا وانهم عرفوا جزر الكناري «Canary islands»، وانهم تمكنوا منذ عام 590 ق.م من الدوران حول افريقيا، كما انهم وصلوا إلى منطقة الجزر البريطانية منذ ذلك الزمن.

ومع انتقال الحضارة إلى بلاد الاغريق وانتشار حضارتهم إلى العديد من جهات منطقة المتوسط، ظهرت للعالم ومنذ سنة 490 ق.م أول خريطة للعالم المعروف لديهم عن طريق الجغرافي الكبير هيرودوت، الذي ذكر القارات الثلاث المعروفة إذ ذاك وهي أوروبا، آسيا، وليبيا، والتي كانت تحيط بها ثلاث بحار رئيسية هي «Mare Atlanticum» جهة الغرب، وبحر «Mare Australis» في الجنوب، وبحر «Mare Erythraevm» في الجنوب الشرقي، كما حددت الخريطة المذكورة ان المنطقة الواقعة شمال وشمال شرق أوروبا وآسيا كمناطق مجهولة[2]، ومن الجدير بالذكر ان عالم الفلك الجغرافي «Pytheas» تمكن من الوصول إلى ايسلاندة «Iceland» عام 325 ق.م واستطاع ابتكار طريقة يحدد بها منطقة خط العرض، وعرف ان ظاهرة المد والجزر يرجع الفضل فيها إلى أثر فعل القمر، كما تمكن ارسطو طاليس عن طريق دراسة قياس ما يسمى بالسمت الشمسي، بين كل من الاسكندرية حيث

(1) *Coliers Encyclopedia*, Vol. 18, p. 59
(2) H. Thurman. *Introductory Oceanography*, (Ohio, 1981), p. 4

كان يعمل في مكتبتها، وبين مدينة اسوان، من تحديد قطر الأرض الذي ظهر له بما يساوي اربعين ألف كيلومتر، ومن المعلوم ان هذا القطر لم ينقص سوى باثنين وثلاثين كيلومتراً عن القطر الذي تحدده ادق المعدات التي نستعملها اليوم.

وكما استلم الاغريق التراث الفينيقي في مجال الحضارة، فان الرومان قاموا بنفس الفعل مع الاغريق، فقد نبغ منهم في فترة ظهور المسيح الجغرافي استرابو «Strabo» (63 ق.م ـ 24 ب.م) الذي لاحظ انتشار الظواهر البركانية في منطقة حوض المتوسط وخلص إلى ان منطقة اليابس كانت تغمر بمياه البحر الذي ينحسر أو يتراجع بعد ذلك مما يعني ظهورها يابسة مرة اخرى، كما لاحظ الكميات الهائلة من مكونات القشرة الأرضية التي تجرفها مياه الانهار، وتنقلها إلى البحار والمحيطات.

في حين لاحظ الثاني سينكا «Seneca» (54 ق.م ـ 30 ب.م) مفهوم الدورة المائية «Hydrologic cycle»، والتي تتمثل في ما تجلبه الانهار من مياه، وتلقي بها في البحار والمحيطات، ملاحظاً ان تلك الكميات الهائلة لا تعمل على رفع منسوب مياه البحار نتيجة عملية البخر وتحول المياه إلى بخار ماء وما يلحق به من تكثف ونزوله على شكل امطار يسقط جزء منها على اليابسة، فتعود لهم مرة اخرى في جريان مياه الانهار ووصول جزء من مياهها إلى البحار مرة اخرى.[1]

كما ان الجغرافي بطليموس نشر في عام 150 بعد الميلاد خريطة للعالم حسب ما كان معروفاً لديهم، وتمكن ولأول مرة من رسم خطوط للعرض واخرى للطول على تلك الخريطة، فقد حددت خريطة بطليموس قارات العالم كما جاءت في الخريطة الاغريقية باستثناء اطلاق اسم «Africa» بدل ليبيا على القارة الثالثة، كما بينت الخريطة ان وراء منطقة المحيط الهندي كتلة من اليابسة غير معروفة.

ظهرت الحضارة العربية بعد تدهور المجد الروماني، ورغم أن العرب نقلوا الكثير عن الحضارات السابقة إلا أنهم طوروا وأضافوا إليها الكثير جداً من المعلومات الجغرافية، وان اهتموا بالدرجة الأولى بما كانوا يسمونه ـ علم تقويم البلدان ـ رغم ان الكثير منهم اضطلعوا بركوب البحار لمزاولة التجارة وإليهم يرجع الفضل في تحسين آلة رصد النجوم المعروفة بالاسطرلاب، واختراع البوصلة البحرية التي سماها

(1) H. Thurman, *Ibid.*, p. 5

العرب بيت الأبرة، والتي يذكر البعض ان العرب اخذوا فكرتها عن الصينيين ولعل من أشهر رواد العرب في فنون الملاحة سليمان التاجر (851 ميلادية) الذي تمكن من تدوين الكثير من ظواهر البحر الطبيعية في البحر المتوسط وخليج العرب والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وارخبيل الملايو بل وفي المحيط الهادي على مشارف الصين[1]، كما يعتبر احمد بن ماجد الذي عاش في أواخر القرن الخامس عشر، خبيراً باسرار الملاحة ومسالكها في البحر الاحمر والمحيط الهندي، ويقال عنه انه هو الذي ارشد وساعد فاسكو دي غاما «vasco Da Gama» في وصول رحلته إلى الهند، كما ان شهرة الشريف الادريسي الذي كتب الجغرافيا في تلك الفترة وكان الكتاب مرفقاً بخريطة تبين حدود المعروف من الأرض، وقتها، ستظل خالدة، ومما يجدر ذكره ان الادريسي ذكر بصعوبة التوغل في البحر المظلم (المحيط الاطلسي) بسبب الضباب والظلام الشديد المخيم على هذا البحر، رغم اشارته إلى وجود جزر بعيدة يصعب الوصول إليها[1]، علما بأن الكثير من اجراء هذا البحر كانت معروفة قبل ذلك بكثير.

كما عرف العرب الاستفادة مما يعرف برياح المونسون «Monsoon» والرياح التجارية في تحديد أوقات رحلاتهم التجارية بين موانىء جنوب شبه الجزيرة ومنطقة شرقي افريقيا والاتجار مع منطقة جنوب شرق آسيا.[1]

كانت أوروبا في تلك الأثناء في حالة جمود تكاد تكون كاملة فيما يتعلق ببعث روح النهضة التي استلم العرب زمامها، وباستثناء بعض الرحلات الريادية في مجال الانطلاق صوب المحيط عن طريق «Vikings» الاسكندنافيين الذين تمكنوا في أواخر القرن العاشر من الوصول إلى «Greenland, Iceland» وبعض جهات «Newfoundland»، إلا ان نشاطهم لم يدم طويلا.

وهكذا استمر الحال حتى الفترة ما بين عامي 1492 و1522 وهي الفترة التي إصطلح على تسميتها بعصر الكشوفات «Age of Discovery»، وحين تبين للعالم الغربي المدى الواسع للمسطحات المائية التي توجد على سطح الكرة الأرضية، فقد تم اكتشاف كل من الأمريكيتين وعرف الدوران حول الكرة الأرضية، وعرف

---

(1) محمد شريف محمد، نفس المرجع السابق، ص 11.

المكتشفون الجدد وجود حضارات متعددة الاصول في أغلب الجهات التي تم الوصول إليها بما في ذلك العديد من الجزر المتناثرة، لقد اضطر الغرب الذي بدأ يشد مقومات نهضته إلى محاولة ايجاد طريق بديل للوصول إلى جزر التوابل بعد أن تمكن العثمانيون من السيطرة على أغلب ثغور المتوسط، ورغم المحاولات العديدة التي قام بها الأمير هنري الملاح للوصول إلى جزر الهند الشرقية عن طريق المحيط إلا أن محاولاته باءت بالفشل، لأن ذلك يعني التمكن من النجاح في الوصول واجتياز منطقة رأس الرجاء الصالح والدوران حول القارة الافريقية والذي لم يتم إلا على ايدي الملاح بارثلومن دياز «Bartholomen Diaz» عام 1486، والذي تبعه بعد عامين فقط الملاح فاسكو دي غاما «Vasco Da Gama»، وأخيراً عالم الفلك «Toscanelli» الايطالي الجنسية، ملك البرتغال بامكان الوصول إلى الهند عن طريق عبور المحيط الاطلسي غرباً، لقد علم الملاح الشهير «Columbs» بالامر واتصل بتوسكاناللي وحصل منه على المعلومات المتوفرة لديه، وقام بالاستعداد الفعلي وجهز له ثلاث سفن وثمانية وثمانون من خيرة البحارة وبدأ رحلته يوم الثالث من اغسطس من عام 1492، لقد وصل كولمبس إلى أرض جديدة وتوهم نتيجة عدم تقدير المسافة في الوصول إلى ارض جزر الهند الشرقية، فقد اعتقد انه وصلها بالفعل في حين كانت الأرض ما يعرف الان بجزيرة «Walting Island»[1]، رغم انه اعلن عن نجاحه في رحلته بعد العودة إلى اسبانيا، ومع ان اغلب جهات الاطلسي اصبحت معروفة لدى المكتشفين الأوروبيين، إلا أن المحيط الهادي لم يعرف ويشاهد قبل عام 1513 حين عبر «Vasco Da Balboa» أرض منطقة بنما وشاهد المحيط الهادي من على قمة جبل هناك.

كان حدث نجاح «Ferdinand Magellan» في عبور الاطلسي جنوبي امريكا الجنوبية، والابحار في مياه المحيط الهادي حتى جزر الفلبين، حيث قتل هناك، ثم متابعة احد مرافقيه مواصلة الرحلة عبر المحيط الهندي جنوبي القارة الافريقية والعودة إلى اسبانيا عام 1522، حدثاً لا ينسى إذا امكن بعد ذلك الابحار حول الكرة الأرضية من الامور المعروفة، (انظر الخريطة رقم 1).

---

(1) د. شريف محمد شريف، ص 10-11.

خريطة رقم (1)

رحلة ماجلان (1519-1522)

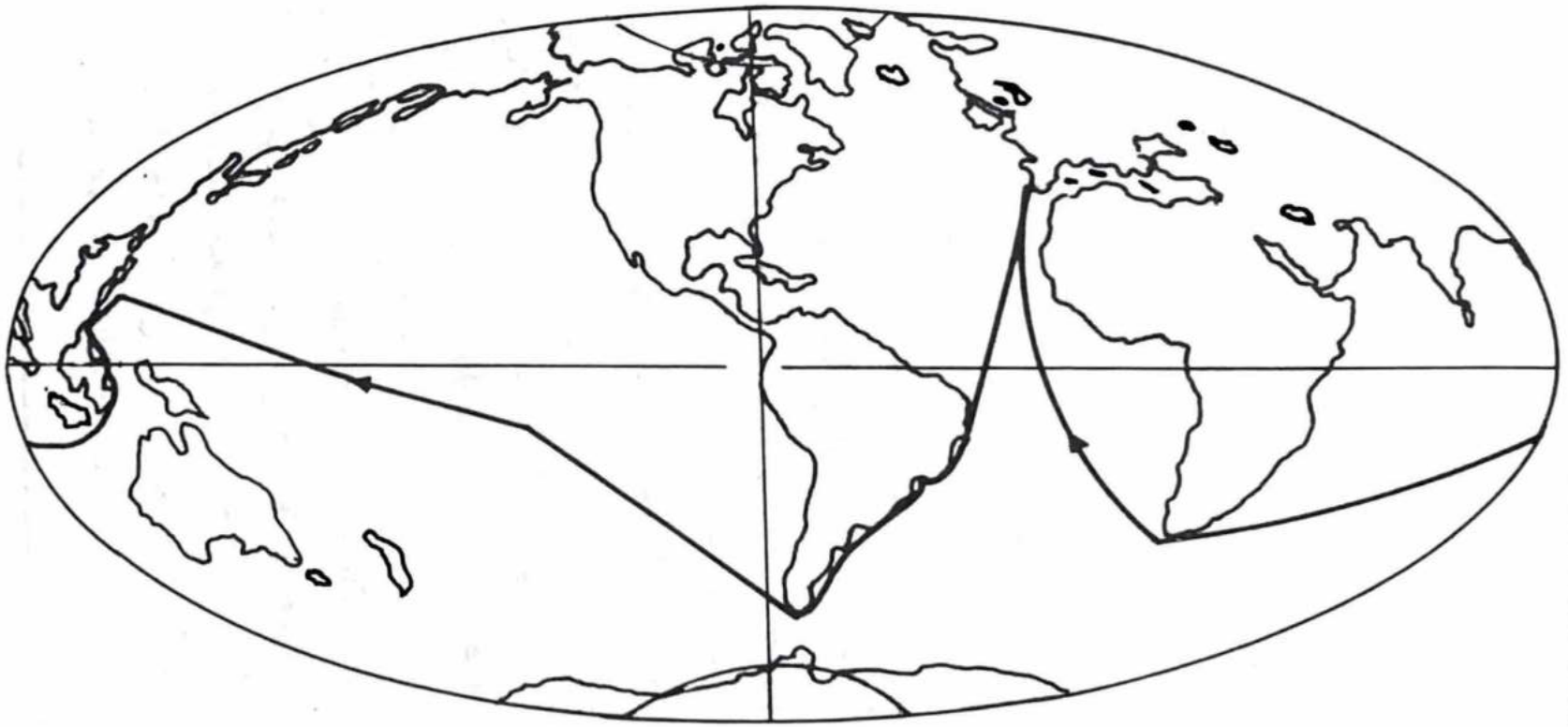

نقلا عن: هـ. فيرمان، أساسيات علم البحار (1983)

بدأ العالم يعرف الكثير عن أغلب المناطق البحرية التي تحيط بالكرة الأرضية، ومع ان تلك الاكتشافات الباهظة التكاليف والمحفوفة بالمخاطر، قد أثرت الفكر والمعرفة الانسانية، إلا أنها كانت في غالب الاحيان تهدف إلى تحقيق مردود مادي وبسط النفوذ والتوسع وتطوير وسائل القوة العسكرية البحرية التي باتت تلقي المزيد من الضوء على أهمية السيطرة على منافذ الاتصال المائي، ونقاطه الاستراتيجية وتوزيع الثروات على جوانبه، كما ان اقصر الطرق البحرية واقلها تعرضاً للخطر كانت تحظى باهمية بالغة، كانت الريادة البحرية، ولو بدأتها خدمة الانسانية بما اضافته من جديد، إلا أنها هدفت إلى تحقيق مكاسب مباشرة تمثل توسيع نطاق

التبادل التجاري، وارساء بعض قواعد الاستعمار، أو كانا أساسية لها، أما الريادة البحرية من أجل البحث العلمي المباشر فقد تأخرت إلى نهاية الثلاثينات من القرن الثامن عشر، حين باشر الكابتن «James Cook» البريطاني الذي بدأ كمهتم بعلم الفلك وحركة الكواكب والذي وصل إلى جنوب المحيط الهادي للبحث عن ارض ما يسمى «Terra Australis»، غير أنه لم يعثر على تلك الأرض تحرك بسفينته «Endeavor» ليحدد على الخريطة جزر «New Zealand» وسواحل

استراليا، ووصل في رحلته الثانية إلى خط عرض 71,15° جنوباً ثم اضطر إلى العودة بسبب الكميات الهائلة من الجليد العائم مما اضطره إلى القول بان الأرض التي يبحث عنها لابد وان تكون وراء حاجز الجليد، أو انها مدفونة تحته، كما كان من نتائج هذه الرحلة التي قام بها عام 1772، تحديده لمئات الجزر التي لم تكن معروفة جنوبي كل من المحيطين الهادي والاطلسي، لقد تمكن «كوك» كذلك من اثبات فعالية ما كان يعرف «Harrison's Chronometer» كجهاز لتحديد

درجات خطوط الطول ونال وساماً لتمكنه من استمرار المحافظة على صحة بحاريه لدوام شرب عصير الليمون لتعويض النقص في فيتامين (C)، تلك الظاهرة التي كانت سبباً في هلاك المئات من البحارة الذين كانوا يقومون برحلات من ذلك النوع، أما ثالث وآخر رحلاته فكانت لدراسة السواحل الشرقية للولايات المتحدة قصد العثور على ممر يصل إلى الشرق في تلك العروض، إذ بالفعل تمكن من عبور مضيق «Bering» ثم وصل إلى جزر «Hawii» وقتل هناك حين كان ينتظر صيانة

سفينته[1]، لقد حدد كوك امتداد أكبر محيطات الأرض وكان أول بحار يعبر الدائرة القطبية الشمالية، وقام باجراء العديد من الدراسات لتحديد درجة حرارة المياه السطحية، وقياس سرعة الرياح والتيارات البحرية، وتحديد الاعماق ورسم العديد من الشعاب المرجانية، وكان باستعماله جهاز «Harrison» أول من قام برسم خرائط دقيقة لسطح الكرة الأرضية، اما أول امريكي يترك أثراً مهماً في دراسة شمال المحيط الاطلسي في تلك الاونة، فكان المدعو «Benjamin Franklin» الذي تمكن نتيجة لاطلاعه الواسع، من رسم وتحديد ما يسمى بتيار الخليج، مما ساعد الملاحين على اختصار سفن ذلك العصر لوقت طويل في الوصول والعودة من الموانىء الأوروبية إلى مناطق شرق الولايات المتحدة.

اما الاسهام العلمي الثاني فجاء عن طريق المدعو «Mathew Fontaine Maury» احد ضباط البحرية الأمريكية، الذي تمكن بحكم وظيفته من جمع ورسم المعلومات الكافية عن اتجاه الرياح والتيارات البحرية في أكثر جهات المحيط الاطلسي، والتي اثبت انها كانت ذات فائدة قصوى لملاحي تلك الفترة (1806-1873) وكان له الفضل في الدعوة وعقد أول اجتماع في مدينة بروكسل ببلجيكا لتوحيد المصطلحات في مجال الارصاد الجوية البحرية، وكتب كتابه المشهور «The Physical Geography of the Sea»، كما اسهم عالم الاحياء الشهير «Charles Darwin» في مجال تقدم هذا العلم، وذلك من خلال رحلته على ظهر السفينة «Beagle» التي كانت تهدف إلى اكتمال دراسة ساحل منطقة «Tierra del fuego, Patagonia» شرقي وجنوب الارجنتين وذلك في عام 1881، تلك الرحلة التي استمرت خمس سنوات كاملة، وانتهت بظهور كتابه المشهور «The origin of species»، أو ما يعرف بنظرية التطور أو أصل الأنواع، (انظر الخريطة رقم 2).

كما ترك اثنان من عائلة «Ross» البريطانية في النصف الأولى من القرن الماضي

---

(1) طور الغرب كلمة امير البر إلى «Admiral» التي لازالت شائعة الاستعمال، وللمزيد من الاطلاع راجع كل من تاريخ الادب الجغرافي العربي للباحث الروسي كراتشكوفسكني، موسكو 1957، وتاريخ البحرية الاسلامية، احمد مختار العبادي وعبد العزيز سالم، بيروت 1972، وكذلك تاريخ الاسطول العربي، محمد ياسين الحموي، دمشق 1945.

خريطة رقم (2)

خط سير رحلة الاحياء تشارلز داروين على السفينة
بيجل Beagle (1831-1836)

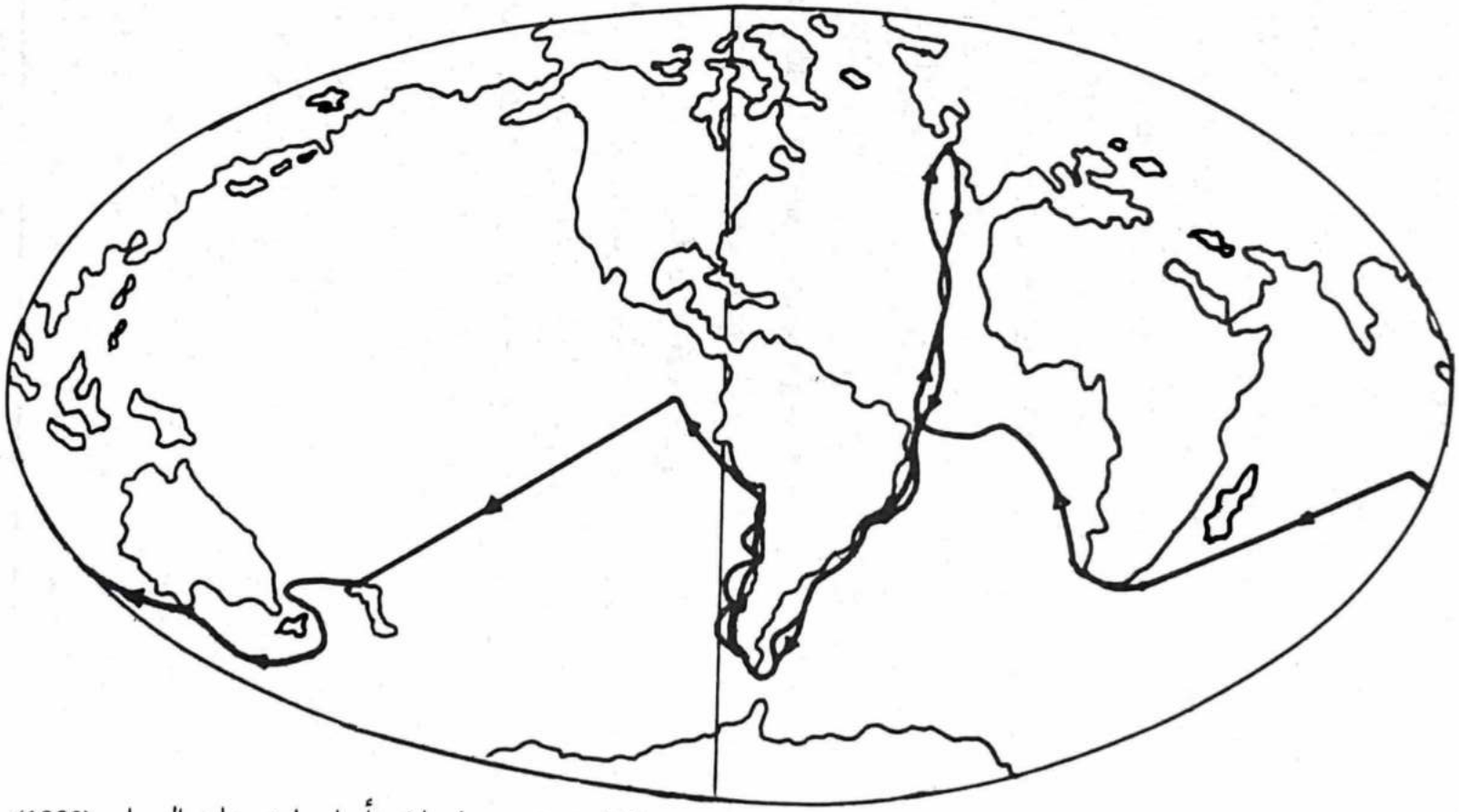

نقلا عن: هـ. فيرمان، أساسيات علم البحار (1983)

بصماتهما في تطوير هذا النوع من الدراسة، فقد أولى أولهما «Sir John Ross» اهتمامه لدراسة خليج «Baffin» في كندا مهتماً بدراسة الأعماق، ودراسة الكائنات الحية التي تعيش فيها، وتمكن من الوصول إلى أخذ عينات منها وذلك على عمق ألف وثمانمائة متر، أما الثاني فوجه اهتمامه إلى نفس النوع من الدراسة ولكن في منطقة القارة الجنوبية، حيث خرج بنتيجة مفادها ان تلك الكائنات ترجع إلى أصل واحد مما دفع بهما إلى القول بأن المياه السفلى للمحيطات العميقة لابد وان تكون متجانسة في انخفاض درجة حرارتها.(1)

وتمكن في عام 1936 الدكتور كريستيان «Ehrenberg» احد اطباء جامعة برلين في التأكيد بان العديد من الصخور التي تكون القارة الأوروبية ما هي إلا محصلة لتجميع اعداد لا حصر لها من الكائنات المجهرية البحرية النشأة التي ترسبت وتجمعت في قاع المحيط، لأنه تمكن من مشاهدة وملاحظة استمرار حياة مثل هذه الكائنات الدقيقة التي لاتزال موجودة في مياه البحار التي قام بدراستها، ومما يجدر ذكره ان باحثاً بريطانياً اخر هو «Edward Forbes» المهتم بعلم الاحياء، كان قد قام بدراسات استهدفت امكانية تحديد التوزيع الرأسي للكائنات الحية في مياه المحيط، حيث خلص إلى تحديد مناطق ظاهرة لتوزيع تلك الكائنات مشيراً إلى أن الحياة النباتية يقتصر وجودها على المنطقة القريبة من السطح، كما ان التجمع الحيواني يكون أكثر كثافة بالقرب من السطح، ثم يأخذ في التقلص كلما زاد العمق بحيث يكاد يتلاشى نهائياً في الاعماق النائية، والواقع ان هذا التوزيع وان حظي بقدر كبير من الجدل وخاصة بين العديدين من اتباعه الذين انكروا ان يكون الأمر على ما ذكره، إلا أن الواقع يؤيد الكثير مما جاء به، ولعل فيما توصل إليه دارساً عائلة «Ross» من اقتصار الأمر على وجود بعض الديدان الصغيرة فقط على ابعاد لا تقل كثيراً عن ألفي متر عند كل من الدائرتين القطبيتين يؤيد ما ذهب إليه.

لقد نال هذا الموضوع الكثير من الاهتمام، واذكى روح البحث العلمي وترك المجال مفتوحاً امام امكانية قيام عمل علمي منظم يجيب على مختلف التساؤلات التي ظهرت، وفتح باب المجال امام امكانية الحصول على اجوبة مقنعة للعديد من

(1) H. Thurman, *op. cit.*, p. 9

القضايا أو التساؤلات التي بدأت تظهر، امام اتساع أفق المحيطات وتطلع الانسان لمعرفة بعض القضايا الملحة التي يجب الالمام ولو ببعضها حتى يتحقق الاستخدام الافضل لها، الأمر الذي دفع بما يعرف «Royal Society» البريطانية في عام 1871 للاعداد الجيد لرحلة كاملة التجهيز للاجابة على اربع نقاط محددة هي:

(1) الظروف الطبيعية للاعماق القصوى من المحيطات.[1]

(2) التركيب الكيميائي للمياه في جميع اعماقها.

(3) تحديد الخصائص الطبيعية والكيميائية لتكوينات قيعان المحيطات وطبيعة نشأتها.

(4) توزيع الكائنات العضوية في الاعماق المختلفة وفوق القاع مباشرة.[2]

وبالفعل ابحرت السفينة التي اطلق عليها المتحدى في اخر شهر من عام 1872، وكان على ظهرها ستة من أشهر الخبراء في مجالات تخصصهم، وظلت تمخر عباب المحيطات مع التركيز على تكثيف البحث والدراسة على كل من المحيطين المتجمد الجنوبي والمحيط الهادي، لمدة خمس سنوات، حيث قطعت أكثر من مائة وسبعة وعشرين ألف كيلومتر، حيث عادت ومعها ذخيرة من المعلومات، استغرق تحليلها وتصنيفها عدة سنوات وعادت على العالم بما لا يقدر بثمن[3]، (انظر الخريطة رقم 3).

انقضى أكثر من نصف قرن بعد رحلة المتحدى وقبل ان يتم تنظيم رحلة علمية اخرى تحظى بنفس الأهمية مع فارق التطور الذي واكب مسيرة المعرفة، واستحداث معدات واجهزة علمية جديدة، علماً بأن الفترة التي فصلت بين

---

(1) H. Thurman, *op. cit.*, p. 12

(2) تحدد دائرة معارف «Collier's»، طبعة 1966، صفحة 59، من المجلد الثامن عشر، اقصى المناطق عمقاً في المحيطات الأربعة في الاعماق التالية مقدرة بآلاف الاقدام، وذلك مقابل اقصى ارتفاع فوق الأرض ممثلا في قمة جبل افرست 29,048 قدماً:

(أ) المحيط المتجمد الشمالي	17,880 قدماً
(ب) المحيط الاطلسي	30,246 قدماً
(جـ) المحيط الهندي	25,344 قدماً
(د) المحيط الهادي	36,198 قدماً

(3) H. Thurman, *op. cit.*, pp. 15-16

خريطة رقم (3)

رحلة السفينة المحتدى Challenger (1876-1872)

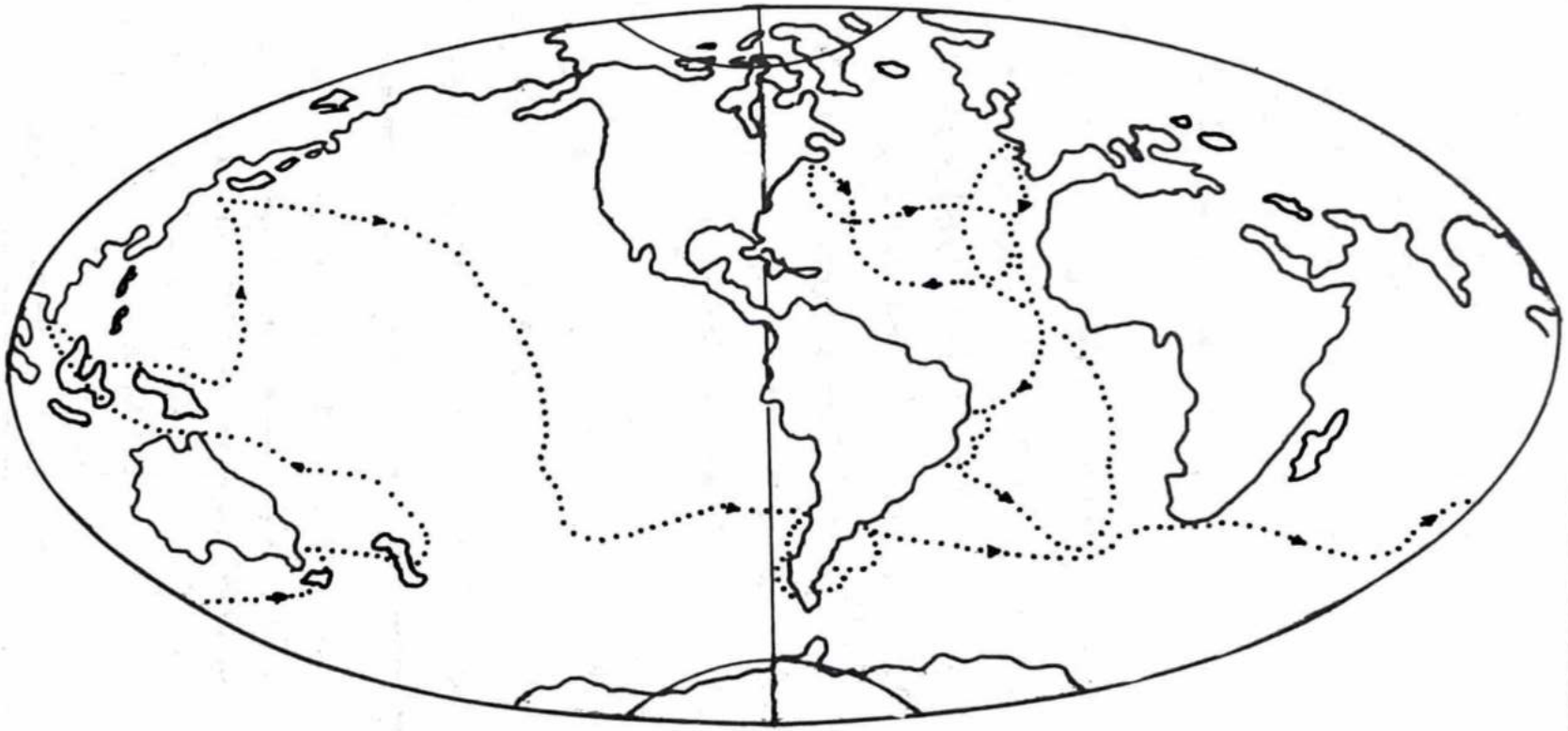

نقلا عن: هـ. فيرمان، أساسيات علم البحار، (1983)

الحدثين لم تكن فترة عقم واستجمام لاستجلاء المزيد من اليقين حول عالم البحار، فقد حظيت الرحلة التي قام بها الدكتور «F. Nansen» النرويجي على ظهر السفينة «Fram» التي صممت خصيصاً لتطفوا على الجليد كلما زاد ضغطه على جوانبها، وذلك في محاولة منه لتقصي ما يمكن جمعه من معلومات عن منطقة القطب الشمالي وخاصة بعد فقدان السفينة الامريكية «Jaenette» التي حاولت ان تقوم بدراسة المنطقة نفسها، ورغم اجتياز السفينة «Fram» لمنطقة القطب على الجانب الشرقي من جزيرة «Greenland» إلا أنها لم تصل منطقة القطب الشمالي نفسه بسبب كتل الجليد التي تغطي كل مكان وبسبب اتجاه الرياح وبفعل أثر ما اصبح يعرف بتيار الخليج، وتوصل إلى القول بعدم وجود قارة في تلك المنطقة، وان الأمر لا يعدو ان يكون تكديس اكوام هائلة من الجليد الذي تكون ويتكون فوق سطح المحيط كما عرف ان عمق المحيط في في تلك الاصقاع يزيد على ثلاثة آلاف متر، ولاحظ الارتفاع النسبي لدرجة حرارة المياه على عمق يتراوح ما بين مائة وخمسين وتسعمائة متر حيث تبلغ درجة الحرارة واحد ونصف درجة مئوية، وعزا ذلك وكان مصيباً إلى تحرك كتل ضخمة من مياه المحيط الاطلسي، على ذلك العمق حيث يتحتم عليها ان تتحرك اسفل كتلة مياه المحيط التي تحظى بنسبة اقل في درجة مروحتها، وبجانب هذه الملاحظات القيمة اقترن اسم «Nansen»، حيث ابتكر ما يعرف بقارورة نانسن «Nansen's Bottle» التي استخدمت ولمدة طويلة لقياس الاعماق، ومن الجدير ذكره ان المشار إليه قد حظي بنيل جائزة نوبل للسلام عام 1922، علماً بأنه بدأ ابحاثه في مجال هذا النوع من الدراسة منذ ابحاره الأول مرة سنة 1893. (1)

---

(1) قامت السفينة «Challenger» تحت قيادة الربان «Thompson» باجراء 492، تجربة لقياس الاعماق عن طريق معدات الموجات الصوتية، و133 عملية حفر واستخراج عينات من تكوينات القاع، و263 تجربة لقياس درجات حرارة المياه وتمكنت من تصنيف أكثر من سبعة آلاف وسبعمائة نوع من الكائنات البحرية التي لم تكن معروفة وتمكنت من قياس الاعماق لعمق زاد قليلا عن ثمانية آلاف متر، وجمعت سبعة وسبعين عينة من مناطق واعماق مختلفة للمياه قصد توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات عن نسبة الملوحة.

اعدت السلطات الألمانية سفينة ابحاث كاملة التجهيز للمساهمة في ميدان الدراسات السابقة وكان ذلك في الفترة بين عامي 1925-1927، ومع ان رحلة تلك البعثة استمرت، بدون انقطاع لمدة خمسة وعشرين شهراً، إلا أنها ركزت جل وقتها واهتمامها لدراسة المحيط الاطلسي الجنوبي، وبالذات في تحديد الاعماق حيث جهزت ولأول مرة بجهاز يستعمل لتسجيل قياس صدى الصوت لتحديد الأعماق، وكان ذلك الجهاز يعمل طوال فترة ابحار تلك السفينة التي اطلق عليها اسم «Meteor» والتي يرجع إليها الفضل في البدء الفعلي والعلمي المنظم لدراسة علوم البحار في القرن الذي نعيشه.

اما في الولايات المتحدة فان الاسهامات الفعلية بها بعد مجهودات الكابتن «Mathew Maury» لم تأخذ الطابع الاكاديمي إلا في اواخر القرن الماضي، وبالتحديد في عام 1877 حين نظم الباحث الشاب «Louis Aggassiz» رحلة على ظهر السفينة «Blake» والتي لحسن الحظ تلتها العديد من الرحلات التي تركت بصماتها على تطوير هذا العلم، ومع الوقت كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من جهودها لدراسة المناطق المجاورة لها، والتي اخذت تمد افق مجالات دراساتها حتى اصبحت الرائد الأول في حذا المجال، ذلك ان اسهامات القوى البحرية الاخرى كالاتحاد السوفييتي، واليابان، وجنوب افريقيا ودول امريكا الجنوبية لاتزال غير معروفة للدارس العادي، لعدة أسباب قد يكون على رأسها العامل الاستراتيجي بالمعنى العسكري البحت أو لاسباب تخدم اغراض اقتصادية متنوعة، إذ لم يعد بخاف ان قيعان بعض اجزاء البحار والمحيطات تحمل بين طبقاتها ثروات معدنية أوفر كمية وأكثر تعدداً مما هو موجود في أكثر جهات اليابسة، ولعل موقف الولايات المتحدة التي يوجد بها، سواء على المستوى القومي، أو على مستوى الجامعات والهيئات العلمية المستقلة نصيب الأسد من مثيلاتها في العالم اجمع، لاتزال ترفض التوقيع على قانون البحار الذي ظلت الأمم المتحدة تعمل منذ زمن ليس بالقصير على اخراجه إلى حيز الوجود.(1)

إذ من المعروف ان ايجاد تعريفات لبعض المسميات التي أخذت طريقها

---

(1) H. Thurman, *op. cit.*, p. 15

لتصبح مصطلحات جغرافية لازال في بداية الطريق، ذلك ان شقة الخلافات لاتزال تكاد كما هي ان لم تكن قد اخذت مسيرتها في الاتجاه العكسي، فالاختلافات لم تعد تخص دول السواحل فقط، وانما تعدى ذلك لتلعب القوة العسكرية ومدى تطور التقنية دورهما بين هذه وتلك من هذه الدول، وبين دول نفس المجموعة مقارنة بتواريخ استغلالها ومدى توجهها البحري، وبين هذه الدول مجتمعة وبين العديد من الدول المغلقة، «Landblocked States» التي يهمها ان تظل أكبر نسبة من مياه المسطحات المائية خارج السيطرة الفعلية لدول السواحل، إذ ربما تحظى في وقت ما بالقدرة على المشاركة في استغلال ما بتلك المياه من ثروات، لكل هذا لازالت مصطلحات البحر الاقليمي أو المياه الاقليمية والجرف القاري ومنطقة الصيد مسميات رغم شيوع استعمالها، إلا أنها لازالت فاقدة لمفهوم المسميات الجغرافية بالمعنى الذي يجب ان يكون، خاصة بعد ان اصبح كل شبر من سطح الكرة الأرضية معروفاً ولاعماق تعدت السطح الخارجي لقشرة اليابسة ولأعماق المحيطات أيضاً بفعل ما بدأ يصل إلينا من صور المركبات الفضائية البالغة الدقة، وبفعل المجهودات المشتركة التي اخذت منذ 1975 تتكاثف في دفع بما بدأته الولايات المتحدة منذ عام 1963م من دراسة قيعان المحيطات بواسطة احدث سفن البحث العلمي التي كان بإمكانها أخذ وتحليل العينات من عمق ستة كيلومترات تحت سطح الماء، إذ منذ ذلك التاريخ تحول الجهد الأمريكي ليصبح جهداً عالمياً، فيما يخص النفقات، وتوفير الخبرات اللازمة وذلك بانضمام كل من ألمانيا الاتحادية، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان، والاتحاد السوفييتي بغية الحصول وتوفير عينات من اعماق أكبر والقيام بدراسات تخص العديد من الجوانب التي لازالت غير واضحة الطابع، وبالذات تحركات الكتل المائية، وطرق تمازجها، والدورة البايولوجية[1]، ومع هذا، فان البحر الواسع الرحب، مايزال يحوي من الأسرار ما يتطلب الافشاء، ومن الغموض ما يستدعي الكشف والافصاح، ومايزال امام العلم والعلماء الكثير مما ينبغي تحقيقه من دراسة البحار والمحيطات لخير العلم ولمنفعة البشر.[2]

هامش رقم (1) و(2) في الصفحة التالية.

ولعل فيما نراه اليوم من تواجد العديد من الدول ذات الاهتمام كالولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا، والنرويج، واستراليا، وجنوب افريقيا، ونيوزيلندة، وبلجيكا، وفرنسا، وتشيلي، واليابان، والارجنتين، فوق كتل جليد القارة القطبية الجنوبية، وتوزيعها إلى مناطق نفوذ، تحت شعار البحث العلمي، خير شاهد على جدية تطوير دراسة الجغرافيا البحرية، بغض النظر عن الخلفيات الحقيقية، لأن بعض النتائج، وفي العديد من المجالات، ستلقي بعض ظلالها على تطوير العلم وخدمة البشرية.

---

(1) صادقت الأمم المتحدة باغلبية مائة وثلاثين صوتاً وامتناع سبعة عشر دولة معظمها من الدول الأوروبية وعارضته اربع دول هي تركيا واسرائيل وفنزويلا والولايات المتحدة بتاريخ (8 مارس إلى 30 ابريل عام 1982)، وذلك بعد ان عقد أول مؤتمر لهذا الغرض سنة 1930 في لاهاي بهولندا، ثم تلته مؤتمرات جنيف ابتداء من عامي 1958 و1960، علماً بأن هناك لجنة ما يسمى بالاسماء الجغرافية التابعة للأمم المتحدة والتي تعمل جاهدة لارساء ضوابط محددة في هذا الخصوص، علماً بأن ما تحاول لجان الأمم المتحدة الوصول به إلى قاسم مشترك مع اقرار ان الصيغة المثلى لاتزال وراء الافق، كان من الامور التي ظهرت بوادرها منذ بداية القرن السابع عشر وبالتحديد في عام 1609 حين اعلن «Cornelius Van Bynkershon» بان بسط سلطان أي دولة لا يجب ان يتعدى المسافة التي يمكن ان تحميها المدافع المنطلقة من على شواطئها، وهنا يظهر بان هذ الرأي قد استند على ما سبق واقرته الحكومة البريطانية منذ سنة 1672 من ممارسة لكامل سيادتها على المناطق البحرية المجاورة لممتلكاتها وبحد اقصاه ثلاثة أميال بحرية

(2) د. جودة حسنين جودة، جغرافية البحار والمحيطات (الاسكندرية، 1982)، ص 44-45

د. فاروق أحمد شعبان*

درامية الأشكال الهندسية والنباتية في الزخرفة الاسلامية دراسة تحليلية فنية على الشكل النجمي

إن الأشكال الهندسية في الزخرفة الاسلامية وما يدخل تحت لوائها من الأشكال النجمية المتعددة الأنواع والتي تخرج من رؤوسها الخطوط الهندسية المتقاطعة لتشكل مساحات في شكل وحدات أو خلايا هندسية ذات زخارف نباتية تعيش بداخلها هذه الخلايا التي ينطوي تحتها عدد من المذاهب الفنية، الأمر الذي أوجد صراعاً فنياً نتيجة لرؤيتنا لتركيباتها الفنية، هذا الصراع الذي قام على أسس وقواعد توالد الوحدات الهندسية الكبيرة، وانقسامها إلى خلايا هندسية صغيرة تكوّن شبكة هندسية محكمة البناء الفني الهندسي وترتبط كل خلية من هذه الخلايا بالكم الاخر من هذه الخلايا بعلاقات قوية بحيث لا يمكن الفصل بينها وبين ذلك الكم المتوالد من الخلايا التي تملأ مساحاتها التشكيلية الهندسية زخارف نباتية قد صممت لتعيش داخل هذه المساحات، وقد أحدثت هذه الأشكال الهندسية والنباتية ردود فعل داخلية في الانسان إنعكست عليه بصور مختلفة من الانبهار، ونحن نقف أمامها لا نبدي إلا الاعجاب والثناء، دون التحليل والتصنيف لها ودون الكشف عن قواعد وقوانين توالدها وتداخلها العلمية غير مستنبطين لمواطن القوة والضعف في أسس تصميمها وغير مبرزين المعايير الجمالية للمذاهب الفنية التي تتجسد في ذلك العمل.

لقد طرقت الفنون الاسلامية مجالات كثيرة ومتفرعة تناولها الفنانون المسلمون كل في تخصصه مثله كمثل أي فنان في أي عصر من العصور متأثراً في انتاجه ومؤثراً به، تلك الفنون التي تدخلت في تحديد مساراتها واتجاهاتها وأساليبها الفنية ظروف عديدة منها الظروف الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمناخية والجيولوجية.

* محاضر بقسم الدراسات التاريخية والاثرية، كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس.

ولقد رأيت أنه بجانب إهتمامنا بتطور هذه الفنون والفصل بين مراحلها في كل فترة من ناحية تاريخها وتطورها ومؤثراتها ووصفها من الشكل الخارجي يجب ان نتناولها أيضاً بالتحليل الفني، ذلك التحليل الذي يخضع لأسس المذاهب الفنية الحديثة والتي تناولت مشكلة التوازن[1]، والشكل[2]، والتكوين[3]، والنمو[4]، والمساحة[5]، والاضاءة[6]، واللون[7]، والحركة[8]، وكان من بين هذه المذاهب الطبيعية، والواقعية والتكعيبية والتجريدية ثم فن الأدب أو «الفن البصري»، « .. **إن في تقصي أسباب الفن الحديث، قد يصل الباحث إلى معرفة كل ما يتصل بالفن عامة، ويرى أضواءاً هامة جديدة تسلط على الفن في الأزمان الغابرة، كما تسلط عليه في الوقت الحاضر سواءاً بسواء**».[9]

وإذا تعرضنا للطبيعية في تعريفها نجد أنها « .. **نسخة حرفية لملامح الشكل الخارجية**»[10]، أي لا تتدخل فيها عملية الخلق الفني ولا فضل للفنان إلا المهارة في المحاكاة نقلا حرفياً « .. **وفنان الطبيعية يقف خارج الأحداث**»[11]، على خلاف الواقعية والتي نجد فيها أن «**فلسفة الرسم تتدخل عند الفن الواقعي**»[12]، أي أن الفنان يضيف من ذاته على الموضوع ليخرجه في قالب هادف ومعالج، وأما التجريدية فهي «**ما تحله مكان الأشياء من قوانين مساحية ولونية وحسابية ورياضية وفيما يكمن في تكوينات الخطوط**»[13]، أي التلخيص إلى أبسط

---

(1) Rudolf Arnheim: *Art and Visual Perception*. "Palance", California,
(2) 1954. p. 1
(3) Rudolf Arnheim: *Ibid.*, p. 32
(4) Rudolf Arnheim: *Ibid.*, p. 82
(5) Rudolf Arnheim: *Ibid.*, p. 155
(6) Rudolf Arnheim: *Ibid.*, p. 213
(7) Rudolf Arnheim: *Ibid.*, p. 292
(8) Rudolf Arnheim: *Ibid.*, p. 323
(9) Rudolf Arnheim: *Ibid.*, p. 360

(10) جورج أ. فلاناجان: «حول الفن الحديث»، ترجمة كمال الملاخ، دار المعارف مصر 1962، ص 2.

(11) Czine Minaly: "Aaturaliźmus és Képzömuvészet. Budapest, 1979. p. 94.

(12) كمال عيد: فلسفة الأدب والفن «الطبيعية»، تونس 1978، ص 187.
جورج أ. فلاناجان: المرجع نفسه، ص 9.

(13) كمال عيد، المرجع نفسه، ص 219.

الخطوط وأبسط المساحات، وهذا ليس بالأمر السهل لأن التجريد الناجح هو قمة التعقيد في البلاغة بأنواعها «**إن جزءاً كبيراً من الفن الغربي الحديث والذي يشبه الفن المصري والفن الأفريقي وفن الهنود الأمريكان هو تجريد**».[1]

«إن ما صوره موندريان[2] كان عبارة عن خطوط عمودية وأفقية متقابلة أو متشابكة بشكل زوايا قائمة، وكتب يقول: « .. **لقد وجدت أن الزوايا القائمة هي أفضل صلة، وإن تناسق مساحاتها قد يفضي إلى حركة حية**»[3]، وبالنسبة للتكعيبية فهي مذهب يقوم على تجريد الأشياء وتسطيحها لرؤيتها من جميع وجوهها وتكثر فيها العلاقات الخطية التي تصنع الزوايا والمساحات، وكلما كثرت هذه الخطوط والمساحات كلما دفعت التكعيبية بصفة التحليلية، وقد جاء من ضمن التسميات التي سمي بها «**إن الفن التكعيبي فن تجريدي ناشىء أو مستقى من الطبيعة بشكل ما**»[4]، وعن فن الأدب أو الفن البصري الذي يعتمد على وضع المساحات وخطوطها الهندسية والتموجية والرأسية والأفقية والمزوَّلة «المنظورية» مجتمعة ليؤدي ديناميكية شديدة في الرؤية تؤدي إلى حد الزغللة، (لوحة 17 «شكل 1»).[5]

إن هذه المذاهب موجودة وكامنة بالفعل في كافة الفنون الاسلامية بل في سائر الفنون المختلفة، غير أنها تختلف من عصر إلى عصر نتيجة لاختلاف العوامل المؤثرة الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وأوكد هنا على العامل الثقافي وأهميته بالنسبة للفنان في طريقة صياغته لأساليب إنتاجه الفني، ومن هنا جاءت الاختلافات بين إسلوب وآخر، والخلق الفني الجيد والركيك، والعلاقات التركيبية السليمة والهزيلة هذه العلاقات التي يتدخل في تكوينها وبلورتها أسس الخلق الفني وما يستطيع أن يضيفه الفنان من عناصر جديدة مجتمعة تأخذ بلب الاخرين تارة

---

(1) Hanskreitler & Shulamith Kreitler: *Psychology of the Art*. Durham. 1972. p. 302

(2) موندريان، مواطناً هولندياً أكاديمي التدريب وقد تأثر بالفن التكعيبي.

(3) جورج أ. فلاناجان: المرجع نفسه، ص 288.

(4) جورج أ. فلاناجان: المرجع نفسه، ص 246.

(5) الشكل لفيكتور فاساريللي بعنوان تكوين، ويقترن اسم فن الأدب به والشكل بالمرجع رقم 14، صورة رقم 2.

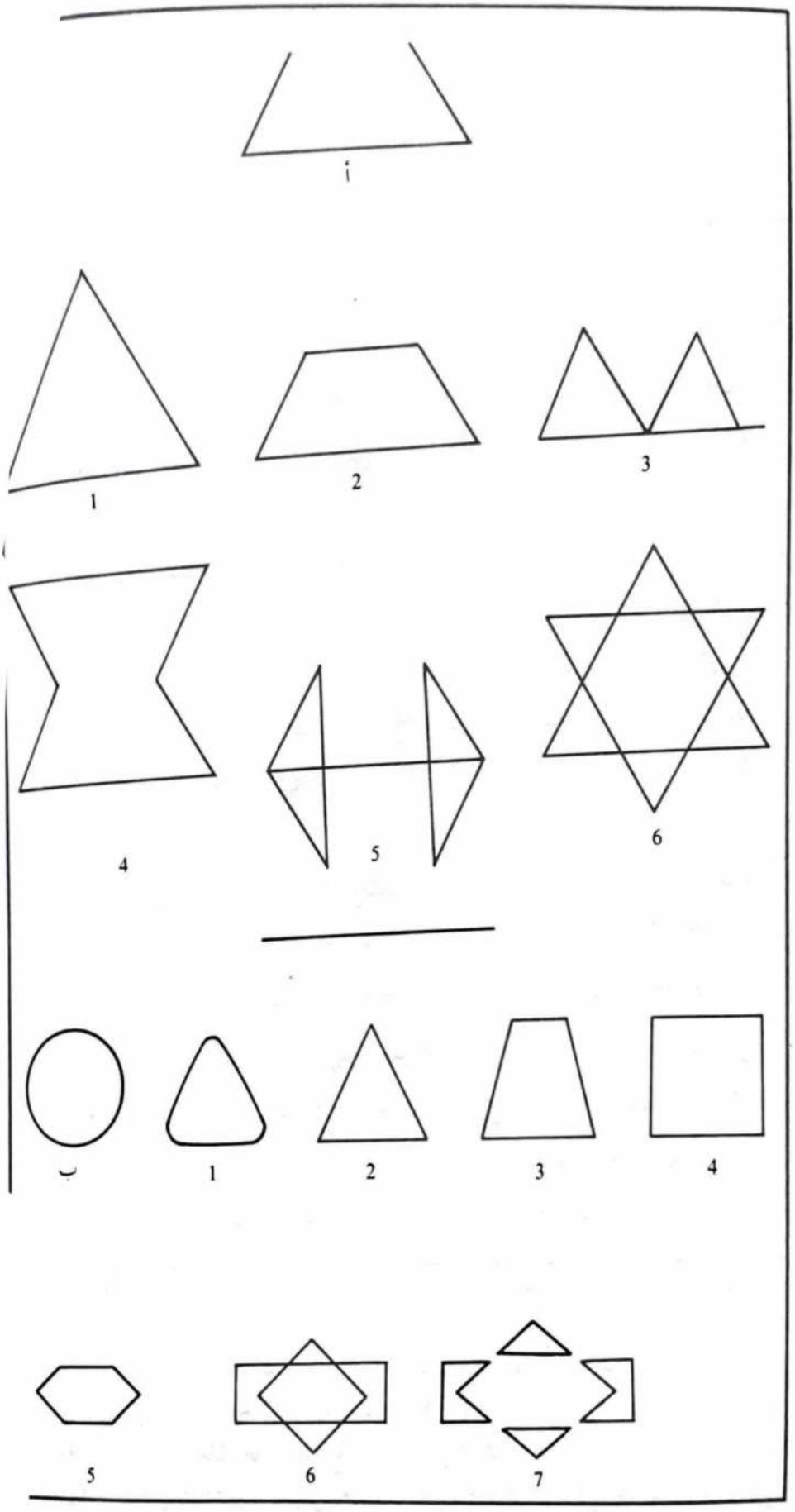

ش (1)

ش (2)

لوحة (1)

وتضيق بها نفوسهم تارة أخرى دون الكشف عن أسرارها، هذا الكشف الذي لا تشبعه عمليات السرد المجرد والخالي من التحليل.

لذلك أحب أن أقف على الخط ومدلوله وما ينتج عنه من أشكال هندسية، لها مدلولها العلمي والفني، ودوره في ترجمة الصراع الاجتماعي، كذلك أيضاً اللون وما ينتج عنه من علاقات لها تأثير السيكولوجي والفسيولوجي.

وقد عانى الفنانون كل حسب مذهبه الذي إرتبط به والذي أثَّر فيه، واختاره منهجاً لأسلوبه يبرز من خلاله صراعه مع المجتمع الذي إمتص من عاداته وتقاليده، واحتك بفئاته وشارك في أحداثه ونظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان إنتاجه يعتبر بمثابة طرح لمختزناته والتي يخرجها في صور متعددة تتفق مع الواقع الاجتماعي.

إن الطرح الجيد هو إنتاج الفكر المتطور والثقافة العريضة الواسعة، ذات القدرة على التحليل والاستنباط ليخرج الانتاج في قالب محبب إلى النفوس قريب إلى الأذهان في صورة بعيدة عن التعقيدات النفسية الذاتية لتخدم الجمهور ولتأخذ بيده حينما يستطيع قراءتها وترجمتها وتفهمها، ليقوم هو بدوره وبحصته في بناء الهيكل الاجتماعي المحكم الذي يستفيد بقدرات أفراده في إبراز القيم الحضارية الفنية الخصبة الموجودة والكامنة في تراثنا، ولا يتسنى لنا ذلك بإزالة ما عليها من غبار لاعادة صياغتها بخط جميل حتى تبدو لامعة السطح براقة للناظرين، ولكن بالسمو نحو العمق حيث الجوهر والمضمون.

القيم الخطِّية والشكلية في الأشكال الهندسية:

لقد إخترت بعض الأشكال الهندسية لنرى من خلالها كيفية توالد الأشكال منها ففي الشكل رقم (1) لوحة (1) نرى الشكل الناقص لشبه منحرف «أ» ينتج عنه المثلث، وشبه المنحرف، بإضافة الضلع الناقص، وينتج أيضاً مثلثين، وشكلين لشبه منحرف متقابلين مكونان وحدة واحدة هندسية، ثم وحدة من مثلَّثين كل منهما يواجه الاخر بضلعيهما الكبيرين، ثم وحدة من مثلثين مركبين يكوِّنا النجمة السداسية الرؤوس، وأرقام هذه الوحدات 1، 2، 3، 4، 5، 6[1]،

(1) Hans Kreitler & Shulamith. *Ibid.*, p. 100

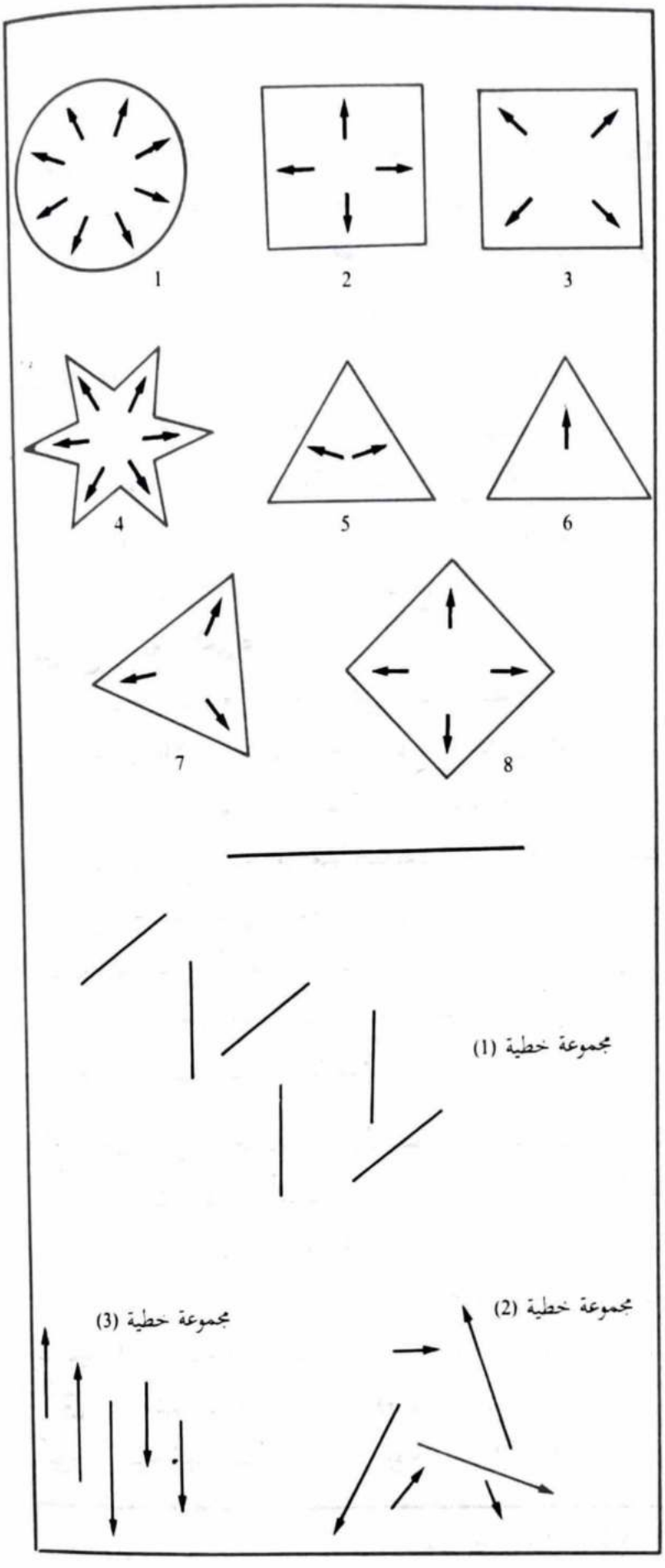

ش (1)

ش (2)

لوحة (2)

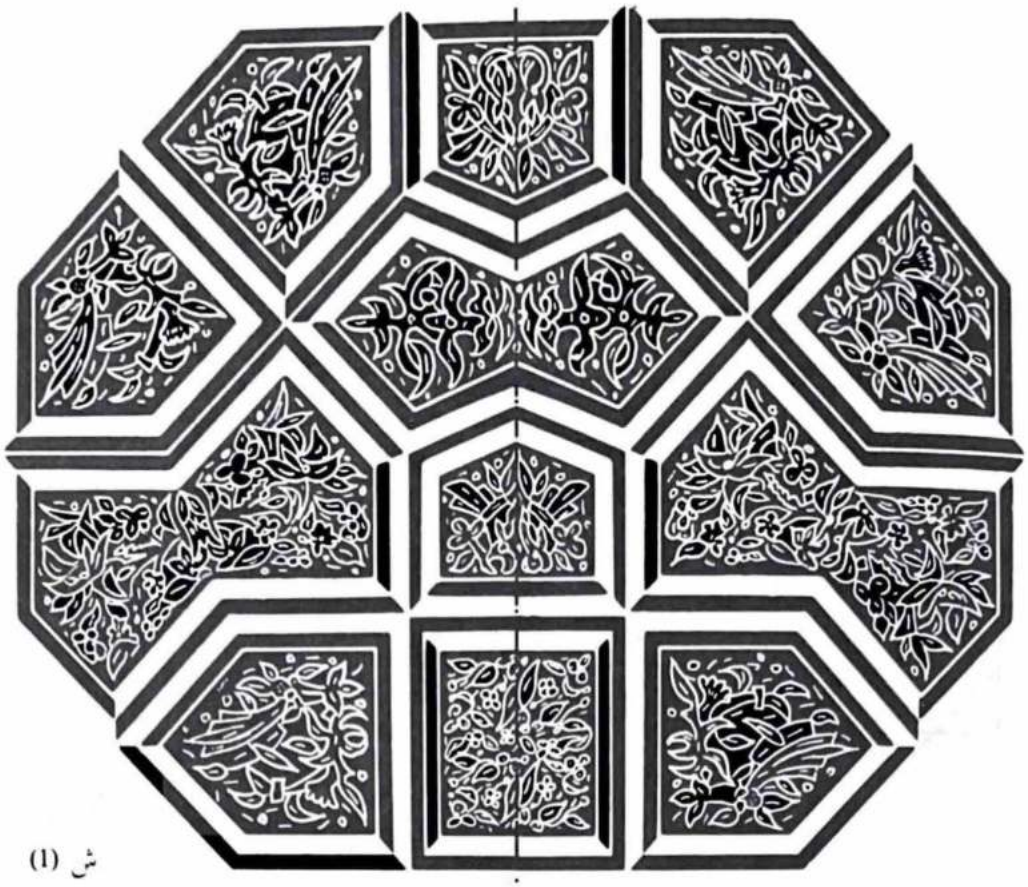

ش (1)

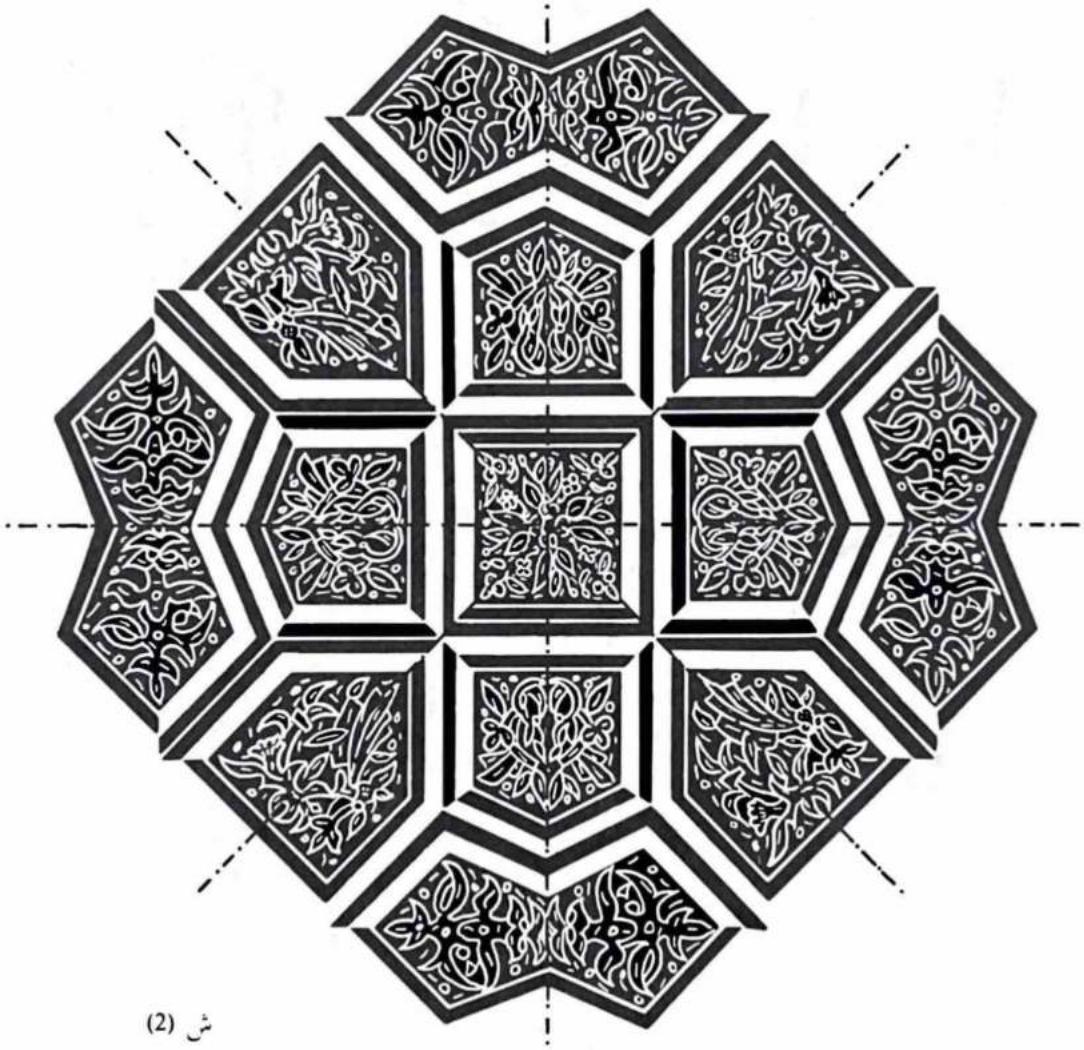

ش (2)

لوحة (3)

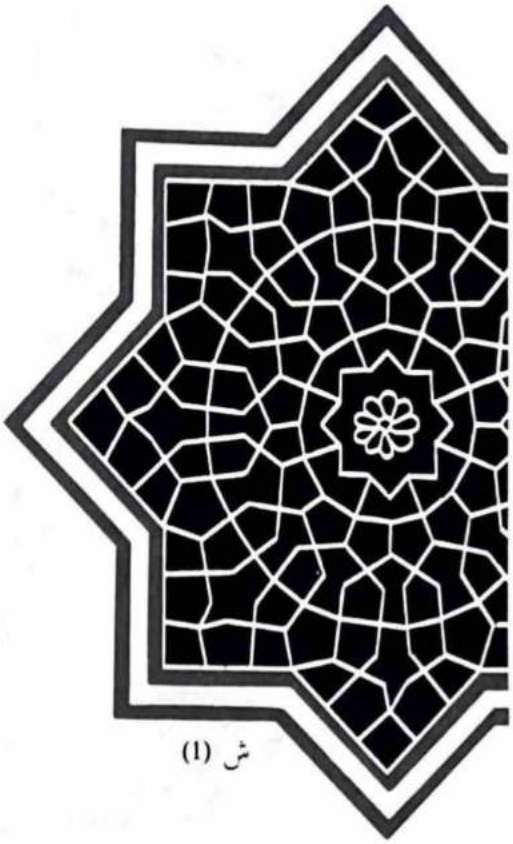

ش (1)

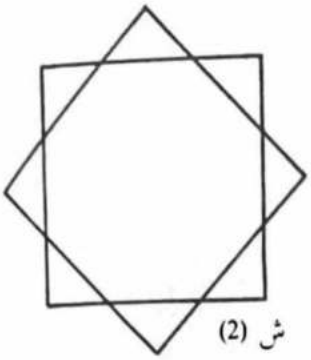

ش (2)

ش (3)

ش (4)

ش (5)

ش (6)

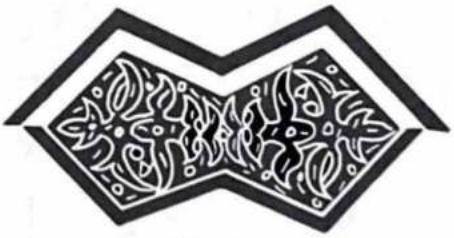

ش (7)

لوحة (4)

كذلك نلاحظ (الشكل رقم 2) لوحة (1) وما ينتج عن الشكل الهندسي (ب) وهو الدائرة من وحدات هندسية هي وحدة شبه مثلث، ووحدة مثلث، ووحدة شبه منحرف، ومربع، ومستطيل نهاياته مثلثية الشكل، ثم شكلا مركباً من مستطيل ومربع وأرقام هذه الوحدات 1، 2، 3، 4، 5، 6، وإذا فصلنا خلايا الشكل الهندسي للوحدة رقم (6) والناتجة عن التركيب نجد أننا نحصل على مثلثين وشكل سداسي ممتط ثم شكلين غير مألوفين في الأشكال الهندسية كما في وحدة رقم 7، 5.[1]

وهنا يتضح من نتائج تركيب الأشكال الهندسية وتداخلها وتقاطع محاورها وتماثلها أن تتوالد وتتعدد الخلايا الهندسية الكثيرة ويكون منها المألوف لدينا هندسياً وغير المألوف، الأمر الذي نشعر منه بالارتياح والقبول أو عدمه.

وعن إتجاه الخطوط وديناميكيتها نلاحظه من الخلايا والأشكال الهندسية التي تفرض إتجاه معين على تلك الخطوط ففي الشكل رقم (1)[2]، لوحة (2) نرى الأشكال الهندسية وحدة رقم (1) الدائرة وكيفية إتجاه الخطوط إلى محيطها، ثم رقم (2) وهو مربع نجد إتجاه الخطوط فيه تمثل المحاور الرئيسية للمربع، ورقم (3) مربعاً آخر وتحدد الخطوط فيه إتجاه المحاور الركنية، ثم النجمة ذات الستة رؤوس في رقم (4) وإتجاه الخطوط فيها كل خط صوب زاوية الرأس، ثم المثلثين رقم 5، 6 الأول مسار الخطوط إلى جانبي المثلث والثاني ينطلق الخط من القاعدة إلى القمة ثم يوجد مثلث ثالث تتجه إلى زواياه الثلاث ثلاث خطوط، ثم أخيراً رقم (8) المعين واتجاه الخطوط على محاوره الركنية.

ومن ذلك نستنتج أن الأشكال الهندسية تعطي لنا طبيعة نمو ما بداخلها والاتجاهات التي ينبغي أن تكون عليه هذه العناصر المكملة، وفي (شكل 3) لوحة رقم (2)[3]، نلاحظ ثلاث من المجموعات الخطية في تشكيلات مختلفة المجموعة الخطية رقم (1) عبارة عن إتجاهات رأسية ومائلة ومتقابلة والوضع العام لها يوحي بديناميكية هادئة، وأما المجموعة الثانية فكلها عبارة عن إتجاهات رأسية صاعدة يتخللها أتجاهات هابطة والعلاقة تتسم بالتوازي وديناميكيتها تتسم بالحركة

---

(1) Rudolf Arnheim. *Ibid.*, p. 40
(2) Rudolf Arnheim. *Ibid.*, p. 402
(3) Rudolf Arnheim. *Ibid.*, p. 69

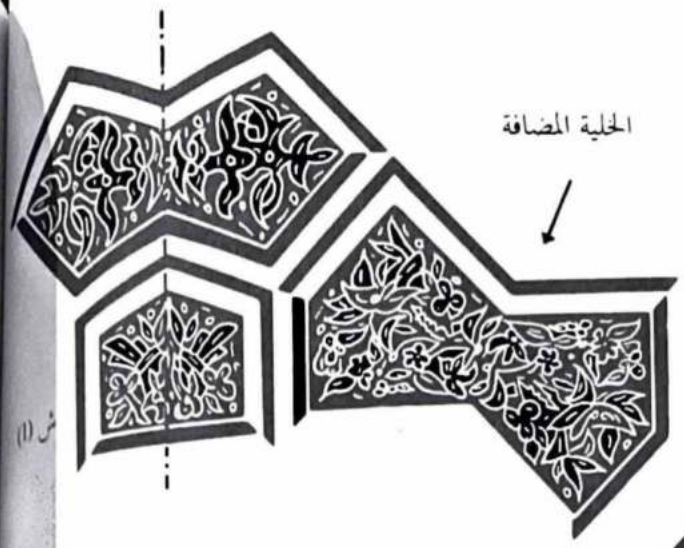

ش (1)

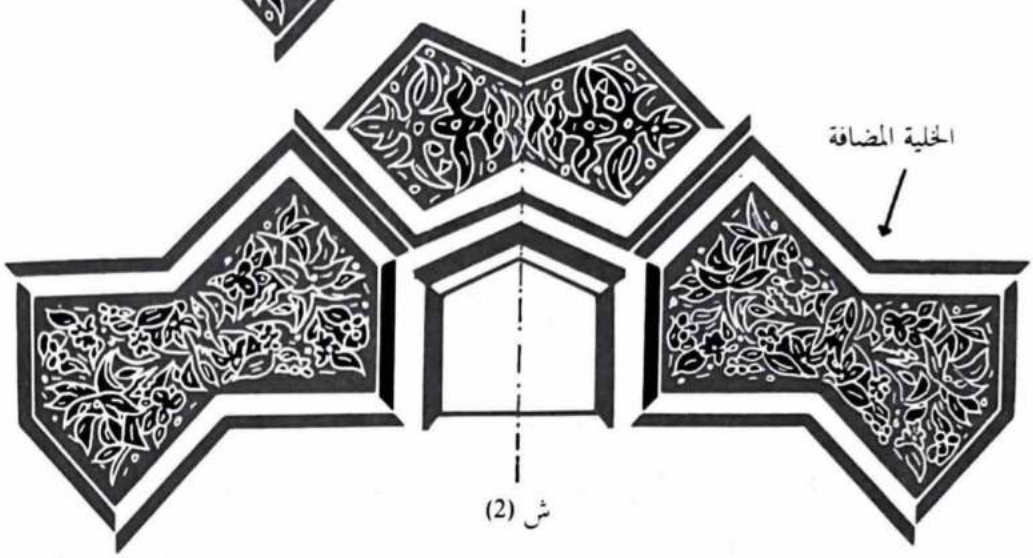

ش (2)

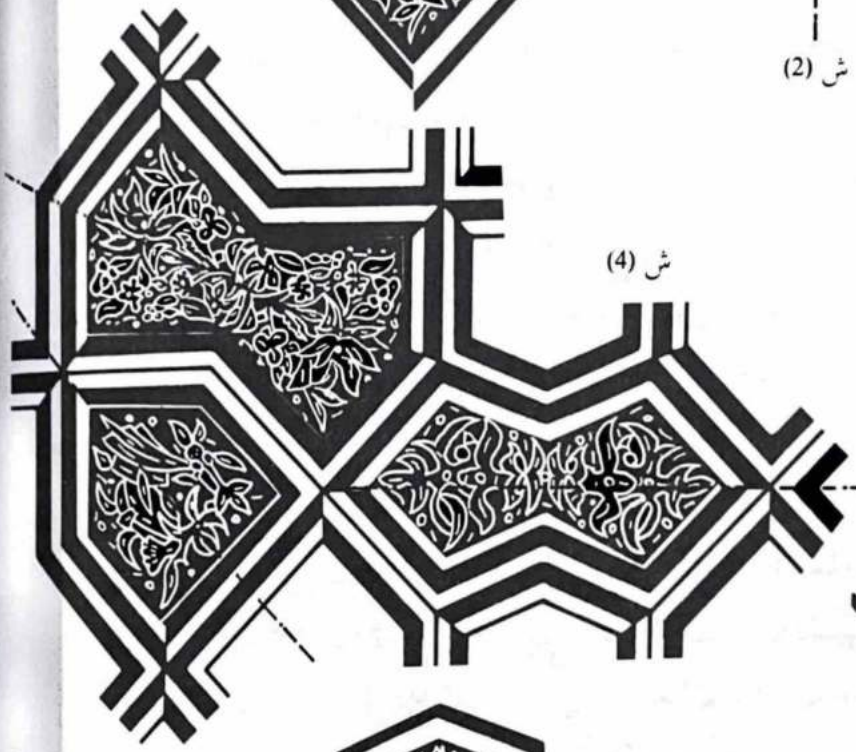

ش (4)

ش (3)

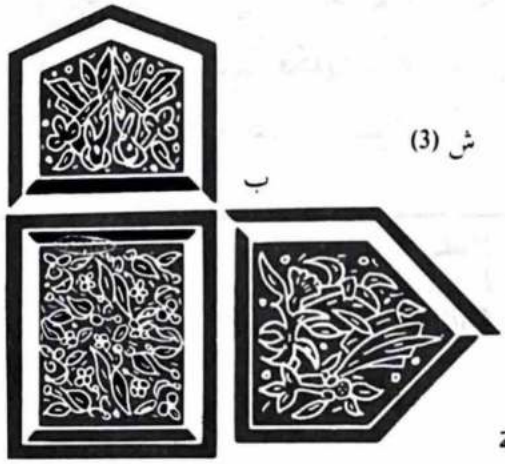

لوحة (5)

السريعة دون إحتدام الخطوط، وأما في المجموعة الثالثة فنجد أن صراع الخطوط واضح جداً في إتجاهاتها ومما يزيد من حدة وقوة ديناميكيتها أن الخطوط نوعان طويلة وقصيرة وإذا كان الأمر هكذا مع الخطوط فإننا نجد ذلك بصورة أكبر مع الأشكال الهندسية المتوالدة ومع عناصرها النباتية.

في هذا البحث احاول أن أطبق القواعد العلمية للمذاهب الفنية الحديثة على الزخارف الهندسية وما تحتويه من زخارف نباتية، هذه الزخارف الهندسية التي قد عرفت البدائية منها في فنون ما قبل الاسلام، واستعمل الرومان في بيوتهم الأشكال النجمية والطبقية، وتؤرخ هذه الأشكال التي يعود أقدم مثال لها في روما ما بين سنة (81-96م)[1]، وتقوم زخرفتها على أشكال سداسية منتظمة ذات نجوم سداسية الرؤوس محصورة في داخلها.[2]

ومثالان آخران شبيهان بتلك الزخرفة في بعلبك بلبنان[3]، الأول قوامه دوائر تصنع أشكالا سداسية كبيرة وصغيرة، توالدت نتيجة لتقاطع الخطوط لأقطارها، وأما الثاني فذي أشكال سداسية منتظمة تحيط بالنجمة السداسية.[4]

ومن هذه الزخرفة في إيطاليا في القرن الأول الميلادي[5]، ذات مثمن تحوطه أربع مثمنات يفصل بينها شكل نجمي بأربعة رؤوس يتوسطه مربع، ويوجد عدد كبير من هذه الأشكال النجمية والتي تقوم هندسياتها على أساس الدوائر المتساوية محاطة بدوائر تتقاطع أقطارها مع علاقات هندسية أخرى لتتكون النجمة والمثمنات.

ومن هذه الزخارف الهندسية من «جرش» في الأردن في النصف الأول من القرن السادس الميلادي.[6]

ولقد اشتهرت الأشكال النجمية في العصر الاسلامي وتطورت وكان ذلك

---

(1) الأعظمي (خالد خليل حمودي): الزخارف الجدارية في آثار بغداد، الزخارف الهندسية، بغداد 1980، ص 128.

(2) Creswell: *Early Muslim Architecture*, Vol. 1. p. 202 Fig. 111

(3) Creswell: *Ibid.*, Figg. 114-117

(4) Creswell: *Ibid.*, Figg. 116-117

(5) Creswell: *Ibid.*, Fig. 125 p. 20

(6) Creswell: *Ibid.*, Figg. 110-111. p. 202

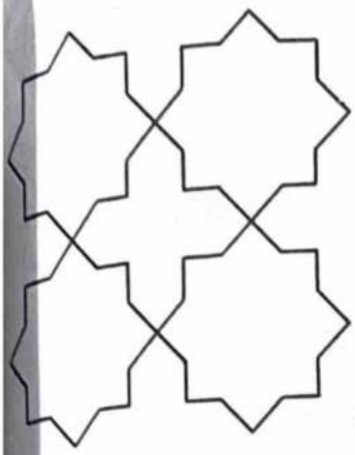

ش (1)

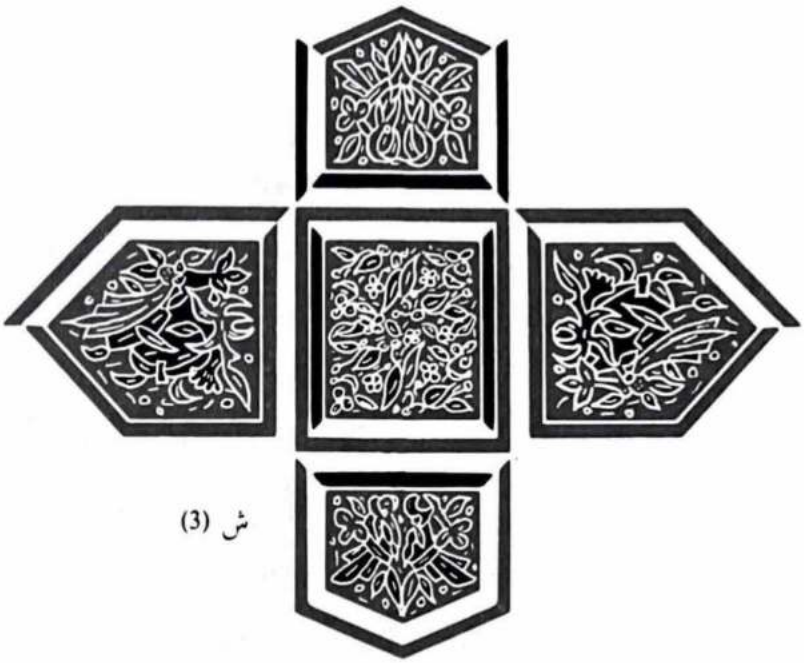

ش (3)

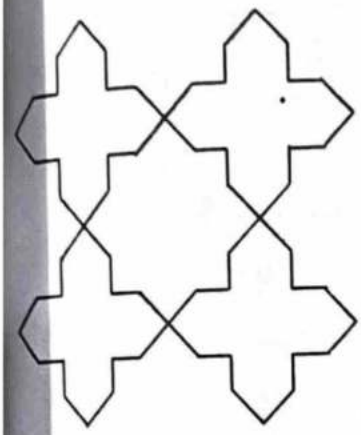

ش (2)

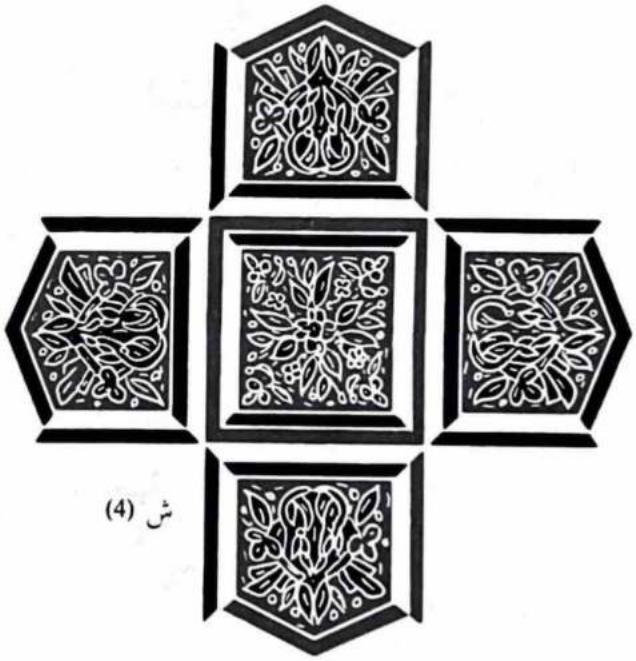

ش (4)

ش (5)

لوحة (6)

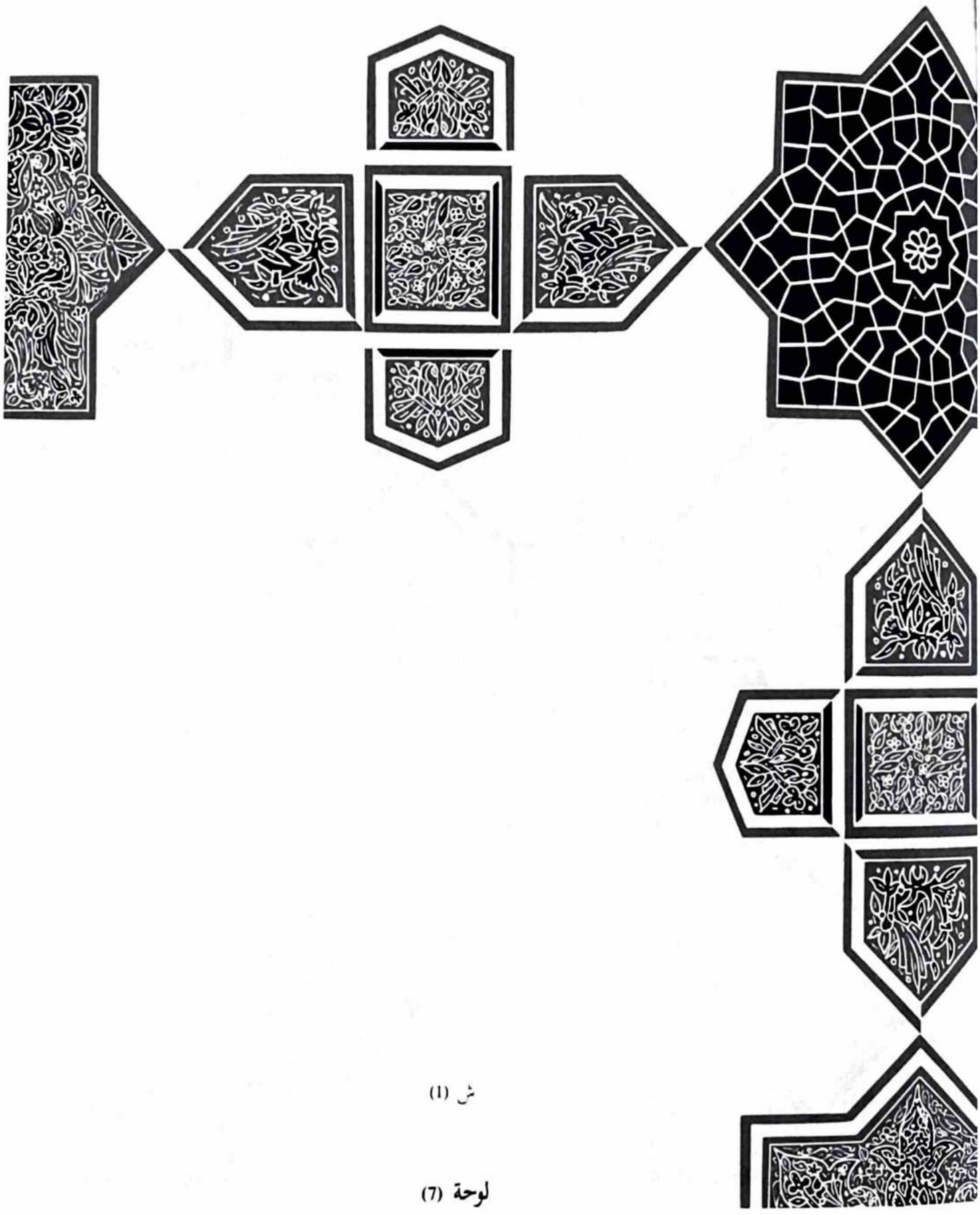

ش (1)

لوحة (7)

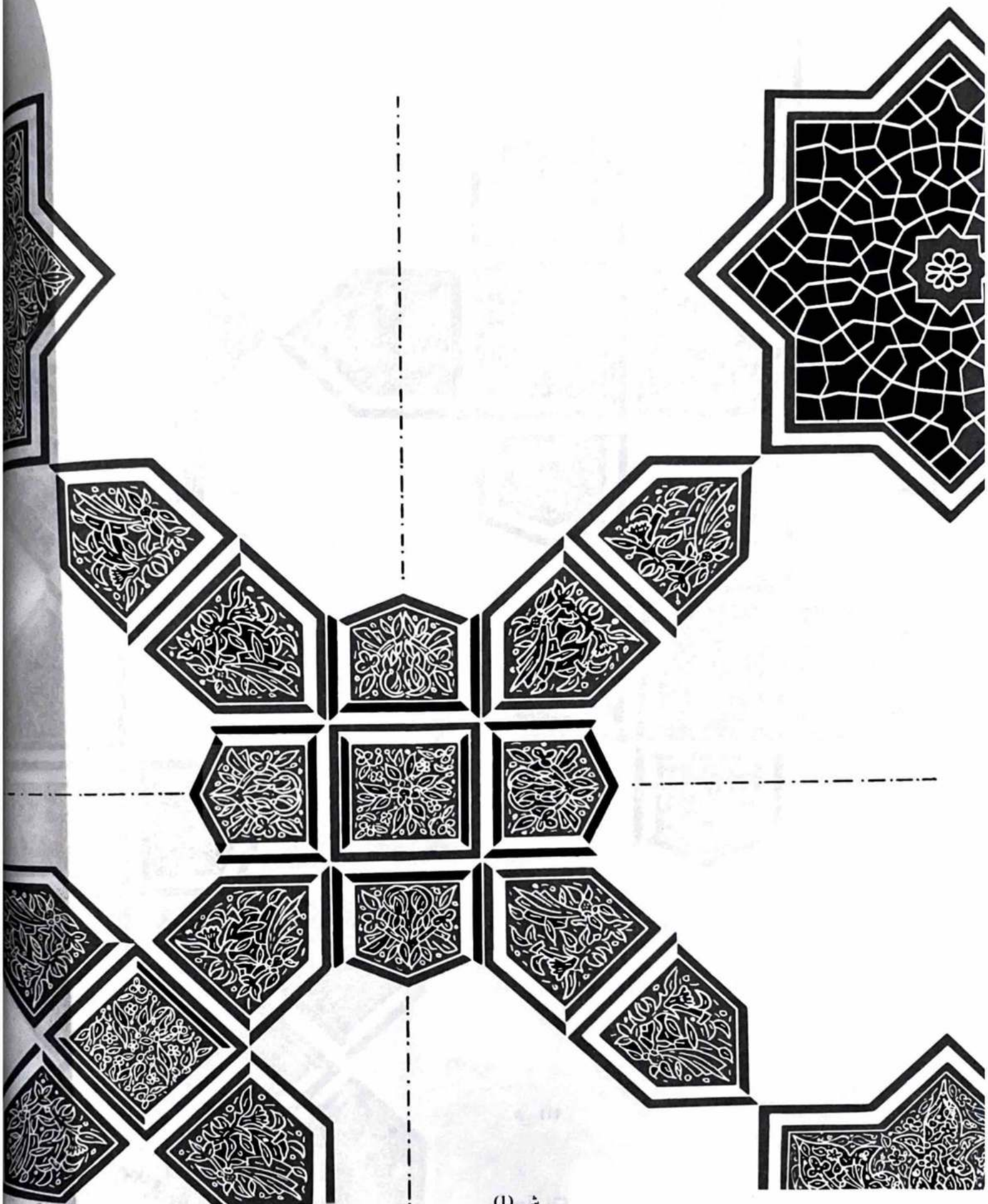

ش (1)

لوحة (8)

نتيجة للاقبال على إستعمالها الأمر الذي صبغها بعد ذلك بطابع خاص هو الطابع الاسلامي، ولقد إمتازت الفنون الاسلامية بالأشكال الهندسية ولاسيما في عصر المماليك بمصر، وكانت هذه الأشكال هي الاطارات التشكيلية الهندسية ذات الأشكال النجمية المتعددة والتي استخدمت في زخارف التحف الخشبية والنحاسية[1]، وقد وجدت الأشكال النجمية أيضاً في نوافذ الجامع الأموي بدمشق[2]، وفي حشوات حنية من تابوت الامام الشافعي من 574هـ (1174م)[3]، كما كانت الأشكال النجمية على درجة كبيرة من التطور عام 648-923هـ (1250-1517م) في العصر المملوكي بمصر[4]، وكانت بعض هذه الأشكال النجمية تشبه تلك التي في القصر العباسي والمستنصرية، كما وجدت أمثلة من بغداد قد نفذت بهذا الشكل المجرد من الأشكال النجمية والطبقية، ونستطيع أن نرى أنواعاً مختلفة منها ذات رؤوس متعددة منها الرباعية والخماسية والسداسية والسباعية والثمانية وذات العشر رؤوس، والاثنى عشر رأساً، وتمتد الخطوط من رؤوس الشكل النجمي لتتقاطع وتكون خلايا هندسية اخرى[5]، كما توجد هذه الأشكال في الاثار الباقية من الفترة العباسية المتأخرة والعصر المغولي[6]، الأشكال باللوحات رقم 11، 12، 13، 14، 15 لأشكال نجمية مختلفة.

وفي باب الظفرية ببغداد يوجد أقدم مثال عن الأشكال النجمية من أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجري (11-12م)[7]، ولقد تطورت الأشكال النجمية في الفترة العباسية المتأخرة وهي تتسم بالشبكية الهندسية المختلفة في تراكيبها[8]، لوحة 12 (شكل 2، 4)، لوحة 16 (شكل 5).

---

(1) حسن (زكي محمد): فنون الاسلام، الزخارف الهندسية والزخارف النباتية في الفنون الاسلامية، ص 248.

(2) الأعظمي (خالد خليل حمودي): المرجع نفسه، ص 130.

(3) حسن (زكي محمد): المرجع نفسه، ص 463.

(4) الأعظمي (خالد خليل حمودي): المرجع نفسه، ص 131.

(5) الأعظمي (خالد خليل حمودي): المرجع نفسه، ص 283.

(6) الأعظمي (خالد خليل حمودي): المرجع نفسه، ص 131.

(7) الأعظمي (خالد خليل حمودي): المرجع نفسه، ص 131.

(8) الأعظمي (خالد خليل حمودي)، المرجع نفسه.

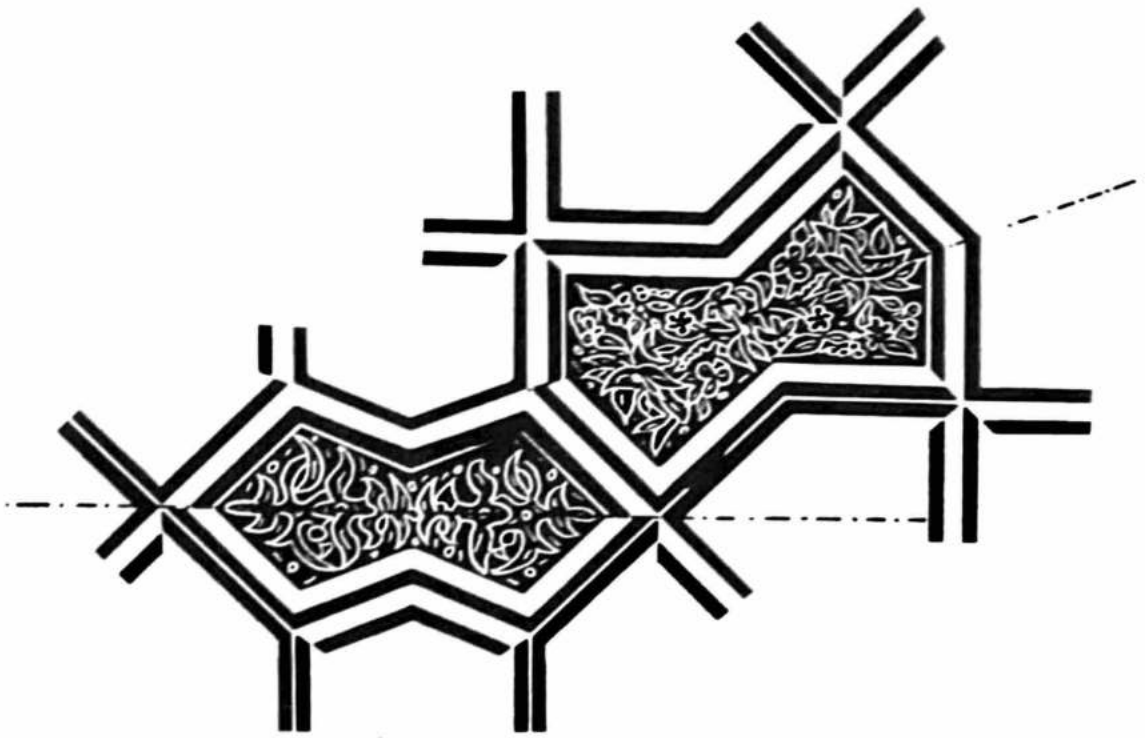

ش (1)

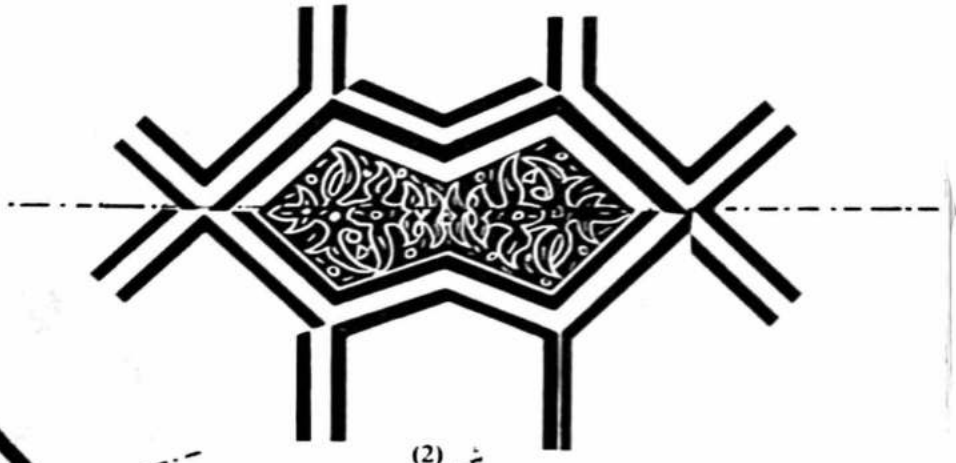

ش (2)

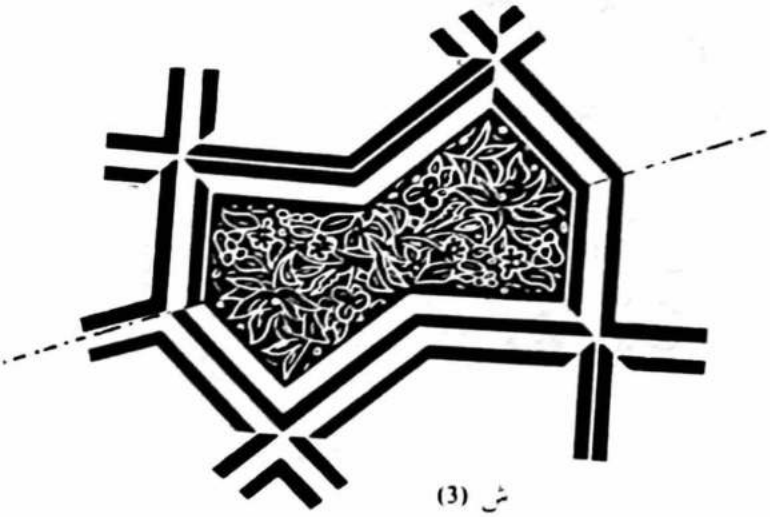

ش (3)

لوحة (9)

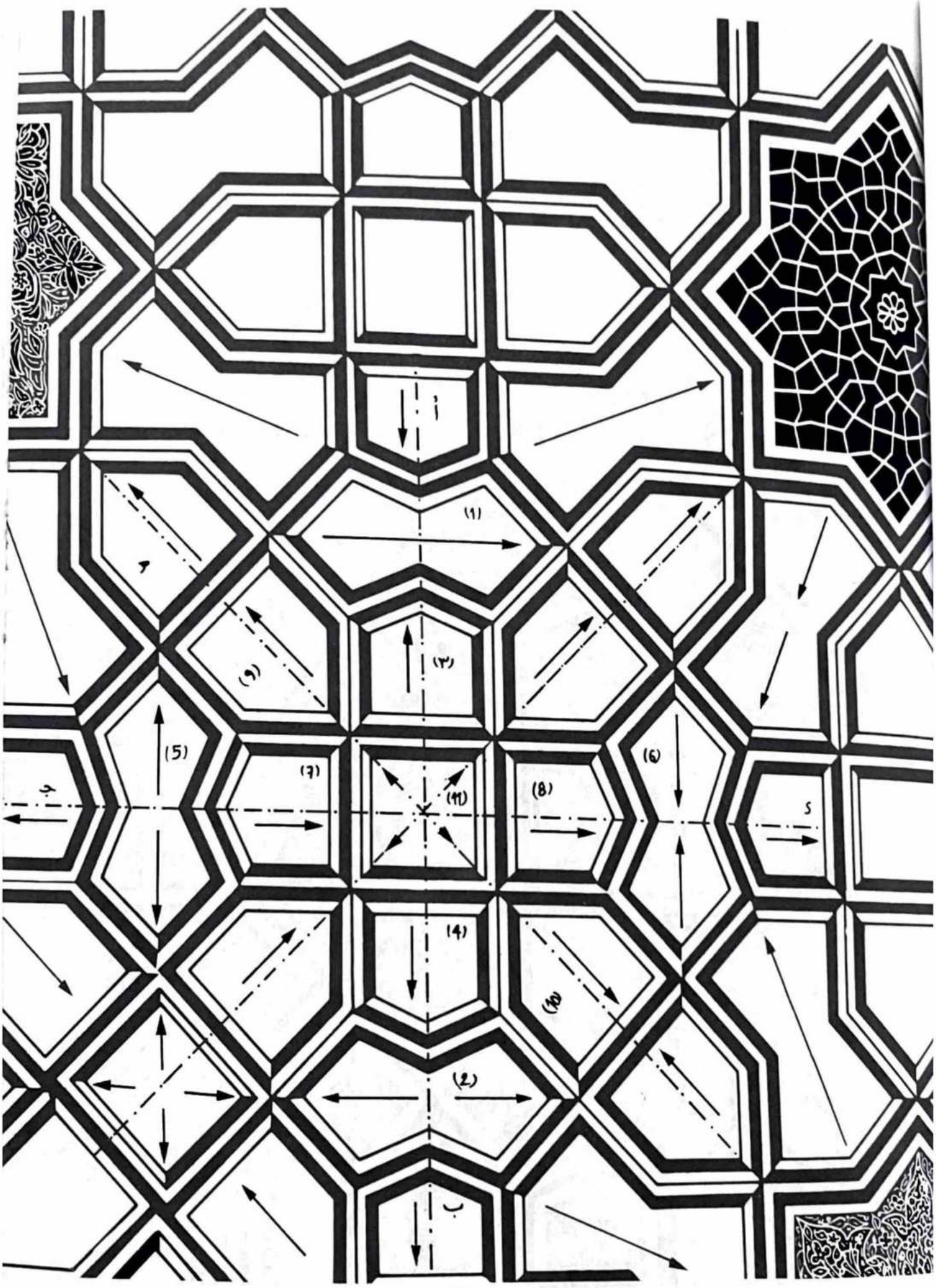

ش (1)

لوحة (10)

الدراسات التطبيقية التحليلية على شكل نجمي ذو ثماني رؤوس:

الشكل النجمي والهندسيات المحيطة به على جانب منبر محفور على الخشب في إيران بالقرن الخامس عشر، ومحفوظ بمتحف طهران للاثار[1]، وهو أساس موضوع البحث والذي مهدنا له مسبقاً بشرح مقتضب عن الاتجاهات والمذاهب الفنية التي تحيط به لتسهل علينا إستيعاب تلك الدراسات التطبيقية التحليلية الجمالية لهذا الشكل النجمي.

وقد وقع اختياري على هذا الشكل النجمي ذو الثماني رؤوس لما له من أهمية معمارية وفنية ولما يزخر به من علاقات تشكيلية هندسية تعيش بداخلها زخرفة من عناصر نباتية، هذه العلاقات التي تحوي في مضمونها كماً هائلا من ضروب التطبيقات الفنية المختلفة نظراً لاحتوائه على إتجاهات فنية متعددة.

فنجد الطبيعية في تناول الأوراق النباتية في أرضية الشكل النجمي في الوقت الذي نجد الواقعية تتمثل في العناصر النباتية التي تملأ أرضية الخلايا الهندسية، كما نلاحظ تصرف الفنان فيها لتطويعها لخدمة تلك الخلايا الهندسية المتوالدة ونرى التجريدية تتجسد في الاطارات التشكيلية الهندسية للخلايا المتداخلة والمتكاثرة، وحينما نجول بأنظارنا مع هذا الخضم من عمليات التداخل والتوالد والتكاثر، نرى ما ينتج عن ذلك من خلايا مألوفة وغير مألوفة، هذه الخلايا التي يقوم أساسها على التماثل مرة، وعدم التماثل مرة اخرى، ووجود الخلايا الهندسية ذات المحور الواحد وذات الأربعة محاور وذات الستة محاور، ومع أننا نجد التماثل في الخلايا الهندسية الأمر الذي تفقده الزخرفة النباتية التي تملأ خلفياتها فمرة تتماثل مع شبيهتها في الاتجاه وأحياناً تكون مخالفة وعكسية لها، وفي محاولتنا الالمام بطبيعة هذه الخلايا ونتيجة للاستغراق الكلي فيها للبحث عن مصادر تكوينها ومعايشة تراكيبها الهندسية الفنية تكون العين قد مرت بعناصر نباتية وخطوط مستقيمة وزوايا قائمة ومنفرجة وأشكالا ذات محاور أفقية وأخرى رئسية وظلالا ملازمة لها نتيجة الاضاءة الواقعة عليها، هذه الظلال التي تحدث في العين ديناميكية سريعة ومؤثرة ينتج عنها ما أسميه بالتداعب البصري والذي من شأنه أن يولد الانبهار، ذلك الذي يتجسد

---

(1) Gink Károly és Rubovszky Éva: *Apenzsa Müvészest Évezredei*. Budapest 1982. Fig. 103

ش (1)
نجمة ذات ثمانية رؤوس تحيط بها ثمانية أطباق سداسية الأضلاع.

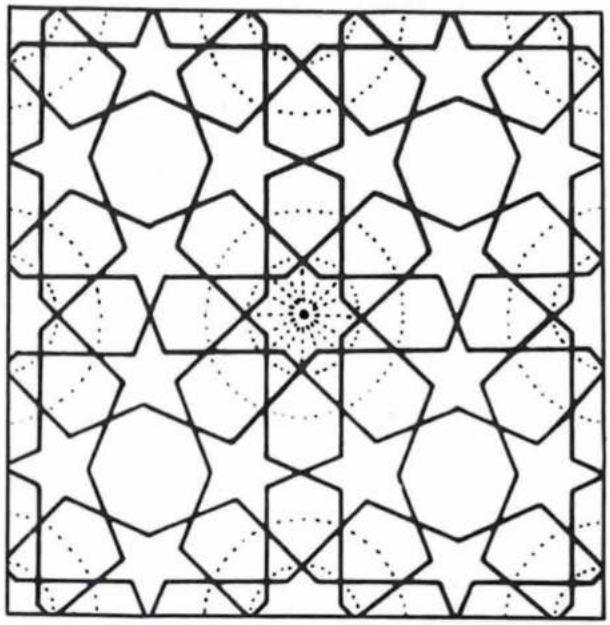

ش (2) أشكال سداسية منتظمة
تحيط بها مضلعات متعددة الرؤوس والزوايا.

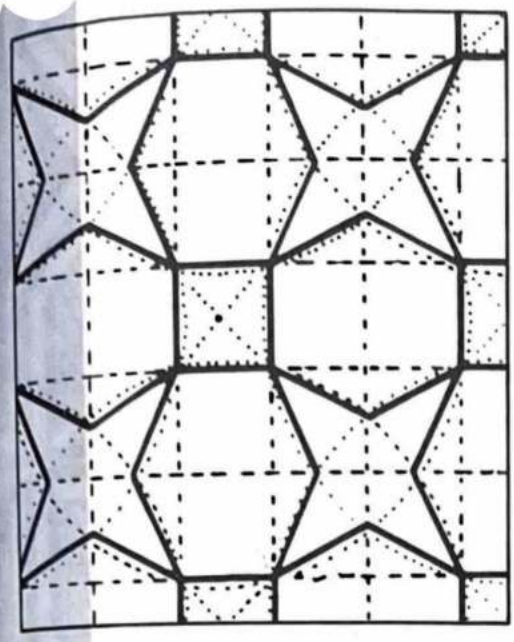

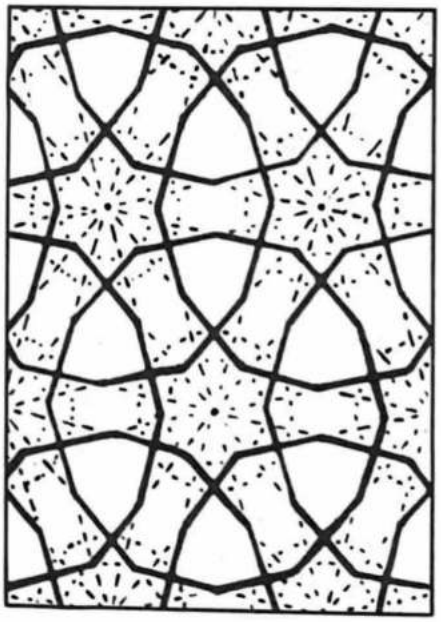

ش (3) نجمة سداسية تحيط بها ستة
أشكال هندسية ذات ثمانية أضلاع.

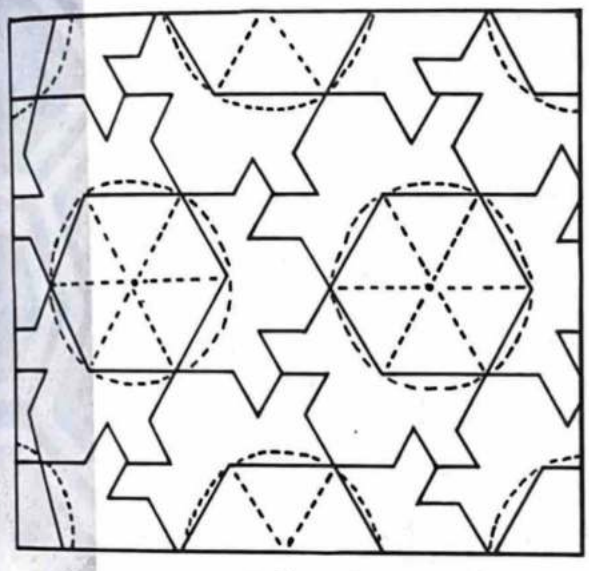

ش (4) نجمة رباعية الرؤوس تحيط بها
أشكال سداسية منتظمة، أربعة.

في فن الأدب أي الفن البصري، ذلك الفن الذي تؤثر مساحاته التشكيلية على حدقة العين والذي تلمسه بمجرد الرؤية (الشكل 5) لوحة 16.

والبحث يقسم هذه الأشكال الهندسية إلى خلايا هندسية مألوفة، وخلايا هندسية غير مألوفة وكلا منهما يشمل على خلايا كبيرة وخلايا صغيرة، وقد قصد استعمال كلمة خلية في البحث لأنه كلما تداخلت المساحات وتقاطعت الخطوط توالدت وتكاثرت أشكال هندسية أصغر نطلق عليها خلايا ومفردها خلية، وفي اللوحة العامة نلاحظ هذه الخلايا جميعها مجتمعة في بوتقة فنية لصهر الأشكال الهندسية والنباتية والتي يأخذ منها البحث ليعرضها على بساط التحليل.

والخلايا الهندسية الكبيرة وهي عبارة عن مستطيل مشطوف الأركان أو شكل مثمن يمتاز بالاستطالة وهذا الشكل غير مألوف هندسياً وهذه الخلية الكبيرة تنقسم إلى خلايا أصغر تتسم بالتماثل على محورها الوحيد وهو المحور العرضي، لوحة 3 (شكل 1)، أما (شكل 2) فهو مربع الشكل أركانه زاوية داخلية منفرجة ويقسم داخلياً إلى خلايا هندسية صغيرة وكل هذه الخلايا تقوم على التماثل الكامل وعلى جميع محاوره الأساسية والركنية ويتوسط هذا الشكل صليب، وفي اللوحة 4 (شكل 1) وهو شكل نجمي ذو ثمانية رؤوس وبداخله زخارف هندسية تمتاز بالاشعاع من المركز وبالمركز أيضاً شكل نجمي صغير من ثمانية رؤوس وحوله دائرة ويتكرر الشكل النجمي ولكنه بخلفيته من زخارف هندسية وان أساس هذا الشكل النجمي الثماني هو المربع بوضع أحد المحاور الرئيسية لأحد المربعين على أحد المحاور الركنية للمربع الاخر، لوحة 4 (شكل 2).

وأما الخلايا الهندسية الصغيرة وهي التي لا تنقسم بعد ذلك إلى خلايا أخرى واللوحة 4 (شكل 3) عبارة عن مربع يقع في مفترق الأشكال الهندسية ولذلك فإن زخارفه النباتية تبدأ نموها من مركز المربع وتأخذ في الانتشار، وأما (الشكلان 4، 5)، فهما متشابهان فكلاهما عبارة عن مربع ومثلث أصبحا خلية واحدة لعدم وجود الضلع المشترك بينهما، ولذلك فإنه لا يمكن اعتبارها خلية مألوفة، غير أن الفرق بين (شكلي 4، 5) هو أن القمة الهرمية (لشكل 4) = 90° والقمة الهرمية (لشكل 5) هي منفرجة، وفي (شكل 6، 7) فكلاهما عبارة عن الشكل الماسي مكرراً بوضع تماثلي ويكونا خلية واحدة ولكن الاختلاف بينهما هو أن (شكل 7)

ش (1) نجمة سداسية من تقاطع أشكال سداسية.

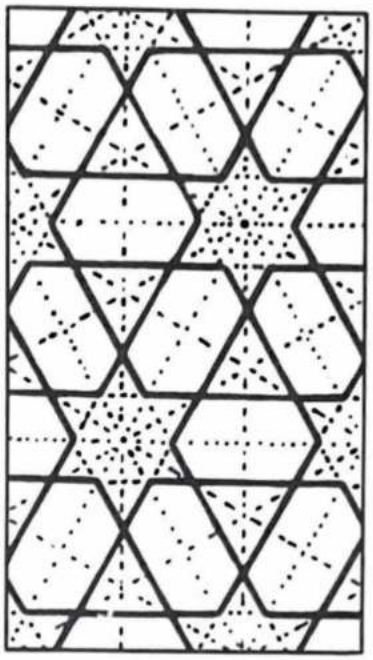

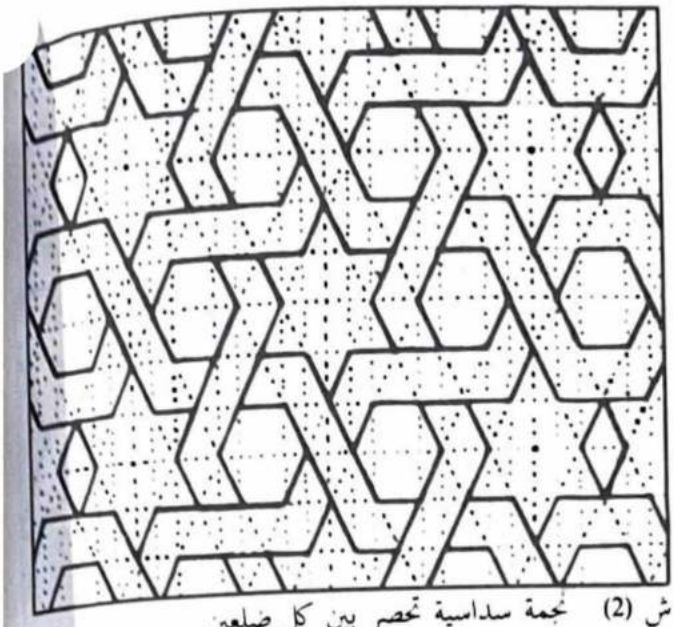

ش (2) نجمة سداسية تحصر بين كل ضلعين من أضلاعها شكلا سداسيا منتظما.

ش (3) نجمة سداسية تتكون من تقاطع أشرطة مزدوجة وتحيط بالنجمة ستة أشكال هندسية متشابهة.

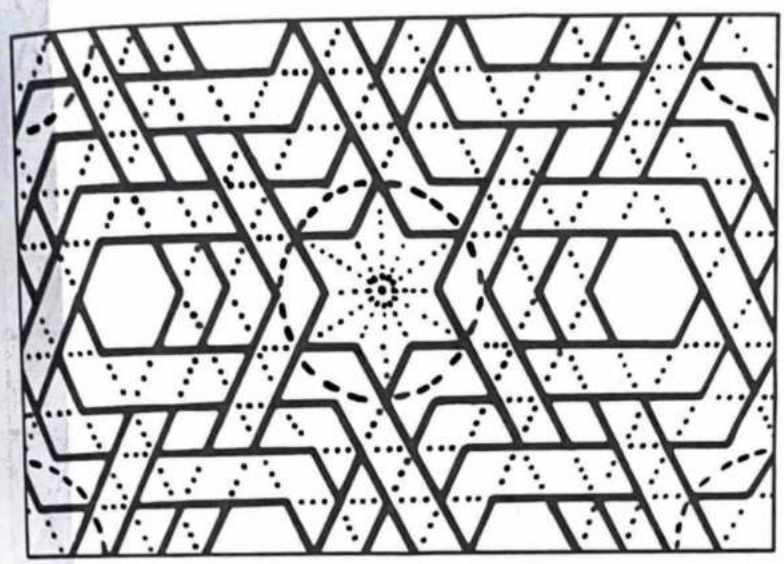

ش (4) نجمة سداسية يحيط بها مضلع نجمي الشكل.

ش (5) نجمة سداسية وفي وسط الوحدة الزخرفية تحيط بها ستة أشكال ذات أربعة مضلعات شبه مثلثة.

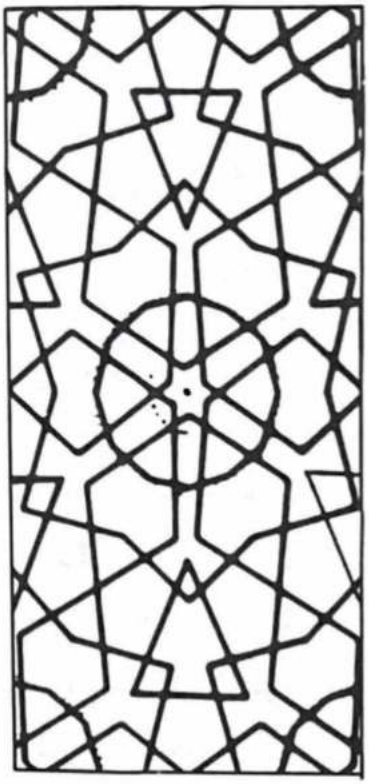

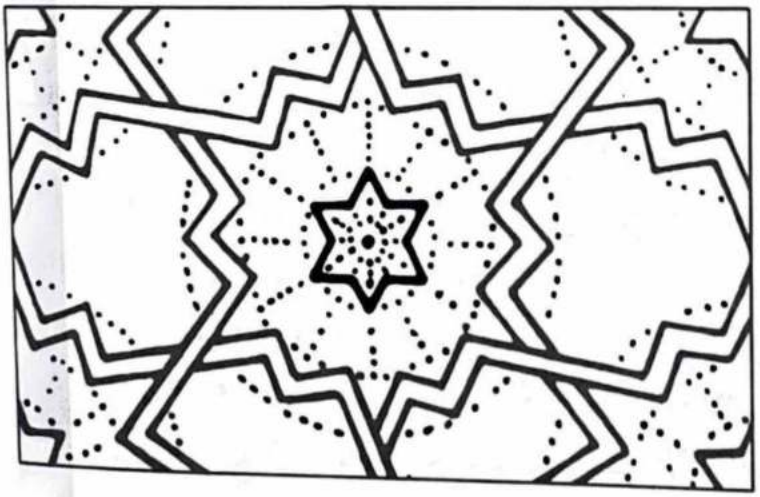

لوحة (13)

انحف من (شكل 6) وهذا لأن المحور الطولي (لشكل 6) يقع على منتصف زاوية منفرجة والمحور الطولي (لشكل 7) يقع على منتصف زاوية قدرها 90° وهذا مرجعه إلى تأثير كل من الخلايا الهندسية على الخلايا الاخرى في ناحية تكوينه الشكلي والجمالي.

وبما أن الخلايا الهندسية تقوم على التكاثر بطريقة تماثلية، فإن القيم الجمالية في هذه الأشكال ـ الخلايا ـ تتحقق بحذف خلية تارة وبإضافة خلية تارة اخرى، ويتوقف ذلك على أهمية تلك الخلية من الخلايا المضافة إليها أو المحذوفة منها وموقف هذا الحذف والاضافة من المحاور.

ولتطبيق ذلك فإنه إذا حاولنا أن نضيف إلى خليتين هندسيتين تتوافر فيهما القيم الجمالية في التوازن والمعايشة خلية ثالثة، نلاحظ أن تلك الاضافة ألفت هذه القيم الجمالية وطمستها كما في لوحة 5 (شكل 1) فإن الخليتين الهندسيتين على المحور الرأسي متكاملتان من الناحية الفنية المعمارية والزخرفية وبإضافة الخلية الثالثة الجانبية قد أخلت بالتوازن الموجود.

وهكذا أيضاً فإنه بإضافة خلية هندسية إلى خليتين آخرتين لا يتوافر فيهما التعادل الفني والجمالي يتحقق الجمال لهما والتوازن حيث أن هذه الاضافة قد خلقت محوراً للخلايا كلها جنحته للتماثل وهذا كما في لوحة 5 (شكل 2)، مع أنه لا يحدث ذلك في كل الحالات بدليل وجود علاقتين جميلتين لخليتين وحينما أضيفت ثالثة لم تقلل من شأنهما ولا تزيد كما في اللوحة 5 (شكل 3 أ، ب).

وكذلك الحال فإنه ليس من الضروري عند إضافة خلية إلى اخرتين لا يتوافر فيهما التوازن الفني أن تغير منه وتحيله إلى قيم جمالية كما في لوحة 5 (شكل 4).

وخلاصة ذلك أن الأشكال الهندسية في الزخرفة الاسلامية يتوقف جمالها الفني وتعادلها على أساس موقعها من المحاور الرأسية والأفقية والركنية.

وحينما ننظر إلى مثل هذه الخلايا نبادر فوراً بعمليات المقارنة والموازنة ونضيف ونحذف وننتقل بالجزء لنضيفه إلى أجزاء لنحصل على قيمة فنية نضيفها بالتالي إلى القيم الأخرى لنحصل بذلك على البناء الكلي.

ش (1) نجمة سداسية غير متساوية الأبعاد
تحيط بها ستة أطباق هندسية.

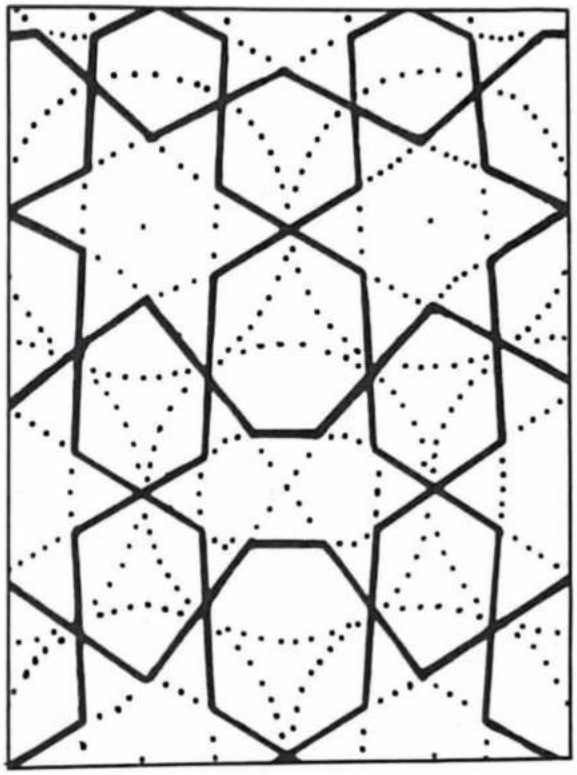

ش (2)
نجمة ثمانية تحيط بها ثمانية مضلعات شبه معينية تحيط
بها من الجانبين زوجان من أطباق سداسية الأضلاع.

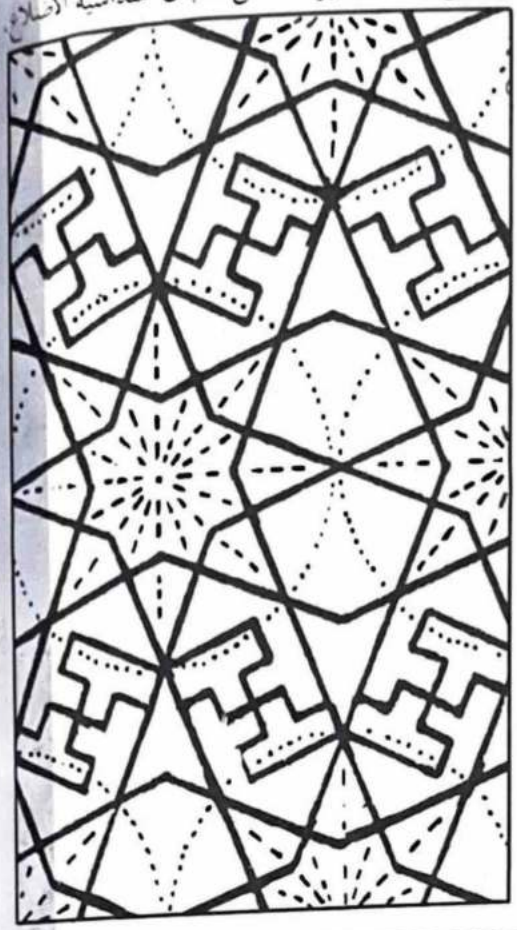

ش (3) نجمة ثمانية الرؤوس يحيط بجانبين من جوانبها مخمسان.

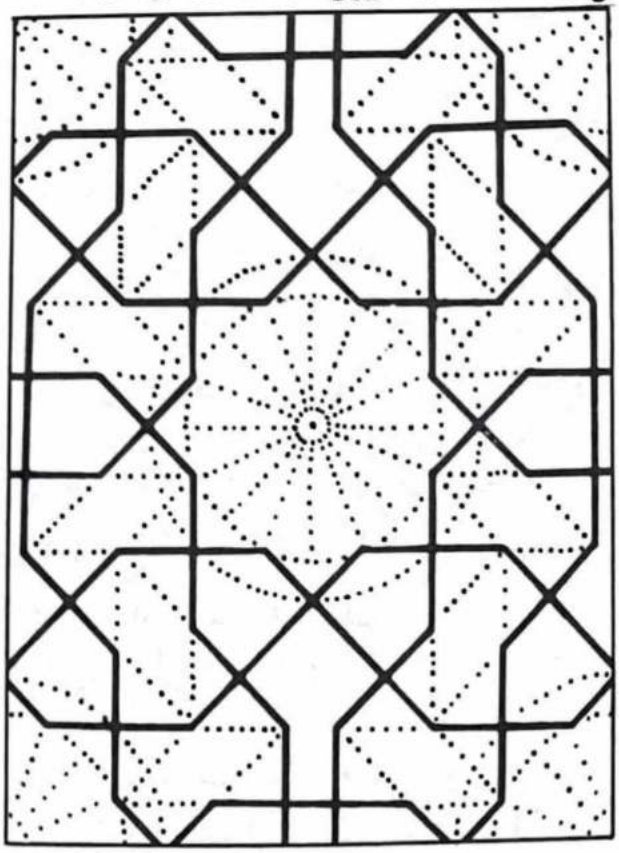

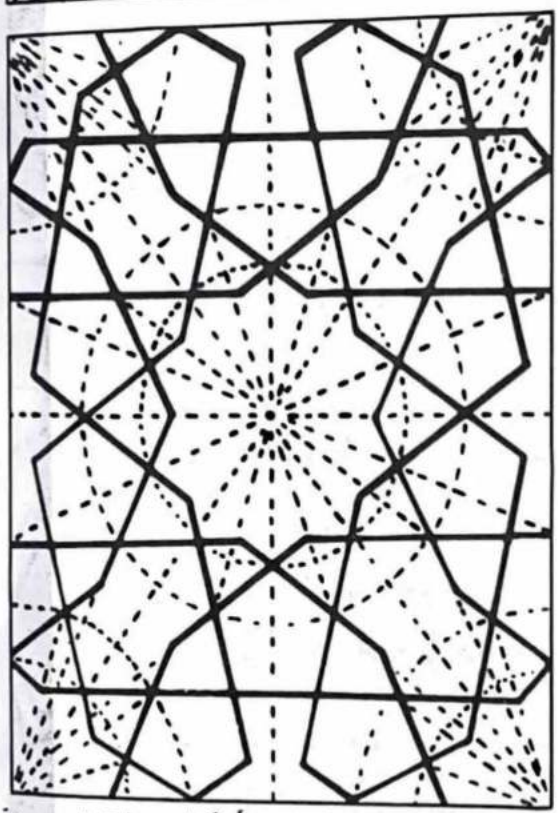

ش (4) نجمة ذات عشرة رؤوس تحيط بها أشكال مضلعة شبه معينية.

الشكل النجمي ذو الثماني رؤوس وشكل الصليب:

نلاحظ في هذه الخلايا أنه على المحاور الرأسية والأفقية الشكل النجمي وبين كل شكل نجمي وآخر يوجد صليب، ونلاحظ الشكل الكبير المربع والذي يقع على كل ركن من أركانه شكل نجمي والشكل العام ومكوناته هو الشكل النجمي ذو الثمانية رؤوس والصليب لوحة 7 (شكل 1) بل أكثر من ذلك فإن المربع يتوسطه صليب وحيث أن الشكل السابق لا يوجد طبق نجمي رابع فقد حل محله صليب.

إذاً هذا المربع قوامه ستة صلبان، فهنا يجب أن نوضح الصلة بين الشكل النجمي ذو الثمانية رؤوس والصليب تلك الصلة القوية، ويؤكد هذه الصلة أن الخلية الهندسية الناتجة عن أربعة أشكال نجمية متجاورة في شكل مربع وذات ثمانية رؤوس هي وحدة الصليب في الوسط كما في لوحة 6 (شكل 1) وهكذا العكس فإن الشكل الهندسي الناتج عن أربعة صلبان متجاورة في شكل مربع هو الشكل النجمي ذو الثماني رؤوس في الوسط كما في لوحة 6 (شكل 2).

أما على المحاور الركنية للمربع الذي تتوج أركانه الأشكال النجمية فنجد صليباً واحداً يقع على تقاطع المحورين وصليباً آخراً يقع في الركن الأسفل من الجانب الأيمن لشكل المربع ولذلك فإننا لا نجد الشكل النجمي الرابع، وأن الخلايا الهندسية على هذا المحور الركني بالذات لا تتسم بالسيمترية الكاملة ـ التماثل الكامل ـ كما في لوحة 8 (شكل 1).

وإذا تعرضنا للخلايا الهندسية التي تتكون منها الصلبان نجد منها ثلاثة هي:

1 ـ الصليب الذي يتوسط الشكل العام وبالأخص يتوسط الأشكال النجمية، فهو يمتاز بالتماثل الكامل في الحدود الخارجية لخلاياه ويقع على أربعة محاور وهذا كما في لوحة 6 (شكل 4).

2 ـ أن أطراف الصليب الهرمية المتصلة برؤوس الشكل النجمي مدببة بزاوية قدرها 90° بعكس الاخرى المنفرجة كما في لوحة 6 (شكل 3).

3 ـ إن الصليب الموجود في مربع الشكل النجمي غير الموجود في التصميم نهاياته الهرمية كلها زاوية 90° كما في لوحة 6 (شكل 5).

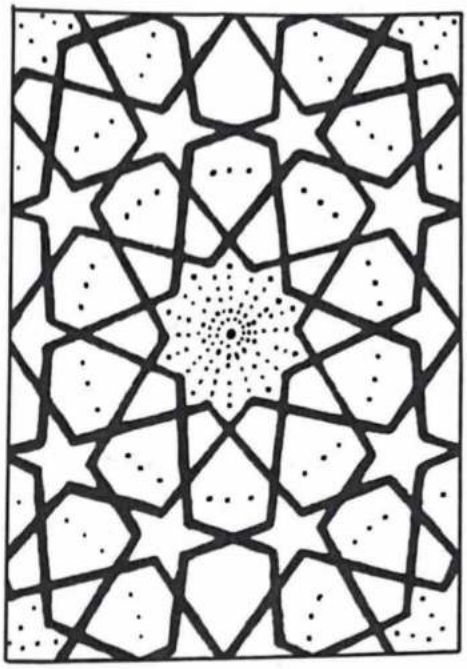

ش (4) نجمة ذات عشرة رؤوس تحيط بها مضلعات شبه معينية تحصر بينها أطباقاً.

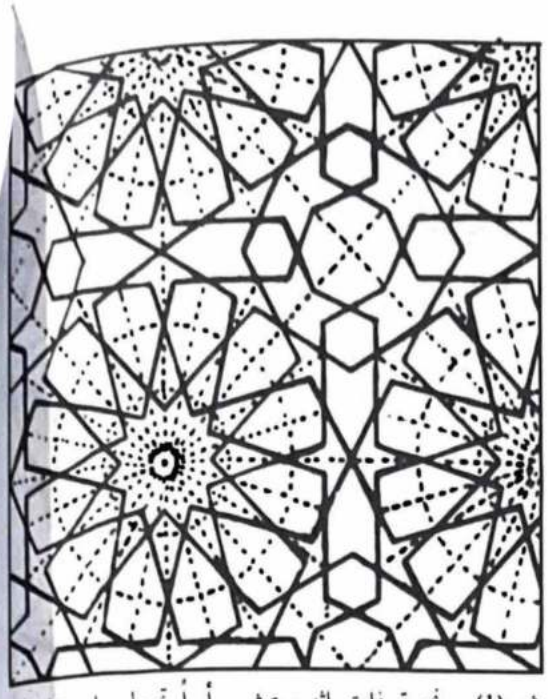

ش (1) نجمة ذات إثنى عشر رأساً تحيط بها مضلعات شبه معينية عددها إثنى عشر ضلعاً يلي ذلك إثنى عشر طبقاً سداسياً.

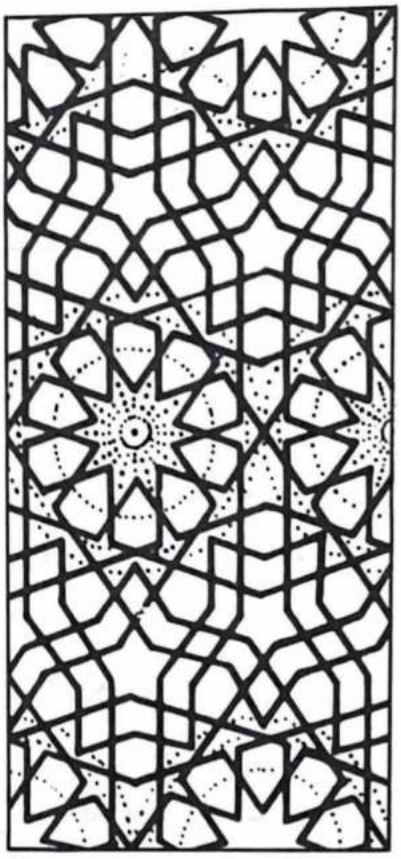

ش (3) نجمة ذات عشر رؤوس يحيط بها أطباق سداسية مختلفة الأضلاع.

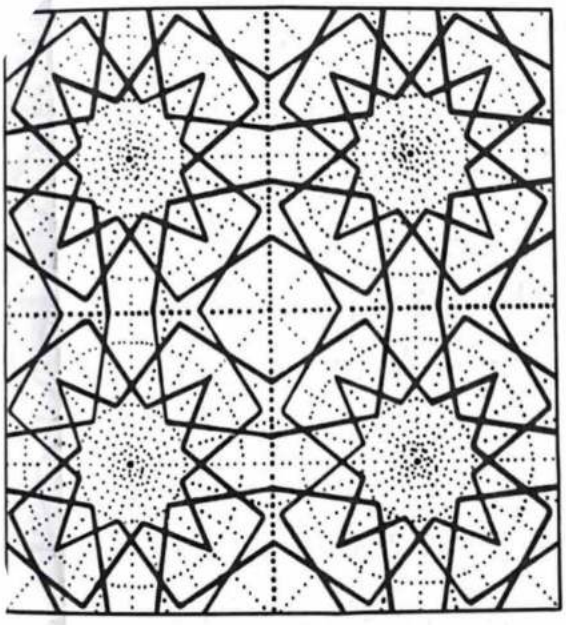

ش (2) نجمة ذات إثنى عشر رأساً يحيط بها مضلعات شبه معينية عددها أثنى عشر.

لوحة (15)

التماثل وتعويض النقص الجمالي:

إن المشكلة هنا تكمن في كسر القصور الجمالي الذي أحدثته التراكيب الهندسية وتعويض النقص الجمالي، فإذا نظرنا إلى لوحة 9 (شكل 1) نجد خليتين متشابهتين في الشكل ولكن إحداهما تكبر الأخرى، والعجيب في هاتين الخليتين أنهما متجاورتان وبينهما ضلع مشترك والذي يكون مع ضلع آخر مماثل له زاوية قدرها 90°، وذلك الضلع نفسه يكون مع ضلع آخر في الخلية الأكبر زاوية منفرجة، إن العلاقة الجمالية بين الخليتين غير جميلة وهذا من وجهة النظر لعلاقة كل خلية بالاخرى على حده، ولكن الذي يخفي هذا النقص الجمالي هو تكرار هاتين الخليتين بشكل تماثلي، وتركيبي، وبهذا يبعد عنا موضوع المقارنة المباشرة، ويجعل منها مجاميع خاصة بها تتعايش وتتعادل مجتمعة مع غيرها من الخلايا.

كما أننا نلاحظ ضيق الخلية الأصغر للأسباب الاتية:

1 ـ نهايات المحور الطولي لهذه الخلية يقع في منتصف زاوية قائمة.

2 ـ تقع نهايات المحور الطولي على نقاط تقاطع متعامدة.

كما أنه لا يمكن التعديل من هذه الخلية لتكون متعادلة مع الاخرى في الشكل والمساحة لأن الخلية بحدودها ومحاورها تختلف في نقاط وقوعها، وإذا تناولنا الخلية الهندسية الأكبر في المساحة نجد أن المحور الطولي لهذه الخلية لا يقع على نقاط التقاطع المتعامد والذي يصنع زاوية قدرها 90° كما في الخلية الأصغر، ولكن المحور يقع في منتصف زاوية منفرجة.

والخلاصة أن التراكيب الهندسية تتقاطع وتتداخل محدثة زوايا قائمة وزوايا منفرجة الأمر الذي يشكل العامل الأساسي في تحديد ملامح الخلايا الهندسية وتحديد مساحاتها المختلفة.

ديناميكية الأشكال الهندسية والعناصر النباتية:

لقد تناولنا مشاكل التماثل وما يحققه من تشكيلات للعلاقات الهندسية دون وقوع إضاءة طبيعية كانت أم صناعية، هذه الاضاءة التي تغير من وضع الأشكال المجسمة وسطوحها، ولأضرب مثلا لذلك بأن يرجى من القارىء النظر إلى لوحة 4 (شكل 1) ومحاولة إستيضاح العناصر الزخرفية الهندسية داخل الشكل

ش (1) نجمة ذات أثنى عشر رأساً يحيط بها أثنى عشر مضلعاً شبه معيني.

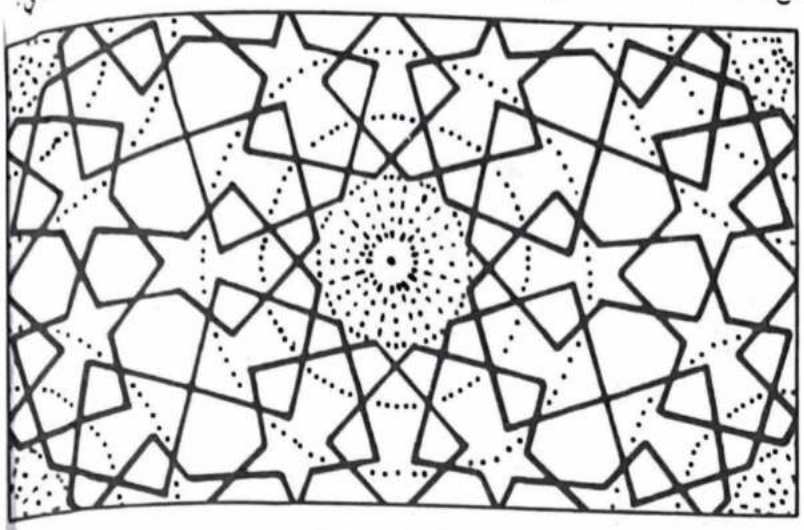

ش (5) مضلع ذو ثلاث أقسام مروحي الشكل ينتهي كل قسم منه بمخمس منتظم.

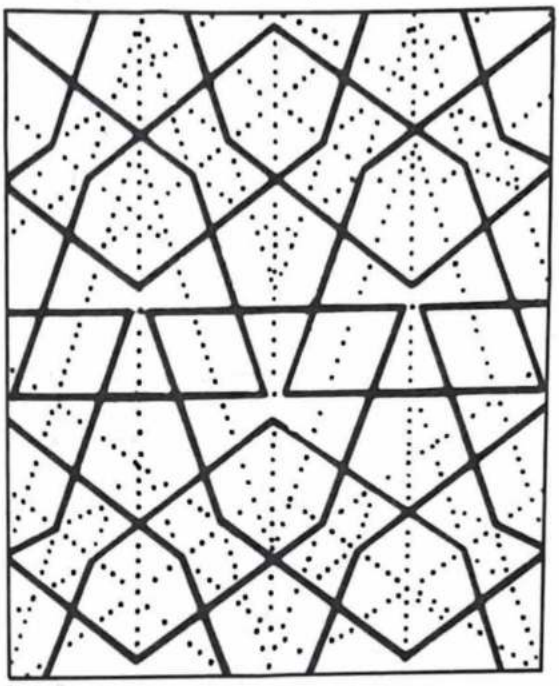

ش (3) نجمة رباعية الرؤوس يحيط بها أربعة مضلعات سداسية متشابهة.

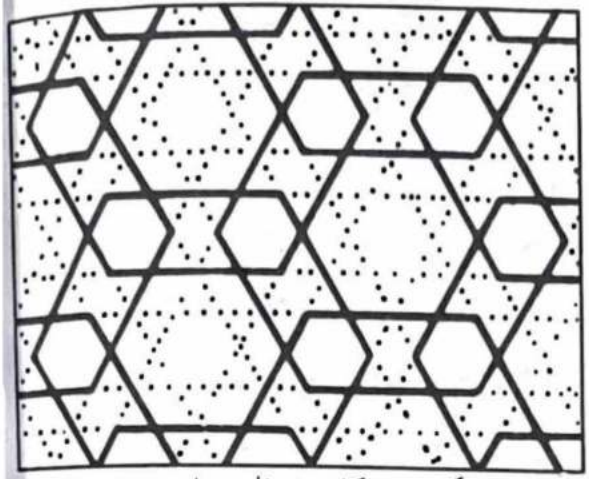

ش (4) شكل يقوم كله على المسدسات.

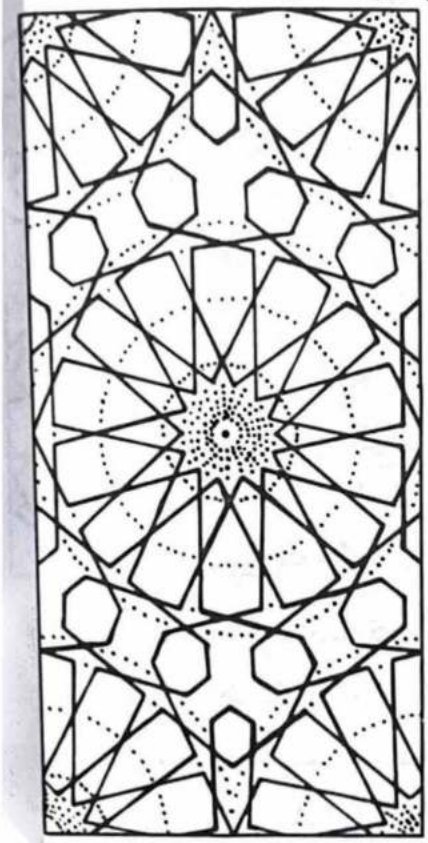

ش (2) نجمة ذات أربعة عشر رأساً تحيط بها مضلعات معينية يحيط بها أطباق سداسية.

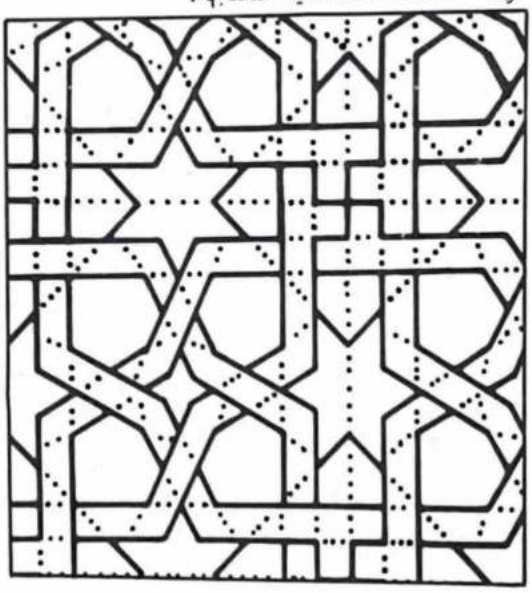

النجمي البارزة منها والغائرة ثم بعد ذلك يقلب الشكل رأساً على عقب سيتضح العكس فوراً أن البارز أصبح غائراً، والغائر أصبح بارزاً.

وإذا كنا قد أثبتنا ذلك فإنه من السهل علينا أن نطبقها على أعمالنا الفنية والمتعلقة خصوصاً ببحثنا وهي كل العناصر الهندسية والنباتية وما يصحبها من ظلال نتيجة تلك الاضاءة المؤثرة وسيؤكد لنا ذلك الاتي:

1 ـ إن الأشكال التي تتسم بالتماثلية في علاقاتها الهندسية والتي وظفت من أجل المساحة المفروضة وما تحتويه هذه الأشكال من عناصر نباتية قد صممت خصيصاً لتعيش في المساحة الداخلية لها تلعب الاضاءة معها دوراً هاماً ومؤثراً بإحداث الظلال، وكلما كثرت الخلايا الهندسية وعناصرها الزخرفية، كلما زادت درامية تلك الظلال وديناميكيتها.

2 ـ إن الظلال تؤكد ما فوقها من أشكال سواء كان خطياً أو مساحة بها زخارف نباتية أو هندسية دقيقة.

وإذا كنا قد لاحظنا ذلك التطبيق واضحاً جلياً في الأشكال الهندسية البحتة والتي إنتشرت في أرضية الشكل النجمي باننا نجده أيضاً عند الزخارف النباتية الموجودة في كل خلية هندسية، وأحب أن أعلل لماذا ظاهرة تأكيد الظل لما فوقه من أشياء، وهذا لأننا نرى الظل ونحن واقفين أمام الشيء.

إذاً توصلنا هنا إلى سر ديناميكية الزخارف الهندسية والنباتية، ويتضح أكثر وأكثر يجب أن نرى ماذا تصنع هذه التصميمات للزخارف النباتية التي وجدت لتعيش بداخل تلك الخلايا الهندسية، فسنجد أن في الوقت الذي تأخذ فيه الخلية الهندسية إتجاهها نجد ما بداخلها من عناصر نباتية في إتجاه مضاد، وإذا رضينا بواقعها على أن نرى ما يتماثل معها من خلية هندسية مقابلة لها نجد العكس في زخارفها النباتية.

وهكذا تظل العين في صراع مع هذه الخلايا الهندسية وموقفها من التماثل ومن عدمه، وإذا تحقق التماثل في الخلايا الهندسية نجد عدمه في إتجاهات نمو العناصر النباتية تلك الاتجاهات التي تتسم مرة بالاتجاه الواحد واحياناً يبدأ الاتجاه من منتصف الخلية في اتجاهين مضادين ومرة يتقابل الاتجاهان في منتصف الخلية.

والبحث يناقش وحدة هندسية كبيرة ذات خلايا هندسية متعددة متكاملة

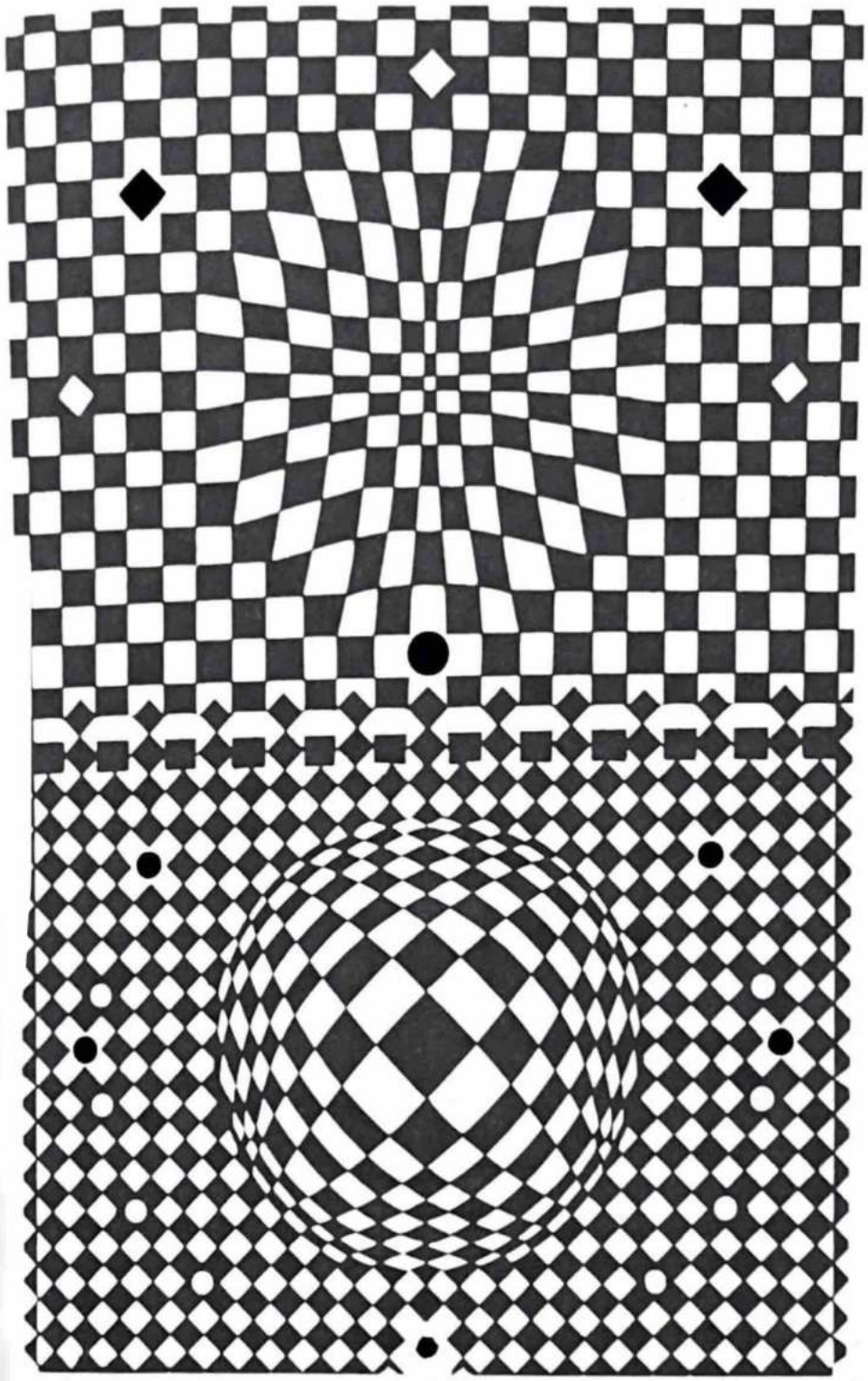

ش (1)

لوحة (17)

التماثل مربعة الشكل ذات زوايا ركنية داخلة وذات أربعة محاور ركنية يتوسطها شكل صليب يقع على تلك المحاور يوجد بهذا الشكل من كل نوع أربعة خلايا ما عدا الخلية المركزية فهي الوحيدة من نوعها، والتماثل موجود في أشكال الخلايا ومساحاتها وينعدم فيما بداخلها من الزخارف النباتية التي حادت عن التماثل، وإن الأسهم الموضحة داخل الخلايا توضح إتجاه العناصر النباتية وفي اللوحة 10 (شكل 1) نلاحظ الاتي:

1 ـ الخلايا الواقعة على المحور الركني أ ـ ب:

خلية رقم 1 ـ يوضح السهم سير نمو النبات في إتجاه واحد طولي من أقصى الخلية إلى أقصاها.

خلية رقم 2 ـ الزخرفة النباتية تبدأ من منتصف الخلية في إتجاهين متضادين.

خلية رقم 3 ـ إتجاه الزخرفة النباتية في تماثل مع الخلية رقم 4.

خلية رقم 4 ـ اتجاه الزخرفة النباتية في تماثل مع الخلية رقم 3.

2 ـ الخلايا الواقعة على المحور الركني جـ ـ د:

خلية رقم 5 ـ تبدأ الزخرفة النباتية من منتصف الخلية في إتجاهين متضادين.

خلية رقم 6 ـ نجد هنا إتجاه نمو الزخرفة النباتية على عكس الخلية رقم 5 حيث تبدأ من الأطراف وتلتقي في الوسط.

خلية رقم 7 ـ يبدأ النمو من الزاوية التي تقع على محور الخلية ثم ينتشر.

خلية رقم 8 ـ يبدأ النمو في إتجاه الخلية رقم 7.

3 ـ الخلايا الواقعة على المحور الرأسي هـ ـ و:

خلية رقم 9، 10 ـ نجد أن هاتين الخليتين متماثلتين في الشكل وضعهما والزخرفة النباتية فيهما تبدأ من الزاوية التي تقع على محور الخلية وتأخذ في الانتشار لتملأ مساحتها.

وهكذا يمكن تتبع إتجاه نمو الزخارف النباتية داخل الخلايا الهندسية وما تزخر به من إتجاهات متعددة حينئذ نستطيع أن نحس بالصراع الفني الدائر بين عناصر

الشكل النجمي وعناصره الزخرفية.

ومما تقدم وبعد تناولنا لموضوع الشكل النجمي وصلته بالأشكال الهندسية والنباتية وهذا الصراع الفني القائم بين ما يشتمل عليه من علاقات تشكيلية مقننة واتجاهات فنية مضادة قد توصلنا إلى النتائج الاتية:

أهمية شكل المربع في الهندسيات المعمارية والزخرفة الهندسية الاسلامية في تحقيق القيم الجمالية والمثالية.

دخول العناصر الزخرفية النباتية ووظيفتها الجادة في تحويل الشكلين الهندسيين إلى خلية واحدة هو من أسس الخلق والتصميم وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الفنان على مستوى الخلق.

إن الأشكال الهندسية في تراكيبها يؤثر كل منها على الاخر في عملية توالد الخلايا الهندسية المألوف منها وغير المألوف.

إن إضافة الخلايا الهندسية بعضها البعض تحقق جمالا تارة في الشكل وتفقده جماله تارة أخرى، وهذا كما يحدث في عمليات توالد بعضها من البعض، وإن قانونها الجمالي هو محاورها الهندسية واتجاهاتها البنائية كأعمدة أساسية تحفظ توازنها.

إن الشكل النجمي ذا الثمانية رؤوس وثيق الصلة الهندسية بالصليب وإن كلا منهما ينتج الاخر.

الزوايا القائمة والمنفرجة التي تحدثها التراكيب الهندسية هي مصدر تشكيل الخلايا الهندسية وهي التي تفصل بين مساحاتها الصغيرة والكبيرة.

إن الظلال تؤكد ما فوقها من أشكال قوامها الخط أو المساحة.

وبعرض هذه النتائج الفنية والتي هي كامنة في ثنايا الشكل بل أكثر من ذلك ينطوي عليه الشكل نفسه من قضايا فنية وجمالية، أصل إلى نهاية البحث آملا أن يكون التحليل العلمي هو نصب أعيننا دائماً للفنون ذلك البحر الذي تسبح فيه الفلسفة الجمالية والنظريات العلمية.

د. أنور طاهر رضا*

غياب طلبة كلية التربية في جامعة البصرة

1 ـ المقدمة:

كانت كلية التربية للسنة الدراسية 1977-1978 تمثل أضخم الكليات الثمانية التي كانت تشكل كليات جامعة البصرة، ورغم أن هذه الكلية كانت جديدة مقارنة بكليات الجامعة الأخرى، وأنها تتضمن ثلاث سنوات دراسية، إلا أن عدد الطلبة الذين كانوا يداومون فيها يعكس الجانب البارز في ضخامة هذه الكلية، إذ كان هناك أكثر من ألفين طالب وطالبة موزعين على ثمانية أقسام، وهي كما يأتي:

1 ـ قسم اللغة العربية.
2 ـ قسم اللغة الانكليزية.
3 ـ قسم الجغرافية.
4 ـ قسم التاريخ.
5 ـ قسم الرياضيات.
6 ـ قسم الفيزياء.
7 ـ قسم الكيمياء.
8 ـ قسم علوم الحياة.

كان نظام الدوام في الكلية فصلياً، تحدد فيه من قبل الاقسام المعنية مواد دراسية ثابتة يدرسها الطالب في كل فصل دراسي، كانت نسبة الطالبات في هذه الكلية تمثل أكثر من الثلث بقليل، بينما يمثل الطلاب حوالي الثلثين، تظهر أعداد الطلبة في الجدول رقم (1).

---

* محاضر بقسم الدراسات التربوية والنفسية، كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس.

جـدول رقـم (1)
اعداد طلبة كلية التربية في جامعة البصرة للعام الدراسي 1977-1978

الأقسام	السنة الأولى			السنة الثانية			السنة الثالثة			المجموع العام		
	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع
الرياضات	43	14	57	62	31	93	71	38	109	176	83	259
الفيزياء	48	18	66	74	28	102	81	24	105	203	70	273
الكيمياء	52	18	70	63	40	103	73	28	101	188	86	274
علوم الحياة	37	25	62	49	43	92	65	37	105	151	105	256
اللغة العربية	31	13	44	46	22	68	53	35	88	130	70	200
اللغة الانكليزية	59	39	98	73	40	113	52	34	86	184	113	297
الجغرافية	39	12	51	58	33	91	72	36	108	169	81	250
التاريخ	42	25	67	69	26	95	48	39	87	159	90	249
المجموع العام	351	164	515	494	263	757	515	271	786	1360	698	2058

2 ـ مشكلة غياب الطلبة:

لقيت مشكلة غياب الطلبة في الجامعات العراقية اهتماماً جدياً من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولغرض الحد من هذا الغياب فقد اصدرت الوزارة تعليمات جديدة اعتباراً من سنة 1977-1978 الدراسية، تضمنت هذه التعليمات خفض نسبة الغياب المسموحة للطالب في المواد الدراسية، إذ كانت هذه النسبة

في الفترة السابقة 25% من الساعات المخصصة، غير أن الوزارة قررت خفضها إلى 15% من الساعات المخصصة للمواد، وبذلك أصبح الطالب يغيب في مادة دراسية معينة 15% من الساعات المخصصة لها معرضاً لعقوبة الرسوب في هذه المادة بموجب هذه التعليمات.

لم تتخذ عقوبة الرسوب مرة واحدة، وإنما مرت بمراحل، فكانت هناك عقوبات اخرى اخف منها، فكانت عقوبة التنبيه توجه إلى الطالب عندما يغيب 5% من الساعات، وتليها عقوبة الانذار عندما يصل الغياب 10% من الساعات.

لم يكن أمر حصر غياب الطلبة في كلية التربية بجامعة البصرة أمراً هيناً، فقد كلفت به هيئة تتضمن عدداً من الموظفين برئاسة معاون العميد لشؤون الطلبة، وشرعت عمادة الكلية بتوجيه العقوبات المختلفة للطلبة بشكل منتظم، وكانت هذه المشكلة جديرة بالبحث والدراسة للتعرف على جوانبها المختلفة.

3 ـ اهداف البحث:

استهدف البحث الحالي ما يأتي:

أ ـ التعرف على حجم غياب الطلبة ممثلا بـ :

1 ـ عدد ونوع العقوبات الموجهة إلى الطلبة.

2 ـ عدد المواد الدراسية التي وجهت فيها العقوبات.

ب ـ مقارنة العقوبات الموجهة إلى الطلبة بناء على المراحل الدراسية التي ينتمون إليها.

جـ ـ مقارنة العقوبات الموجهة إلى الطلبة بناء على الأقسام التي ينتمون إليها.

د ـ مقارنة العقوبات الموجهة إلى الطلبة حسب الجنس.

4 ـ اجراءات البحث:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على القرارات التي صدرت من عمادة كلية التربية بجامعة البصرة في الفصل الثاني من السنة الدراسية 1977-1978، والتي وجهت فيها العقوبات المختلفة للطلبة، إذ تم تنظيم ذلك حسب الأهداف التي رسمت للبحث.

5 ـ النتائج ومناقشتها:

أ ـ حجم غياب الطلبة:

1 ـ نوع العقوبة:

وجهت (1251) عقوبة إلى طلبة كلية التربية في مختلف الأقسام والمراحل، وبذلك تكون نسبة الطلبة الذين وجهت إليهم هذه العقوبات حوالي 61% من طلبة الكلية، ويتبين أن هذه النسبة إنما تمثل أكثرية الطلبة، وهي نسبة جديرة بالبحث والاستقصاء.

على أن العقوبات الموجهة إلى الطلبة اختلفت في طبيعتها من حيث الدرجة، فقد كانت هناك بالمجموع (1251) عقوبة تنبيه وجهت إلى الطلبة في كلية التربية، لان هذه العقوبة توجه إلى الطلبة قبل ان توجه إليهم العقوبات الاخرى التي تعتبر عادة أشد منها، أما عقوبة الانذار فإنما وجهت إلى عدد من هؤلاء الطلبة الذين وجهت إليهم عقوبة التنبيه، وكان عددهم (369) طالباً وطالبة، ويمثل هذا العدد حوالي 2% من الطلبة في الكلية، بينما وجهت عقوبة الرسوب إلى (37) طالباً وطالبة، يمثلون حوالي 0,2%، تظهر تفاصيل نوع العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية ونسبها المئوية في الجدول رقم (2).

جـدول رقـم (2)

عدد العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية ونسبها المئوية

نوع العقوبات	عدد العقوبات	النسبة المئوية
التنبيه _____	1251	0,607
الانذار _____	369	0,161
الرسوب _____	37	0,017

وعند الامعان في طبيعة العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية بسبب غيابهم في مادة دراسية واحدة أو أكثر يتبين أن نسبة كبيرة من الطلبة وجهت إليهم

عقوبة التنبيه، بينما انخفضت هذه النسبة في حالة عقوبة الانذار، وانخفضت بدرجة أكبر في حالة عقوبة الرسوب، ويبدو مما سبق أن عدداً كبيراً من الطلبة الذين وجهت إليهم العقوبات لم يجدوا بأساً من أن توجه إليهم عقوبة التنبيه، وكانت هذه العقوبة تذكيراً لهم على أن الأمر قد يستفحل فيما إذا استمروا على هذه الشاكلة، فحرصوا بذلك على الدوام دون السماح لعقوباتهم من أن تشتد، وهذا ما حصل أيضاً بالنسبة للطلبة الذين وجهت إليهم عقوبة الانذار، فحرصوا على الدوام دون السماح لعقوباتهم أن تصل إلى درجة الرسوب، وكانت نسبة ضئيلة جداً ممن تعرضوا إلى عقوبة الرسوب في مادة دراسية واحدة أو أكثر.

2 ـ عدد المواد الدراسية التي وجهت فيها عقوبات للطلبة:

لقد اظهرت النتائج أن ثلث طلبة كلية التربية وجهت إليهم عقوبة ما في المواد، إذ انخفضت إلى حوالي سبع طلبة الكلية في مادتين دراسيتين، وإلى أكثر من عشر الطلبة في ثلاث مواد دراسية أو أكثر، تبدو تفاصيل العقوبات الموجهة إلى الطلبة في المواد الدراسية في الجدول رقم (3).

جـدول رقـم (3)

عدد العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية في المواد الدراسية ونسبتها المئوية

عدد المواد	عدد العقوبات	النسبة المئوية
مادة واحدة _____	698	0,339
مادتان _____	304	0,147
ثلاث مواد فأكثر _____	249	0,120

إن ارتفاع نسبة العقوبات الموجهة إلى الطلبة بسبب غيابهم في مادة دراسية واحدة إلى ثلث الطلبة، وانخفاضه إلى نصف ذلك في مادتين دراسيتين، وإلى أقل من ذلك في ثلاث مواد دراسية أو أكثر إنما يعكس أن بعض الطلبة يرون أنه

لابأس من أن توجه إليهم العقوبات في مادة دراسية واحدة، طالما أن ذلك لن يؤدي إلى إعادتهم للسنة الدراسية حتى وإن كانت العقوبة رسوباً إذا نجحوا في المواد الدراسية الاخرى، غير أن المسألة تكون أكثر خطورة عندما توجه العقوبة في مادتين أو أكثر، فيلتزمون بالدوام والانتظام.

ب ـ عقوبات الطلبة حسب المرحلة الدراسية:

لقد أظهرت نتيجة التحليل أن ثلث الطلبة في السنة الأولى وجهت إليهم العقوبات بسبب غيابهم، وتضاعفت هذه النسبة في السنة الثانية، وارتفعت مرة أخرى في السنة الثالثة إلى ما هي أقل من ثلاثة أرباع الطلبة، تظهر تفاصيل العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية حسب السنوات المختلفة ونسبها المئوية في الجدول رقم (4).

جـدول رقـم (4)
العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية حسب السنوات المختلفة

السنة	عدد العقوبات	عدد الطلبة	النسبة المئوية
الأولى ـــــــ	172	515	0,33
الثانية ـــــــ	515	757	0,68
الثالثة ـــــــ	564	786	0,72

أظهرت نتائج الاختبارات أن الفرق بين نسبة العقوبات في السنة الأولى ونسبة العقوبات في السنة الثانية كان ذا دلالة إحصائية، وكان الفرق بين نسبة العقوبات في السنة الأولى ونسبة العقوبات في السنة الثالثة ذا دلالة إحصائية أيضاً، غير أن

الفرق بين نسبة العقوبات في السنة الثانية ونسبة العقوبات في السنة الثالثة لم يكن ذا دلالة إحصائية، كما يظهر ذلك في الجدول رقم (5).

جـدول رقـم (5)
مقارنة بين عقوبات طلبة المراحل المختلفة

المـرحـلـة	قيمة ت	الـدلالـة الاحصائية
الأولى والثانية _____	12,290	0,001
الأولى والثالثة _____	13,895	0,001
الثانية والثالثة _____	1,714	غ. د.

كان المتوقع أن يكون طلبة المراحل اللاحقة أكثر إلتزاماً بالدوام، وذلك بحكم الغربلة التي يتم فيها رسوب وتسرب الطلبة الذين يتكرر غيابهم في المرحلة الأولى، على أن الطلبة الذين يقدمون من المرحلة الثانوية يبدو أنهم أكثر إلتزاماً من غيرهم على الدوام والانتظام، وكلما قضوا فترة أطول في الحرم الجامعي تعلموا طرائق في التهرب من الدوام، فالحرية التي تمنح للطلبة في الحرم الجامعي تستخدم في غير موقعها، أضف إلى ذلك أن الطلبة إنما يتعلمون أساليب التهرب من زملائهم الطلبة الاخرين.

جـ ـ غياب الطلبة بناء على أقسامهم:

لقد تباينت نسب غياب الطلبة بناء على الأقسام التي ينتمون إليها، وقد تراوحت هذه النسبة بين 45% و74%، وتظهر تفاصيل غياب الطلبة في الأقسام المختلفة في الجدول رقم (6).

جـدول رقـم (6)
عقوبات الطلبة حسب أقسام الكلية التي ينتمون إليها

القسم	عدد العقوبات	عدد الطلبة	النسبة المئوية
الرياضيات	116	259	0,45
الكيمياء	155	274	0,57
الفيزياء	137	273	0,50
علوم الحياة	171	256	0,67
اللغة العربية	130	200	0,65
اللغة الانكليزية	178	297	0,60
التاريخ	184	249	0,74
الجغرافية	180	250	0,72

ويبدو من الجدول السابق أن نسب الغياب العالية تظهر في أقسام كالتاريخ والجغرافية وعلوم الحياة واللغة العربية واللغة الانكليزية، بينما تنخفض هذه النسبة إلى حد ما في أقسام اخرى كالرياضيات والفيزياء.

لقد تباينت من جهة اخرى نسب غياب طلبة الأقسام العلمية عن نسب غياب الأقسام الأدبية، إذ مال طلبة الأقسام الأدبية إلى غياب أكثر من طلبة الأقسام العلمية، وكان الفرق بينهما ذا دلالة إحصائية، كما يظهر ذلك في الجدول رقم (7).

جـدول رقـم (7)
غياب الطلبة حسب الأقسام العلمية والأدبية

الأقسام	عدد العقوبات	عدد الطلبة	نسبة الغياب	قيمة (ت)	الدلالة الاحصائية
العلمية ـــ	579	1062	0,55	5,578	0,001
الأدبية ـــ	672	996	0,67		

إن نسب الغياب العالية في الأقسام الأدبية قد ترجع إلى حقيقة مفادها أن الطالب في هذه الأقسام يستطيع أن يتابع دراسته بالعودة إلى المذكرات أو الكتب المقررة، في حين أن ذلك يصعب كثيراً في الأقسام العلمية كالرياضيات والفيزياء، يظهر الاستثناء الموحيد الذي يشذ عن الأقسام العلمية في قسم علوم الحياة الذي ترتفع فيه نسبة الغياب، ويبدو أن التفسير السابق ينطبق إلى حد ما على هذا القسم أيضاً رغم طبيعته العلمية.

د ـ غياب الطلبة حسب الجنس:

لقد تباينت نسبة غياب الطلبة بناء على جنسهم، ويبدو أن هذه النسبة إرتفعت لدى الطلاب منه لدى الطالبات وبدلالة إحصائية، كما يظهر ذلك في الجدول رقم (8).

جـدول رقـم (8)
العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية حسب الجنس ونسبها المئوية

الجنس	عدد العقوبات	عدد الطلبة	النسبة المئوية	قيمة (ت)	الدلالة الاحصائية
الطلاب ـــ	1035	1360	0,50	17,349	0,001
الطالبات ـ	216	698	0,11		

قد تفسر هذه النتيجة بأن الطلاب في المجتمع الجامعي أكثر تحرراً من الطالبات ذلك لأن المجتمع الكبير يضع قيوداً أكبر على الاناث منه على الذكور، وقد تعلمت الطالبة نتيجة لذلك الطاعة والالتزام للعادات والتقاليد والقوانين التي تصون ذلك، فكانت بذلك احرص على الدوام من زميلها الطالب.

6 ـ الخلاصة والاستنتاجات:

لقد ظهر من نتائج تحليل العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية في جامعة البصرة بسبب غيابهم عن حضور المحاضرات أن نسبة كبيرة من الطلبة وجهت إليهم هذه العقوبات التي تراوحت بين التنبيه والانذار والرسوب، كانت عقوبة التنبيه الخفيفة أكثر من عقوبة الانذار، وهذه الأخيرة أكثر من عقوبة الرسوب، إذ حرصت نسبة كبيرة من الطلبة الذين وجهت إليهم العقوبات على عدم السماح لعقوباتهم من أن تشتد، وكانت نسبة 15% من قانون الغياب المسموح ذات فائدة كبيرة في التقليل من غياب الطلبة، ولربما لو خفضت هذه النسبة إلى 10% لحرص الطلبة على عدم السماح لغيابهم من أن يصل إلى هذه النسبة لكي لا يتعرضوا إلى الرسوب.

لقد زادت نسبة غياب الطلبة كلما تقدموا في مراحلهم الدراسية، وكان المفروض أن يكون الأمر على العكس منه، قد يعزى ذلك إلى تأثير الزملاء الاخرين، ويؤيد هذا الأمر تحليل طبيعة العقوبات، إذ أن معظم العقوبات الموجهة إلى طلبة

المراحل المتقدمة هي من نوع العقوبات الخفيفة، بعكس طلبة المرحلة الأولى التي وجهت إليهم النسبة الكبيرة من العقوبات الشديدة، إنه لأمر مؤسف حقاً أن يكون تأثير الطلبة في بعضهم البعض أكبر من تأثير الجامعة عليهم.

ويبدو من التحليل أيضاً أن معظم العقوبات وجهت إلى الطلبة في مادة دراسية واحدة، وانخفضت النسبة في مادتين دراسيتين، ثم انخفضت مرة اخرى في ثلاث مواد دراسية، قد ينبع هذا الأمر من عدم ملاءمة مواعيد المواد الدراسية لهؤلاء الطلبة وخاصة الساعات الصباحية المبكرة، أو أن الطلبة يكرهون المدرس ومادته، فيتعمدون الغياب في هذه المادة، وجدير بالذكر أن هذه الحالات لا تحصل دائماً، وقد يرى الطالب بأن العقوبة في مادة دراسية واحدة، حتى وأن اشتدت، ليست مهمة إلى درجة كبيرة طالما أنها لا تؤدي إلى إعادة سنة.

مال طلبة الأقسام العلمية إلى الحرص على الدوام والانتظام أكثر من طلبة الأقسام الأدبية، ورغم ذلك فإن غياب طلبة الأقسام العلمية كان عاليا وخاصة في قسم علوم الحياة، إن المسألة الخطيرة التي تجلب النظر أنه إذا كانت هناك مواد دراسية يستطيع الطلبة أن ينجحوا فيها دون حضور المحاضرات، فما الفائدة إذاً من المحاضرات التقليدية، وصرف الأموال الكبيرة من أجل إقامتها؟ إن التقنيات التربوية تعطي حلولا جدية جديرة لحل هذه المشكلة، وقد تحررت هذه الحلول من حضور المحاضرات التقليدية، وكان نمط التعليم مستقلا، تميز في التعليم المبرمج وخطة كيلر والجامعة المفتوحة.

حرصت الطالبات على دوام أكثر إنتظاماً من الطلاب، فسرت هذه النتيجة بالقيود التي وضعها المجتمع عليهن أكثر مما فعل ذلك مع الذكور، إن الطلاب أساءوا في استخدام الحرية الممنوحة لهم من المجتمع.

نقترح إجراء دراسات اخرى تبحث في الجوانب المختلفة لموضوع غياب الطلبة، ولاسيما الأسباب التي تدفع الطلبة إلى الغياب عن المحاضرات.

المصادر:

1 ـ جامعة البصرة ـ كلية التربية ـ شؤون الطلبة (1978)، احصائية باعداد طلبة كلية التربية للعام الدراسي 1977-1978 موزعين حسب الأقسام

والمراحل والجنس، (مطبوعة ومسحوبة على آلة السحب).

2 ـ جامعة البصرة ـ كلية التربية ـ شؤون الطلبة (1978)، قرارات العقوبات الموجهة إلى الطلبة بسبب غيابهم في بعض المواد الدراسية، (مطبوعة ومسحوبة على آلة السحب).

3 -Guilford, J.P.; and Fruchter, B. (1978) Fundamental Statistics in Psychology and Education. Tokyo: McGraw-Hill. P. 159-161.

ملحق رقم (1)

تفاصيل العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية في جامعة البصرة

الأقسام	العقوبة	المرحلة الأولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة				المجموع	
		عدد المواد			عدد المواد			عدد المواد				عدد المواد	
		1	2	3 فأكثر	1	2	3 فأكثر	1	2	3 فأكثر		2	3 فأكثر
الرياضيات	تنبيه	7	2	—	21	8	3	60	7	3	32	17	6
	انذار	7	3	—	15	1	—	23	—	—	1	4	—
	رسوب	6	—	—	—	—	—	6	—	—	—	—	—
الكيمياء	تنبيه	9	4	—	28	12	4	67	16	4	30	32	8
	انذار	8	1	3	14	10	—	29	1	2	7	12	5
	رسوب	—	—	2	—	—	—	—	—	—	—	—	2
الفيزياء	تنبيه	—	1	1	24	5	4	45	18	14	21	24	19
	انذار	4	—	2	13	4	2	34	5	2	17	9	6
	رسوب	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
علوم الحياة	تنبيه	13	3	1	17	7	3	60	22	29	30	32	33
	انذار	4	—	—	10	—	1	32	5	3	18	5	4
	رسوب	—	—	5	—	—	—	—	—	—	—	—	5

تابع ملحق رقم (1)

تفاصيل العقوبات الموجهة إلى طلبة كلية التربية في جامعة البصرة

الأقسام	العقوبة	المرحلة الأولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة			المجموع		
		عدد المواد			عدد المواد			عدد المواد			عدد المواد		
		1	2	3 فأكثر	1	2	3 فأكثر	1	2	3 فأكثر	1	2	3 فأكثر
اللغة العربية	تنبيه	5	3	1	18	12	8	21	9	16	44	24	25
	انذار	4	—	—	9	3	4	7	2	7	20	5	11
	رسوب	—	—	1	—	—	—	—	—	—	—	—	1
اللغة الانجليزية	تنبيه	14	2	—	27	27	13	27	14	5	68	43	18
	انذار	—	—	—	22	5	3	9	6	1	31	11	4
	رسوب	—	—	1	—	—	—	—	—	2	—	—	3
التاريخ	تنبيه	10	1	—	25	21	16	25	16	8	60	38	24
	انذار	4	—	—	18	5	6	8	5	6	30	10	12
	رسوب	—	—	9	1	—	—	—	—	—	1	—	9
الجغرافية	تنبيه	12	2	5	21	15	14	28	14	24	61	31	43
	انذار	5	1	—	10	2	2	11	3	1	26	6	3
	رسوب	—	—	6	1	—	1	—	1	1	1	1	8
المجموع العام	تنبيه	70	18	8	181	107	65	214	116	103	465	241	176
	انذار	36	5	5	111	30	18	78	27	22	225	62	45
	رسوب	6	—	24	2	—	1	—	1	3	8	1	28
مجموع المجاميع		112	23	37	294	137	84	292	144	128	698	304	249

يوسف حسين بادي*

دراسة نحوية
عرض وتحليل لقضية الاعراب وما دار حولها من جدال في القديم والحديث

لا أحد يمكنه ان ينكر ما للنحو العربي من دور هام في المحافظة على اللغة العربية وما له من أهمية على العلوم اللغوية إذ ما من شك أن هذه العلوم على عظم شأنها واختلاف موضوعاتها لا يستطيع أي باحث ان يصل إلى فهم اسرار واستخلاص نتائجها إلا إذا كان مسلحاً بقسط وافر من علم النحو لأنه هو البوابة الأولى وإلى جميع العلوم الاسلامية والعربية.

ومما يؤكد لنا هذه الحقيقة أن علم النحو كان من اسبق العلوم العربية نشأة فلقد عرفه الناس وشغلوا بمسائله من القرن الأول الهجري وصنفوا في بعض قواعده الكتب قبل أن تظهر سائر العلوم الاخرى من فقه وأصول وبلاغة ونقد وأدب وتاريخ إلى غير ذلك من العلوم التي ظهرت بعد نضوج التفكير وازدهار الحضارة، لكل هذا تضافرت جهود العلماء السابقين على جمع أصوله وتثبيت قواعده وبذلوا في سبيلها ما يملكون، فقد تحملوا المعاناة الشديدة والحياة القاسية وخرجوا إلى الأعراب في الصحراء وأخذوا عنهم اللغة السليمة ثم استقرءوا كل ما سمعوه وخرجوا من ذلك بنتائج مهمة، هذه النتائج تكمن في قوانين تأليف الكلام في اللغة العربية الفصحى وقد أطلقوا على هذه القوانين علم النحو.

وتشير مصادر تاريخ اللغة العربية أن من أهم الاسباب التي دفعت العلماء إلى وضع علم النحو هو الخطأ في الاعراب وقد عرف هذا الخطأ لدى المتكلمين باللغة العربية منذ القرن الأول الهجري، وقد قال أبوالطيب اللغوي في كتابه مراتب النحوين «واعلم ان أول ما اختل من كلام العرب واحوج إلى تعلم الاعراب لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام»

---

* محاضر، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس.

فقد روينا أن رجلا لحن بحضرته فقال «ارشدوا أخاكم فقد ضل»[1]، ويقصد أبوالطيب باللحن: الخطأ في نطق حركات الاعراب التي تلحق اخر الاسم عند تركيبه في جملة مفيدة، اذ من المعلوم أن الاسم إذا ركب في جمله تختلف الحركه التي تلحق آخره وفقا للمعنى المراد منه، فتارة يكون مرفوعا وتارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا، كأن تقول مثلا: حضر محمدٌ، واحضرت محمداً، وحضرت مع محمدٍ، فمحمدٌ، في الجمل الثلاثة قد اختلفت الحركات التي على الدال في آخره فهي في الاولى رفع لانه فاعل، وفي الثانية نصب لانه مفعول، وفي الثالثة جر لأنه مضاف إليه، وهكذا يجب أن ينطق آخر الاسم فإذا نطق شخص بالمرفوع منصوباً سمي لحناً ويقال للمتكلم لحن في كلامه، وهذه القواعد الدقيقة والتي تستدعي شدة الانتباه والملاحظة كان العرب ينطقون بها بسليقتهم وبفطرتهم التي طبعوا عليها دون أن يتعلموها أو يضعوا لها قانوناً، وقد ظلوا محافظين على هذه السليقة سليمة مدة من الزمن بدأت من العصر الجاهلي واستمرت في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وفي عصر الخلفاء الراشدين من بعده، وما وقع من اللحن في هذا العصر كان قليلا جداً، ولكن بمرور الزمن واختلاط العرب بغيرهم كنتيجة للفتوحات الاسلامية التي كان من آثارها امتزاج الشعب العربي بغيره من شعوب البلدان المفتوحة التي لم تكن تعرف العربية، فأثر هذا الاختلاط على اللسان العربي وضعفت السليقة العربية شيئاً فشيئاً، وترتب على هذا انتشار اللحن بين الناس وعم الخاصة والعامة حتى اصبحوا يعدون من لا يلحن عداً، وقع هذا في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني وهو عصر ازدهار الدولة الأموية التي وصفها بعض المؤرخين بأنها عربية أعرابية، وقد وقف خلفاؤها وقوفاً صلباً في مواجهة تيار اللحن يعاضدهم في ذلك الجَمّ الغفير من العلماء وأهل الغيرة على اللغة العربية، وكانت لهم وسائل كثيرة لمعالجة هذا الداء الذي سرى في جسم اللغة العربية وتسربت عدواه إلى القرآن الكريم، وكان في مقدمة هذه الوسائل وضع علم النحو وعلم الصرف، وكانت مباحث علم الصرف منحصرة في دراسة الابنية، أما علم النحو فقد شملت مسائله ومباحثه عدة قضايا مهمة جداً بالنسبة لحياة اللغة، وفي

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جـ 2، ص 396.

مقدمة هذه القضايا قضية الاعراب وغيرها كالتقديم والتأخير والنفي والتعجب وربط الجمل ونستطيع أن نقول إن علم النحو يبحث في جميع القضايا التي تتعلق بقوانين تأليف الكلام، ومنذ أن ظهر علم النحو عرفه الناس انكب العلماء على دراسته وتبسيط قواعده، وتعاقب طوائف النحويين جيلا بعد جيل وبذلوا قصارى جهدهم وأفنوا اعمارهم في تهذيب مسائله وتيسير قواعده حتى وصلوا به إلى الغاية من حيث الاتقان والتنظيم والتبويب وقدموه للأجيال التي أتت بعدهم عذباً فراتاً وكل هذا يحملنا على الاعتراف لهم بالجميل واسداء الثناء لهم ولسنا مغاليين وإنما هو الانصاف والاعتراف بالفضل لذويه.

النحو في العصر الحديث:

في عصرنا الحاضر تغيرت نظرة الناس إلى علم النحو واختلفت اختلافاً كبيراً، فقد ازدراه الناس وعدوه من العلوم المتخلفة ووجدوا في مسائله شيئاً من الصعوبة عز عليهم فهمها فوصفوها بالتعقيد، وقام كثير من الباحثين بدراسات متعددة حوله، فابرزوا من عيوبه ما كان مخفياً وأظهروا من مساوئه ما كان مستوراً، وهذه العيوب أو المساوىء كما يقولون هي في الواقع منحصرة في تعدد الاراء النحوية حول القضية الواحدة، فكتب النحو مملوءة بهذه الخلافات النحوية التي قد تصل أحياناً إلى عشرة آراء في المسألة الواحدة، وهذا يؤدي إلى بلبلة الفكر وصعوبة الفهم، ومن أجل ذلك اعتبرها الدارسون في العصر الحديث عيوباً تضيع من خلالها الفائدة المرجوة من دراسة النحو تزيد من صعوبة فهمه واتخذ البعض منها سبيلا إلى النيل من النحاة القدامى والانتقاص من حقهم واتهمهم بالتقصير وتضييع وقتهم في أمور لفظية لا تخدم اللغة، وفي رأينا أن الخلافات النحوية ليست عيوباً بالنسبة للنحاة القدامى ولا يحق لمنصف أن يعتبرها منقصة تقلل من قيمة النحويين وما تركوه من تراث ونرى انهم محقون في ذكر هذه الاراء لأنهم في سبيل وضع قواعد اللغة، وهذا يستدعي صحة الرواية والتحقق منها، وقد ترد في المسألة الواحدة عدة روايات مختلفة، فعلى النحوي المدقق أن يذكرها كلها ليضع اللغة بجميع وجوهها المختلفة أمام القارىء ثم على القارىء بعد ذلك أن يختار أيسرها وأسهلها والذي يتلائم مع يسر اللغة ويواكب العصر الذي يعيش فيه، وهذا العمل

من النحاة القدامى نعتبره عملا جليلا يستحق منا كل تقدير واحترام، أما اعتباره عيباً واتخاذه طريقاً إلى الانتقاص من جهود النحويين فهو خطأ فادح ونكران للجميل وقع فيه بعض الباحثين في العصر الحديث، ولسنا في هذا البحث بصدد مناقشة هذا الموضوع وبيان فضل السابقين على اللاحقين، ولكننا سوف نتناول قضية من قضايا النحو بالدراسة والتحليل نظراً لما لهذه القضية من أهمية في رأينا لأنها تمس جوهر اللغة العربية وتمثل شريان الحياة فيها، وهذه القضية هي: قضية الاعراب أو ظاهرة الاعراب كما يقولون.

قضية الاعراب في اللغة العربية:

امتازت اللغة العربية بجملة من القواعد التنظيمية التي لا توجد في غيرها من لغات العالم ومن أشهر هذه القواعد تلك القواعد الدقيقة المعروفة عند النحويين بقواعد الاعراب، وهي في الغالب اصوات مد قصيرة تلحق آخر الكلمة عند تركيبها في الجملة لتدل على وظيفتها في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة[1]، وقد سمى النحويون هذه الأصوات بالحركات، وهذه القواعد الدقيقة تعتبر من أخص خصائص اللغة العربية ولا يوجد لها نظير حتى في اللغات السامية أخوات اللغة العربية وقد نالت ظاهرة الاعراب في اللغة العربية اهتماماً كبيراً من الباحثين في العصر الحديث، وفي مقدمة هؤلاء الباحثين المستشرقون الذين لفتت انتباههم هذه الظاهرة، فقاموا بدراسة اللغات السامية شقيقات العربية ـ منذ أقدم عصورها التاريخية وتتبوعها من خلال النقوش التي عثروا عليها ـ علهم يجدون آثاراً للاعراب في هذه اللغات فلم يظفروا بشيء له بال اللهم إلا بعض آثار ضئيلة جداً قالوا انها توجد في الحبشية والارامية، ولكنها في الحقيقة بعيدة كل البعد عن النظام الدقيق الموجود في العربية، ومع إيمان الجمع الغفير من الباحثين بتأصل الاعراب في العربية وأنه وجد فيها منذ أن عرفها الناس في أقدم عصورها التاريخية مع كل هذا، فقد ادعى بعض الناس في العصر الحديث أن ظاهرة الاعراب لم تكن مراعاة لدى العرب القدماء إلا في لغة الاداب الراقية من شعر وخطابة أما لغة

---

(1) علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص. 204.

التخاطب فهي خالية من الاعراب تماماً، بل تطرق بعض المستشرقين فزعم أن قواعد الاعراب هذه لم تكن مراعاة في اللغة العربية القديمة مطلقاً، لا في لغة الاداب الراقية من شعر وخطابة، ولا في لغة التخاطب العادية، قالوا وإنما خلقها النحاة في العصور المتأخرة من عند أنفسهم، قاصدين بذلك تزويد اللغة العربية بنظم شبيهة بالنظم الاغريقية حتى يكمل نقصها في نظرهم، ويعتمد هؤلاء في تأييد مذهبهم بادلة منها: أن قواعد الاعراب معقدة جداً وفي غاية الدقة وهي تستدعي شدة الانتباه وملاحظة عناصر الجملة وعلاقة بعضها ببعض ولا يعقل من عقليات ساذجة وبسيطة أن تلاحظ هذا ومنها خلو اللهجات الحديثة في الاقطار العربية من الاعراب وهي متشعبة من العربية القديمة، ومن الغريب أن ينساق مع المستشرقين في هذا الاتجاه الدكتور ابراهيم أنيس، فقد درس في كتابه «**من أسرار اللغة**» ظاهرة الاعراب وسماها ـ قصة الاعراب ـ وكأنه يريد أن يوقع في ذهن السامع من أول وهلة أن ظاهرة الاعراب إنما هي مخلوقة خلقاً ومؤلفة كما تؤلف القصص ولا علاقة لها باللغة العربية القديمة، وقد عبر عن هذا بصريح العبارة حيث قال: «ما أروعها قصة لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني على يد قوم من صناع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية»[1]، وواضح من هذا النص مدى تأثر صاحبه بمذهب المستشرقين.

فالاعراب عنده قصة محبوكة ومن حبكها؟ انهم قوم من صناع الكلام عاشوا في العراق وهو يقصد بصناع الكلام النحويين لأن المدارس النحوية نشأت أول ما نشأت في البصرة والكوفة، ونحن نؤمن إيماناً كاملا كما يؤمن جميع المحققين من الباحثين، أن هذين المذهبين لا يمتان إلى الحقيقة بصلة وأن تاريخ رواية اللغة يظهر فسادهما ويكفي دليلا على هذا القرآن الكريم فقد انزله الله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم معرباً، وتلقاه الناس منه سماعاً ومشافهة معرباً وحفظوه في صدورهم بحركاته وسكناته كما أنزله الله وكما قرأه رسول الله دون تغيير أو تبديل في

---

(1) ص 183.

حركة أو حرف وتناقلته الاجيال كذلك أي سماعاً ومشافهة جيلا عن جيل إلى يومناً هذا، فالمسلمون على اختلاف لغاتهم وتباين أقطارهم لا يقرءون القرآن إلا معرباً لأن الله أنزله كذلك، ولما كان القرآن الكريم قد نزل باللغة العربية كما قال تعالى في سورة الشعراء: «**وانه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين**»، (الآية 194 من سورة الشعراء).

فمعنى هذا أن العربية حين نزول القرآن كانت معربة، وكل واحد يعتقد خلاف ذلك فهو جاحد للحقيقة ومن البين الذي لا يدفع أن الناس حين نزل القرآن لم يكن لهم علم بالمصطلحات النحوية ولا يوجد نحويون بالمعنى الاصطلاحي فكيف يصح من عاقل أن يقول إن النحويين هم الذين خلقوا قواعد الاعراب وهي موجودة قبل أن يوجد النحويون بمئات السنين، أما خلو اللهجات العربية من الاعراب فليس فيه دليل على خلو العربية القديمة من الاعراب لأن اللغة العربية قد اصاب اصواتها كثير من التغيير بسبب اختلاط العرب بغيرهم من الشعوب الاخرى التي لا تتكلم العربية وبمرور الزمن وكثرة الاحتكاك مع لغات هذه الاقوام ابتعدت العربية عن أصلها وفقدت بعض خصائصها وأول هذه الخصائص ظاهرة الاعراب وهذا ليس بغريب لأنه يحدث نتيجة لقانون التطور الصوتي الذي تخضع له كل اللغات الانسانية، الحق أن الادلة على فساد ما ذهب إليه هؤلاء المستشرقون ومن وافقهم كثرة وفيما ذكرناه الكفاية وأحب أن اذكر هنا كلمة للدكتور علي عبد الواحد وافي فإنها تعبر عن الرأي الصحيح، قال في كتابه **فقه اللغة**: «إن خلق القواعد خلقاً محاولة لا يتصورها العقل ولم يحدث لها نظير في التاريخ ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل أو يتصور نجاحها، فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخترع، أو تفرض على الناس، بل تنشأ من تلقاء نفسها وتتكون بالتدريج».[1]

هذا هو الصواب الذي يقول به كل باحث محقق، فليست قواعد الاعراب قصة محبوكة من قبل صناع الكلام، كما يقول أولئك المتوهمون ولكنها عنصر أساسي من عناصر اللغة فهي قديمة قدم اللغة نفسها، ومنذ أن عرفت اللغة العربية وهي

---

(1) علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 207.

مشتملة على قواعد الاعراب، ولم يكن للنحويين أي دور في خلقها، وإنما كان دورهم قاصراً على التنظيم والتقنين، فقد استقرءوا نصوص اللغة واستخلصوا منها جميع قواعد التنظيم، وعرفوا متى تكون الكلمة في الجملة مرفوعة، ومتى تكون مجرورة، ومتى تكون منصوبة، ووضعوا لها قواعد ثابتة لا تتخلف، ولم يكن من عند أنفسهم، وإنما طبقاً لما وجدوه في النصوص اللغوية التي جمعوها.

هل للحركات الاعرابية مدلول؟

وهذا جانب مهم لابد لنا من الوقوف عنده لأنه يتعلق بسبب وجود الاعراب في اللغة، وقد حظي من الدارسين في القديم والحديث باهتمام كبير، وسيظل البحث فيه مستمراً ومتجدداً مع الزمن مادام هناك من يدعو إلى التمسك باللغة الفصحى، والسؤال الذي يدور حوله النقاش والجدال دائماً هو: هل للاعراب علاقة بالمعنى أو لا علاقة له به؟.

وقد أجاب النحويون على هذا السؤال بالايجاب والسلب معاً، وسنعرض آراءهم بإيجاز غير مخل.

يكاد يجمع النحويون في القديم والحديث على أن الاعراب له علاقة بالمعنى أي أن كل حركة من حركات الاعراب لها دلالة خاصة، فالرفع عندهم علم على الفاعلية، وما الحق بها، والنصب علم على المفعولية وما الحق بها، والجر علم على الاضافة، أي أن الاعراب دخل في اللغة ليميز بين هذه المعاني التي تتوارد على الاسماء عند تركيبها في الجمل المفيدة، ولولا الاعراب لخفي المعنى على السامع وأحب أن انقل هنا ما قله أبو القاسم الزجّاجي المتوفى سنة 337هـ، قال في كتابه «**الايضاح في علل النحو**»، قال: « .. فإن قال فقد ذكرت أن الاعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ الجواب أن يقال: إن الاسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني».[1]

---

(1) أبي القاسم الزجّاجي، الايضاح في علل النحو، 69.

وهذا الرأي هو رأي جميع النحاة القدامى، ولم يخالف في هذا أحد فيما أعلمه إلا نحوياً واحداً هو الامام محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة 206هـ، فقد خالف النحويين، أو عاب عليهم هذا التعليل وقال لم يدخل الاعراب في الكلام للدلالة على المعاني وقد نقل الزجاجي رأيه وناقشه ونقله أيضاً السيوطي في «**الاشباه والنظائر**».

وفي العصر الحديث، وجد هذان الرأيان واستمر فيهما الجدال والنقاش واتسم بالعنف والشدة في بعض الاحيان لأنه أخذ طابع المعركة بين القديم والجديد فالمحافظون من سدنة اللغة العربية يوافون الجمهور ويتبنون علاقة الاعراب بالمعنى والكتاب الجدد والذين تأثروا بدراسات المستشرقين ينفون علاقة الاعراب بالمعنى ويرون أنه ناحية من نواحي اللغة لا قيمة له من حيث المعنى وقد قللوا من قيمته وعابوا على النحويين اهتمامهم به.

ويعتمد هؤلاء في تأييد مذهبهم على أدلة كثيرة أهمها: أنه يوجد في اللغة العربية أسماء متفقة في الاعراب مختلفة في المعاني مثل قولك: إن محمد أخوك، وكأن محمد أخوك، فمحمد وأخوك اعرابهما واحد في الجملتين ولكن معنى الأولى التأكيد والثانية التشبيه، وقالوا أيضاً يوجد في اللغة ألفاظ اعرابها مختلف ومعناها واحد، مثل قولك: ما محمدٌ قائماً، ما محمدٌ قائمٌ، وهذا واضح، هذا ما تمسك به قطرب، ورددده أيضاً الدارسون في العصر الحديث، وإذا سألهم أحد عن تفسير لوجود الاعراب، قالوا إن الاعراب دخل في الكلام لأجل الخفة والاعتدال، قالوا لأن الاسم يلزمه السكون عند الوقف، فلو سكنوه في حالة الوقف لحصل بذلك ثقل أثناء الكلام، ولو والوا بين الحركات لحصلت بتوالي الحركات خفة وسرعة اثناء الكلام أي يحصل بطء عند اجتماع الساكنين وسرعة مع كثرة الحروف المتحركة ولهذا كان العرب الفصحاء لا يجمعون بين ساكن في حشو الكلمة ولا بين اربع متحركات في الكلمة الواحدة فعاقبوا بين الحركة والسكون لتخف الكلمة ويعتدل الكلام.

هذا خلاصة تفسيرهم لدخول الاعراب في اللغة العربية نقلناه بتصرف من كتاب الايضاح في علل النحو، ومن كتاب د. ابراهيم انس «من اسرار اللغة».[1]

---

(1) المصدر السابق، ص 70، 71. وانظر ابراهيم أنس «من اسرار اللغة»، 25، وما بعدها.

وقد ظهر فساد هذا المذهب لدى المحققين من الباحثين في القديم والحديث، ولهم من الادلة الناصعة المأخوذة من واقع اللغة ما يبطل هذا المذهب ويثبت علاقة الاعراب بالمعنى، والادلة كثيرة ولكننا سنذكر منها ما يفي بالغرض ويحقق الهدف.

الدليل الأول:

من الادلة على علاقة الاعراب بالمعنى أن اللغة العربية لغة حساسة يتأثر المعنى فيها بكل ما يدخل كلماتها من تغيير مهما كان نوعه أو مقداره، فمثلا كلمة: مُكرِم بكسر الراء للفاعل، ومُكرَم بفتح الراء للمفعول، وكلمة هُمَزَة بفتح الميم للفاعل، تقول هذا رجل هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ، أي كثير الهمز واللمز ومثله رجل ضَحَكة لكثير الضحك، وأما بسكون الميم أو الحاء فهي للمفعول، تقول رجل هُمْزة وضُحْكة أي مهموز ومفعول عليه.

وإذا كان للحركة الواحدة في بنية الكلمة مدلول أفلا يكون للحركة الاعرابية مدلول، وهذا هو الحق لأن العرب قد قصدوا من الحركات في بنية الكلمة معان معينة كالفاعلية والمفعولية والمكان والزمان والالة، ودلوا على هذه المعاني بحركات معينة والتزموا الحركة عند ارادة المعنى، فلما التزموا حركات الاعراب في كلامهم فهذا دليل على انهم قصدوا بالتزام هذه الحركات الدلالة بها على معنى معين، ولا يصح بحال أن نثبت للحركة مدلول في البنية ولا نثبت لها مدلول في الجمل التركيبية.

الدليل الثاني:

من الادلة التي تبطل ما ذهب إليه نفاة المعنى، أنه لو كان الغرض من دخول حركات الاعراب في الكلام هو مجرد المعاقبة بين الحركات والسكنات حتى يعتدل الكلام ويخف، لو كان الغرض ذلك لجاز لكل متكلم أن ينطق بالكلام كيف يشاء، فينصب الفاعل ويرفع المفعول به والمضاف إليه، ولا عيب عليه في ذلك مادام الأمر مجرد تعاقب وحركات وسكنات، ولكن ارتكاب مثل هذا خُلْف وخروج عن سنن العرب وحكمة نظام كلامهم، ولازال الناس يعيبون من يلحن في كلامه ويسخرون منه حتى قالوا قديماً: «اللحن هجنة الشريف»، إن التزام العرب

الفصحاء بالاعراب وعناية الناس به قديماً وحديثاً دليل واضح على علاقة الاعراب بالمعنى.

الدليل الثالث القرآن الكريم:

لو كان الغرض من الاعراب كما يقولون لجاز لكل قارىء أن يقرأ القرآن كيف شاء دون أن يقيد نفسه برفع الفاعل ونصب المفعول، ولكن هذا لا يجوز لأن القرآن الكريم قد انزله الله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم معرباً وحفظه الناس جيلا عن جيل بحركاته وسكناته وكل من يقرأه خلاف ما أنزله الله فهو أثم لأن المعنى لا يفهم من القرآن إلا إذا قرء قراءة سليمة والخطأ في قراءته يؤدي إلى الخطأ في المعنى وهذا أكبر دليل على علاقة الاعراب بالمعنى في القرآن الكريم ومما يؤيد هذا القراءات القرآنية، فقد قرء القرآن بقراءات المشهور منها سبعة ولكل قراءة توجيه في معنى الاية التي قرئت بها، وفي القرآن الكريم آيات كثيرة لا يظهر المعنى فيها إلا بالاعراب ولا نستطيع أن نذكرها كلها ولكننا سنذكر آية أو آيتين لتوضيح الغرض.

قال تعالى في سورة التوبة: «**وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله**»، الاية 3، لا يستقيم المعنى إلا باعراب كلمة «رسوله» واظهار حركة الاعراب التي على اللام وهي الضمة، ولو قرء مكسوراً لفسد المعنى وأدى إلى الكفر.

وقال تعالى: «**وأوصى بها ابراهيم بنية ويعقوب يا بنى**»، الاية 132 من سورة البقرة، لا يفهم المعنى إلا بالاعراب، هل يعقوب معطوف على ابراهيم فيكون قد أوصى، أو معطوف على بنيه فيكون موصى والاعراب هو الذي يعين المعنى المراد، ومثل هذه الايات كثير، وفيما ذكرناه الكفاية والحق أن علاقة الاعراب بالمعنى قوية في اللغة العربية ولا ينكر هذا إلا أحد شخصين، جاهل باللغة لا علم له بدقائقها ولا قدرة له على فهم اسرارها، أو عالم بها ولكنه متجاهل للحقيقة مولع بتقليد الاخرين الذين يكنون نوعاً من التحامل الخفي للعرب وللغة العربية، وأخيراً ينبغي التمسك بالاعراب والأخذ به في مجال الكتابة والتأليف على الأقل، ولا يجوز بحال من الأحوال أن نقبل من أي كاتب أو شاعر مقالة أو بحثاً أو نصاً شعرياً لا يلتزم

صاحبه فيه بقواعد الاعراب لأنه يؤدي إلى الفوضى والتميع في اللغة، وينبغي أيضاً التمسك بقواعد الاعراب في مجال العمل الاذاعي.

مراجع البحث:

أبو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو «بيروت، 1973».

علي عبد الوافي وافي، فقه اللغة «القاهرة، 1962».

محمد عرفة، النحو النحاة بين الأزهر والجامعة «القاهرة، 1937».

محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها «دمشق، 1960».

عباس حسن، اللغة والنحو «القاهرة، 1966».

عرض وتحليل د. ميلاد المقرحي*

مراجعات كتب:
العلوم الانسانية والايديولوجية

محمد وقيدي: (العلوم الانسانية والايديولوجية)
«بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر 1983» 194 صفحة

يتضمن هذا الكتاب ثمانية فصول يحاول المؤلف في الفصل الأول الاجابة عن السؤال الذي يطرحه: ما هي العلوم الانسانية؟ ويناقش في الفصل الثاني بعض إشكالات النشأة والتأسيس في تاريخ العلوم الانسانية، وفي الفصل الثالث يتناول المؤلف العلوم الانسانية بين الاعتراض على قيامها والاعتراف بصعوبتها، أما في الفصل الرابع فالمؤلف يتعرض للقانون والنظرية والمفهوم الاجرائي في العلوم الانسانية، وفي الفصل الخامس يناقش المؤلف مفهوم المادية التاريخية، وفي السادس علم الاجتماع المعاصر، وفي الفصل السابع يحاول المؤلف مناقشة تطور الصياغة الايديولوجية في الاستشراق وأخيراً يناقش المؤلف، في الفصل الثامن، مسألة الخلفيات الايديولوجية للعلوم الاجتماعية الاستعمارية.

ما هي العلوم الانسانية؟

قد تبدو الاجابة عن هذا السؤال سهلة، إلا أن الخطر يكمن في أن البداهة المفترضة في الاجابة قد تحجب التعقيد أو التعقد الكامن في الأسباب والمظاهر التي تدفع بالباحث إلى طرح مثل هذا السؤال، ومن هنا نجد أن المؤلف، محمد وقيدي، قام بمساءلة عدد من المفكرين البارزين عبر التاريخ من أجل أن يتعرف من خلال الحوار معهم على الوضعيات الأيديولوجية المتباينة التي طرحت من خلال العلوم الانسانية موضوع الكتاب الذي هو تحت المراجعة الان، ومن خلال هذا الحوار العلمي يحاول المؤلف توضيح الاشكال الأساسي في هذه العلوم كما يتجسد

* استاذ مساعد بقسم الدراسات التاريخية والاثرية، كلية الاداب والتربية، جامعة قاريونس، بنغازي.

في الوقت الحاضر، هذا الاشكال الذي تمثل ومازال في وظيفتها المعقدة ضمن مجموع المجال الحالي للمعرفة الانسانية بما في ذلك الايديولوجية.

ان الهدف من مساءلة المفكرين، كأبن خلدون (1332-1406)، وكارل ماركس (1818-1883)، وأوجست كونت (1798-1857)، هو أن يتعرف المؤلف، وبالتالي نتعرف نحن، من خلال الحوار التاريخي والعلمي معهم على الوضعيات المختلفة التي طرحت ضمنها مسألة العلوم الانسانية كما أشرنا سابقاً، في الفصل الأول يناقش المؤلف باهتمام تصور ابن خلدون للعلوم الانسانية إلا أنه يحذر القارىء بانه يريد بهذا ان يجزم بنشأة العلوم الانسانية مع ابن خلدون، ويتساءل المؤلف «ما الذي يقترحه علينا ابن خلدون عند حديثه عن التاريخ، من جهة، وعن علم العمران من جهة ثانية، هل يجدد في علم موجود أم أنه ينشىء علماً لم يكن معروفاً إلى حين كتابته للمقدمة؟»، (راجع ص 4-8)، يبدو ان ابن خلدون يهتم بهذين الأمرين معاً في آن واحد، فهو يبدي عزمه على التجديد المنهجي في علم عريق وهو علم التاريخ، في الوقت الذي يعلن فيه عن ادراكه بأن هذا التجديد قد قاده إلى اكتشاف علم جديد وهو علم العمران البشري.

وينتقد ابن خلدون في مقدمته المنهج الذي كان سائداً في التاريخ، ويقترح بدلا من ذلك منهجاً جديداً، التاريخ الذي يقتصر على الاخبار والرواية هو ماضي هذا العلم الذي ينبغي ان ينتهي، والتاريخ الذي ينظر في الاحداث والوقائع بهدف تفسيرها وشرحها وتحليلها وتعليلها هو مستقبل هذا العلم الذي يريد ابن خلدون ان يعلن عن بدايته، ومن أجل فهم صفة الشمول وصفة الجذرية اللتين يتصف بهما نقد ابن خلدون للتقليد التاريخي السابق له، ينبغي ان نعود إلى ماضي هذا العلم، لقد نشأ التقليد التاريخي عند العرب مرتبطاً بعاملين: هناك عامل ديني مرتبط بالمحافظة على العقيدة، وهناك عامل سياسي مرتبط بتطور السلطة السياسية وبالصراعات التي قامت حولها.

ان النقد الذي يقوم به ابن خلدون لا يهدف في الحقيقة إلى إلغاء التقليد التاريخي بل يهدف إلى احتواء مادة هذا التقليد مع التثوير المنهجي لطريقة النظر في تلك المادة، إلا أن ابن خلدون وهو يقيم تجديده المتعلق بعلم التاريخ وعلم العمران، لم يكن في الواقع بإمكانه ان يطلق على المجال المعرفي الذي يشتمل هذين

العلمين معاً اسم العلوم الانسانية.

أما أوجست كونت فيعلن عن ميلاد علم جديد ينسب إلى نفسه وضعه، وفي البداية يدعو كونت هذا العلم بالفيزياء الاجتماعية إلا أنه يستقر في نهاية الأمر على تسميته بعلم الاجتماع، وقد قام بعض الباحثين بالمقارنة بين اعلان كونت عن تأسيس علم الاجتماع وبين ما سبق لابن خلدون أن أكده بشأن علم العمران(1)، ويلاحظ المؤلف ان مثل هذه المقارنات تعوق الفهم الموضوعي لعمل كل من ابن خلدون وأوجست كونت، فهي في الوقت الذي تبحث فيه عن القرائن والأدلة التي تشير إلى نسبة نشأة علم الاجتماع إلى هذا المفكر أو ذاك، تتجاهل الاشارة إلى إعلان كل منهما عن علم جديد يضيفه إلى مجال العلوم الانسانية التي كانت سائدة في عصره، والحقيقة هي ان كلا من ابن خلدون وأوجست كونت يتحدث عن علم جديد موضوعه الاجتماع الانساني ومجاله العلوم الانسانية، ولكن دون ان يطابق بالضرورة ما يقصده كل منهما بهذا العلم، مع ما يقصده الاخر.

ويعتبر المؤلف ان كل من ابن خلدون وأوجست كونت يعبرا عن وعيهما بأنهما يضيفان إلى العلوم القائمة في عصرهما علماً جديداً يكون موضوعه الظواهر الاجتماعية، ولكن البنية المعرفية التي يضيفا إليها كل منهما العلم الذي يتحدث عنه مختلفة، كونت يعبر عن وعيه «بالأهمية المطلقة» للعلم الذي يتحدث عنه، كما يوضح ادراكه للشروط الايديولوجية والمعرفية التي يكون قيام هذا العلم استجابة لها جميعاً والتي تحتم قيامه، فهناك لاشك تغير في المجتمع الفرنسي، ولكنه تميز في عصر كونت بنوع من الأزمة الثورية، لقد سادت الفوضى العقلية الاذهان، وهي من وجهة نظر كونت مصدر للفوضى الأخلاقية أولا ثم للفوضى السياسية ثانياً، فرفع الفوضى السياسية واعادة النظام إلى المجتمع يقتضي ازالة الفوضى الأخلاقية، وهو بالتالي الأمر الذي يتطلب النظر في الفوضى العقلية باقامة المعرفة العلمية بالحياة العلمية للمجتمع، من حيث ان هذه المعرفة هي السبيل للتأثير في مجرى الحياة

---

(1) راجع مثلا زيدان عبد الباقي «الموازنة بين ابن خلدون وأوجست كونت» في **مجلة كلية الاداب والتربية**، جامعة قاريونس العدد 11 (1982)، ص 25-65.

يشير المؤلف إلى ان عبد الرحمن بن خلدون، المفكر العربي المسلم هو الذي توصل إلى ابتكار علم الاجتماع قبل أن يتوصل إليه علماء أوروبا بحوالي خمسة قرون.

الاجتماعية بصورة أكثر موضوعية (راجع ص 14-18).

ويتناول المؤلف في هذا الفصل أيضاً مسألة المادية التاريخية والعلوم الانسانية ويشير إلى أن كارل ماركس يتميز عن المفكرين السابقين بكونه لم يفكر في تأسيس علم خاص من العلوم الانسانية، ولم يدع انه يحاول ان يوحد بينها من حيث موضوعها في علم واحد بعينه، ولكنه يقدم بدلا من ذلك نقداً يشمل عدداً من الميادين المعرفية التي كانت تعتبر منذ ذلك الوقت، بداية للعلوم الانسانية الحالية.

في الواقع ان العلوم الانسانية لم تبدأ نشأتها عملياً وفعلياً إلا في القرن التاسع عشر، ويعتبر علم النفس وعلم التاريخ وعلم الاجتماعي ودراسة الاداب هي العلوم الانسانية الرئيسية الثلاثة أو العلوم الانسانية الاساسية، ولا يعتبر علم التاريخ مهماً بالنسبة لدوره المنهجي فحسب بل أن أهميته تكمن في أهمية موضوعه أيضاً، فدراسة أي موضوع من موضوعات العلوم الانسانية الاخرى تتوقف على دراسة جانب تاريخي فيه أو منه، إلا أن هذا لا يمنع من وجود الموضوع المستقل للتاريخ كعلم الذي هو دراسة الماضي الانساني والكشف عن قوانين التعاقب التاريخي، ويلاحظ المؤلف ان التساؤل عما هي العلوم الانسانية لازال من أهم الاسئلة القائمة بالنسبة لهذه العلوم.

وفي الفصل الثاني من الكتاب يتناول المؤلف بعض إشكالات النشأة في تاريخ العلوم الانسانية حيث يلاحظ ان نشأة العلوم الانسانية يعتبر ثورة في تاريخ الفكر الانساني، وفي الفصل الثالث يناقش المؤلف مسألة العلوم الانسانية بين الاعتراض على قيامها والاعتراف بصعوبتها حيث يشير إلى أن أهم ما يميز العلوم الانسانية اليوم هي أن عمليتها لازالت موضوع نقد خارجي وداخلي، على السواء، فهناك من ناحية الاعتراضات التي تعترض بها فلسفات كثيرة على إمكان قيام دراسة علمية للانسان أو بالانسان، وهناك من ناحية اخرى، التساؤلات التي يطرحها المهتمون بدراسة العلوم الانسانية حول ممارستهم العلمية، وحول القيمة العلمية للمناهج المستعملة في هذه العلوم.

المؤرخ، مثلا، يدرس دائماً الأحداث التاريخية التي مضت ولن تتكرر، ولذلك فإنه لا يستطيع إعادتها بأي حال من الأحوال لكي يلاحظها مباشرة، ويكتفي بأثارها أو بالوثائق التي يشهد بها عليها معاصرون لها .. كل هذا يجعل الحدث

التاريخي، في نظر من يعترضون على العلوم الانسانية، غير قابل لأن يكون موضوع دراسة علمية.

كما يتساءل المعترضون على العلوم الانسانية عن ما الذي يمكن ان تكشف لنا عنه العلوم الانسانية من سلوك الانسان؟ وما المظاهر التي تبدو العلوم الانسانية قادرة على تفسيرها؟ .. إلخ.

وفي الفصل الرابع يهتم المؤلف بمناقشة القانون، والنظرية، والمفهوم الاجرائي في العلوم الانسانية وهي قضايا عامة ثلاث يستخلصها الباحث في العلوم الانسانية من الواقع الذي يدرسه ويعالج بها هذا الواقع (راجع ص 108-114)، وفي الفصل الخامس يتناول المؤلف موضوع المادية التاريخية الذي سبق وان ناقشه في الفصل الأول باختصار، أما في الفصل السادس فيركز المؤلف على مناقشة علم الاجتماع المعاصر موضحاً كيف تتم عملية بناء موضوع المعرفة في علم الاجتماع (راجع ص 129-141).

مهما يكن من أمر فان الفصول التي لفتت انتباهي أكثر من غيرها وستلفت انتباه القارىء أيضاً إذا حاول الاطلاع على هذا الكتاب هي السابع والثامن، في الفصل السابع يناقش المؤلف مسألة تطور الصياغة الايديولوجية في الاستشراق وفي الفصل الثامن يتناول المؤلف بالتحليل موضوع الخلفيات الايديولوجية للعلوم الاجتماعية الاستعمارية.

يشير المؤلف إلى أن الاستشراق اهتمام ثقافي مصدره الغرب وهدفه الشرق، والاستشراق هو معرفة ودراسة اللغات والاداب الشرقية وهو أيضاً دراسة لتاريخ وواقع الشرق والمستشرق هو الدارس للغات الشرق وآدابه وفنونه وتاريخه وحضارته، وقد نشأ الاستشراق في البداية كفكر مرتبط بواقع مادي وهو الحركة الاستعمارية الغربية، وقد كان ما عبر عنه ذلك الفكر جزءاً من الايديولوجية التي كان هذا الواقع في حاجة إليها من أجل تبرير وجوده، فبقدر ما كان الغربيون يتقدمون في البناء الحضاري، كان هذا التقدم مقترناً بفكرة ان اكتمال البناء الحضاري من الناحية المادية لا يمكن ان يتم إلا ضمن علاقة السيطرة على العالم الاخر غير المتقدم أو الذي يسير في طريق التقدم، بالاضافة إلى ذلك هناك شعور آخر يتعلق بفكرة أن أوروبا هي مركز الحضارة والثقافة والفعل في التاريخ.

والواقع كما يؤكد المؤلف أن الاستشراق كنظرية نشأ ضمن نشوء ايديولوجية غربية تجعل من الغرب مركزاً للحضارة والثقافة، مثلا أرنست رينان «Ernest Renan»[1]، (1823-1892)، يرى انه ليس هناك إلا تواريخ ثلاثة تستحق الاعتبار وهي التاريخ الاغريقي والتاريخ الروماني وتاريخ اسرائيل، فهذه التواريخ مجتمعة وفقاً لوجهة نظر رينان الضيقة هذه، هي التي تكون ما يمكن أن يسمى بالحضارة.

ويعتقد رينان أن الحضارة العربية الاسلامية كانت عقيمة من حيث الانتاج العلمي والفلسفي، وهذه هي مكانة الثقافة العربية الاسلامية ضمن الرؤية الايديولوجية للتاريخ الذي تبناها الغرب في الفترة التي كتب فيها رينان ما كان يحلو له من سخافات، وينبغي أن نؤكد هنا ان الفكر العربي الاسلامي قد اضاف في كثير من مجالات المعرفة والعلم إضافات جديدة لايمكن ان ينكرها تحليل موضوعي منصف، بالرغم أنه من المحتمل ان تنكرها رؤية ايديولوجية كالتي تبناها أرنست رينان.[2]

ويشير المؤلف إلى أن التحليل المنصف لحركة الاستشراق بصفة عامة يوضح لنا بدون شك أنه بالرغم من سيطرة الرؤية الايديولوجية للبورجوازية الاحتكارية الأوربية على حركة الاستشراق، فان هذا لا يمنع من تبلور اتجاه استشراقي غربي بدا في نظرته لواقع وتاريخ الثقافة غير الغربية أكثر انصافاً، وهذا هو ما يسميه المؤلف بالمرحلة الثانية من الاستشراق، ويلاحظ المؤلف ان تحقيق الشروط العلمية في الدراسات الانسانية المتعلقة بالشرق يقتضي ان تكون هناك مساهمة فعلية من طرف آخر، فالطرف الموضوع في هذه الدراسات ينبغي ان يساهم ويصبح بدوره

---

(1) أرنست رينان مؤرخ ومفكر فرنسي ومن أشهر مؤلفاته «حياة المسيح»، نشر سنة 1863م.

(2) Edward W. said, Orientalism (New York, 1978) P. 156-157، يعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب عن الاستشراق وأحدثها جميعاً ومع ذلك فنحن لا نجد أي إشارة إلى هذا الكتاب الهام في هوامش كتاب محمد وقيدي، **العلوم الانسانية والايديولوجية**، لقد كانت العلاقة بين الشرق والغرب علاقة سيطرة وقوة نجد لها تعبيراً في عناوين الكتب الكثيرة التي تناقش تلك العلاقة مثلا:

K. M. Panikkar, Asia and Western Dominace (London, 1959).

طرفاً منتجاً للعلوم الانسانية.[1]

أما في الفصل الثامن فيشير المؤلف إلى أن دراسة الخلفيات الايديولوجية للعلوم الاجتماعية الاستعمارية أمر شائك، لأنه يتطلب من الباحث منذ البداية أن يحدد المعنى الدقيق الذي يبحث به عن الخلفيات الايديولوجية، في الواقع ان العلوم الاجتماعية الاستعمارية تعتبر استمراراً للأبحاث الاجتماعية الغربية التي بدأت مع علم الاجتماع عند أوجست كونت، فقد دعا كونت إلى دراسة الظواهر الاجتماعية في المجتمعات المتخلفة أو الأقل تقدماً، وتظهر السمة الايديولوجية للعلوم الاجتماعية الاستعمارية في ارتباطها بالأهداف العملية للحركة الاستعمارية، فالباحثون الاجتماعيون الذين صدرت عنهم مجموع الأبحاث التي يتكون منها علم الاجتماع الاستعماري كانوا مرتبطين بالسلطات الاستعمارية الغربية، ولذلك فإن المشكلات التي كان يتجه إليها البحث في العلوم الاجتماعية الاستعمارية لم تكن تمليها إهتمامات نظرية علمية محايدة ومتخصصة في البحث في العلوم الاجتماعية، بل كانت تفرضها حاجة السياسة الاستعمارية إلى معرفة تمكنها من التعرف على الاسلوب الذي ينبغي ان يكون عليه مسلكها إزاء المجتمعات المرشحة لكي تكون تحت السيطرة الاستعمارية الغربية.[2]

لاشك أن مظاهر الانفصام والتفكك التي اشارت إليها الدراسات الاجتماعية الاستعمارية على واقع البلاد العربية لم تدفع بهذه الدراسات إلى محاولة دراسة ظاهرة التخلف التي كانت تلك المظاهر جزءاً منها، صحيح أن مفهوم التخلف لم يظهر في مجال الدراسات الانسانية إلا بعد الحرب العالمية الثانية ولكن مع ذلك ينبغي ان نميز بين التخلف كواقع وبين التخلف كمفهوم، في الواقع ان ما تأخر في الظهور هو مفهوم التخلف ضمن التحليل الاجتماعي، أما الواقع الذي يرمز إليه

---

(1) راجع في ذلك محمد توفيق حسين «الاسلام في الكتابات الغربية» مجلة **عالم الفكر**، المجلد العاشر، العدد الثاني (1979)، ص 255-254، أحمد أبو زيد «الاستشراق والمستشرقون»، المصدر السابق، ص 255-276.

(2) جيرار لكلرك، **الانتروبولوجيا والاستعمار**، ترجمة جورج كتورة (بيروت، معهد الانماء العربي، 1982)، ص 13-49، يحاول جيرار لكلرك في هذا الكتاب ان يوضح الخطوط الرئيسية لتطور نظرة الغرب إلى المجتمعات التي كانت تحت السيطرة الغربية الاستعمارية، متخذاً من جدليات العلاقة بين الطرفين نقطة إنطلاق للبحث في الموضوع.

هذا المفهوم فقد كان موجوداً قبل ذلك، وقد كان بإمكان العلوم الاجتماعية الاستعمارية أن تحاول دراسته بموضوعية، ولكن هذه الدراسات لم تصل إلى هذا المستوى من التحليل الموضوعي كما أنها لم تتخلص من النظرة الاستعمارية المتعالية للمجتمعات الاخرى أي المجتمعات غير الأوروبية، فهذه الدراسات ظلت منغلقة على نفسها، ويؤكد المؤلف ان قصور التحليل الاجتماعي لهذه العلوم يرجع إلى أنه قد ظل سجين الأهداف والسياسيات العملية للحركة الاستعمارية الأوروبية وقد حال ذلك دون الفهم الموضوعي لواقع المجتمع العربي.

إن الكتاب الذي هو تحت المراجعة الان يعتبر من الكتب القليلة التي تتناول موضوع العلوم الانسانية، فالمؤلف قد نجح في الغرض من الدراسة وهو طرح الاسئلة الصحيحة والأساسية ومحاولة الاجابة عليها، وبالرغم من ادراكنا بان الموضوعية المطلقة مطلب صعب في مجال البحوث والدراسات الانسانية إلا أن المؤلف قد نجح إلى حد بعيد في تجنب خطر الانزلاق وراء تحيزه لايديولوجية معينة، ويركز الكتاب، كما رأينا، على موضوع واحد وهو العلوم الانسانية ويحاول بلورته منذ الصفحات الأولى وحتى النهاية، ويمكن القول ان ما يجمع فصول الكتاب الثمانية أمران أساسيان وهما: فهم دقيق وواعي لنشأة العلوم الانسانية منذ بداياتها الأولى وخصوصاً في فكر عبد الرحمن بن خلدون، وأوجست كونت وتتبع لتطور العلوم الانسانية منذ نشأتها حتى الوقت الحاضر، والأمر الثاني يكمن في تعاطف واضح من جانب المؤلف مع أوجست كونت وتقدير المؤلف لفكره باعتباره «مؤسساً» لعلم الاجتماع.

وأخيراً ينبغي أن نلاحظ أن الكتاب الذي حاولت عرضه وتحليل ما جاء فيه هنا تنقصه مقدمة وخاتمة، فالقارىء لا يجد مقدمة للكتاب تساعدة على فهم ما يريد المؤلف دراسته ولا توجد به خاتمة توضح للقارىء النتائج التي توصل إليها المؤلف، وهذا يعني انه على القارىء قراءة كل الكتاب حتى يمكنه ان يتابع افكار المؤلف ويتعرف عليها، وباستثناء بعض الهوامش الهامة التي يشير فيها المؤلف إلى بعض المصادر الفرنسية بالاضافة إلى عدد قليل من المصادر العربية لا توجد قائمة متكاملة باسماء المصادر التي رجع إليها المؤلف وهذا يعتبر عيب ثالث من العيوب الواضحة للكتاب، ومع ذلك فان المؤلف قد أبدى احاطة واستيعاباً شاملين لكل

الكتابات المصدرية التي تتعلق بالموضوع والتي يمكن للقارىء ان يتعرف عليها من خلال الرجوع إلى الهوامش أو من خلال قراءة الكتاب ذاته، الكتاب بشكل عام على مستوى جيد من التحليل وجدير بالقراءة وهو في جملته ممتع، كما أنه يسهم في ميدان الدراسات الانسانية اسهاماً جاداً، بالاضافة إلى ذلك فالكتاب يعتبر دراسة علمية موضوعية تهدف إلى إطلاع القارىء على تاريخ نشأة العلوم الانسانية وتطورها ونموها.

UNIVERSITY OF GARYOUNIS

BULLETIN OF

THE FACULTY OF ARTS AND EDUCATION

VOL. 13
1984

الثمن 1000 درهم ليبي أو ما يعادله

دار
افريقيا
للطباعة
والنشر
والاشعاع الفني

Bulletin of the Faculty
of Arts and Education
Published once a year

Faculty of Arts and Education
University of Garyounis
Benghazi — Lybia

V. 13 1984

Bulletin of the Faculty
of Arts and Education

Secretary: Dr. Agil M. Al-Barbar

Editorial Board:
Dr. Milad A. El-Magrabi
Dr. Mansur M. Al-Babur
Dr. Mustafa M. Abu-Shala
Mr. Muhammad H. Abu-Baker
Mr. El-Lafi A. Abdulgader

Mr. Eric Newsone

WESTERN CULTURE IN RELATION TO THE THIRD WORLD

I

The history of hunmankind is essentially the record of man's action on external nature, his increasing control and modification of natural forces and his development of material production. It is of course within and as a result of such action and of such development that man also modifies himself through the extended application and strengthening of his faculties. And it is through this process, the development of human faculties in the context of material production, that human culture arises and takes distinctive form.

Every society elaborates its own specific culture, which is more or less advanced insofar as the particular society is more or less developed economically. But whatever characteristic forms or manifestations a specific culture may take, culture has always to be considered in relation to two major functions. The first of these is of course the material function: culture consists of everthing that men have built or adapted as distinct from the raw materials of nature. In other words, culture includes buildings, weapons, machines, tools and all forms of equipment. It is from these aspects of culture that we obtain our environment, our way of life, our economic power. Culture in its material sense grows out of man's struggle with nature, first for bare existence and then for improvements in the conditions of human life.

Yet in the course of that struggle and the necessary development of material culture, man himself develops and experiences modification. He becomes conscious of himself as a subject, as an actor, in confronting nature and in confronting, or co-operating with, other men or groups of men. In transforming nature men also transform themselves. Their tastes, ideas and aspirations change in accordance with changes in the condition of their lives; and at the same time their aspirations, their tastes and their ideas act upon their lives to produce a still further change.

We can therefore consider culture in two distinct ways: the material and the intellectual, culture as an skill and culture as idea, as technical advance and as creative achievement. Each of course penetrates and influences the other: printing, photography and sound recording are obvious enough examples of this process. The growth of technique advances creative culture, which in turn makes new technical demands on material culture or leads to new applications. A striking and very recent illustration of the way in which material and creative culture are inseparably intertwined is provided by a surprising yet very close connection between two activities

that might at first sight seem wholly disparate-the popular cinema and military training.

A demand by western audiences for greater levels of visual realism and increasingly exciting special effects in modern adventure thrillers (specifically, films glorifying the adventures of a fictitious imperialist agent) led during the 1970s to the development of new and elaborate devices capable of simulating fire, explosions, crashes, bomb attacks and all the characteristics of a modern battle in a completely authentic and convincing way-yet without causing the slightest harm to actors or film crew. This technical facility, initiated in order to increase the profit accruing from commercial entertainment, has now (1983) been utilized and extended by the British army as a new and significant element in its military training programme. Thus the creative, or at least the commercial, requirements of cinema initiate an advance in technical progress; and the outcome subsequently finds additional and previously undreamed- of application in an entirely different field or sphere of action.

The close connection of material and creative culture can thus be seen as incontestable. Yet the word 'culture', even the phrase 'creative culture', remains indistinct and inadequately defined. To speak of 'culture' loosely and unthinkingly in accordance with much contemporary western usage, to utilize the phrase 'creative culture' merely as signifying an elevated or superior style, as a refined form of music or literature, as referring to levels of professional excellence or amateur leisure activity, is to limit and debase its meaning. If we wish to do more than merely invoke it more or less vaguely, more or less glibly, -if in fact we wish to understand what we actually mean by 'creative culture', we must abandon any idea of culture as a simple and monolithic concept and instead seek to examine it more analytically.

We may think of culture in terms of objects and artefacts which we find desirable because they seem to us to be aesthetically attractive: the physically beautiful.

We may apply the term to objects and appliances which are especially efficient and effective because they are closely adapted to a specific use or purpose: the functionally beautiful.

We may wish to signify a quality in an individual man which we consider noble, virtuous or heroic: the morally beautiful.

Or we may wish to praise an individual, or a group, dedicated to his own community or more generally to public service: the socially or the politically beautiful.

All these different strands are implicit in creative culture. They may be, and in complex modern societies they now frequently are, considered as separate functions unconnected with each other; yet they should ideally be fused as indivisible elements of the virtue and excellence to which every

man ought to aspire.

To do the useful thing, to say the courageous thing, to contemplate the beautiful thing: that is enough for one man's life.[1]

The man who can say this of himself, or of whom it can be said by others, is truly a cultured man - one who not only experiences culture but who also in some form transmits it. Culture, we may assert, is not a matter of luxury articles to be consumed only by the rich. It is not a stylish and elegant way of life to be enjoyed only by the rich. It is not some abstract, disembodied process of thought or feeling, which springs out of the psychology of a privileged individual functioning in isolation, and which then simply exists in order to be admired by others.

On the contrary: culture is a function of man in society, of man anchored in his environment and acting upon it.

II

In transforming nature men transform themselves, thus giving rise to material and creative culture. This process takes place in all societies. Yet it does so not only to a more or less elaborated and complicated extent; it also manifests itself in very different ways. Biological equality and genetic uniformity do not result in the production of a single human culture but of many distinct cultures, many different levels of achievement and performance. Different peoples, equally endowed in genetic and biological terms, tread separate paths towards differentiated goals, and in so doing construct and create cultures that take very varied forms. The fact that they confront different configurations of economic possibilities and problems is of course a sufficient explanation of this.

Thus every society, from its own particular economic and material base, formulates its own intellectual and creative universe, its own specific and distinctive culture, with forms that may be more or less advanced than those of others but which are above all more or less closely appropriate to its own needs.

Why then should any one society pay attention to the culture of another? Clearly any society utilizes a huge legacy of skill and knowledge which it has itself accumulated over a long period of time. Yet in constructing its own creative and intellectual framework, the particular pattern that constitutes its distinctive culture, each society does so in a highly selective way.

The cultural pattern of any civilization makes use of a certain segment of the great arc of potential human purposes and motivations. The great arc along which all the possible human behaviours are distributed is far too

---

(1) T.S. Eliot, *The Use of Poetry* (1967; originally, 1932), p. 13.

immense and too full of contradiction for any one culture to utilize even any considerable portion of it. Selection is the first requirement. Without selection no culture could even achieve intelligibility.(1)

Freedom to select is of course in some ways limited, and cultural diversity is sometimes more apparent than real. All human beings have identical biological needs, and all human societies have to cope with certain basic functions. Yet the necessity of selection, together with economic differences, explain the existence of differing qualities and characteristics in one culture as distinct from those which may be present in another. It is for these reasons that European perceptions of what constitutes either aesthetic or moral beauty may often be strongly at variance with those esteemed in eastern or third world countries. And it is for these reasons too that there are very considerable disparities in both functional and social culture.

The functionally beautiful is unarguably embodied at its highest level of development in advanced western technology. There are some important points to be made about this fact.

— Because advanced technology is an outcome of western culture, it occurs to many people in the West that they are justified in feelings of pride and in a sense of superiority. Yet if they would care to consider the centuries of oppression and exploitation, the resources sucked remorselessly out of so many other countries, that have gone to the creating of this technology, they would perhaps realise that the pride is false, the superiority wholly unjustified.
— Feelings of guilt, a sense of shame, would be a more relevant response.
— Feelings of true generosity, a desire for equality, would be more practically useful and therefore more appropriate.

Because advanced technology is an enormous resource, it occurs to many people both in East and West to prize it very highly. Up to a certain point they are of course right to do so. Yet we must always seek to remain humanly in control of this resource. We must manage and handle the technology with great care. Technology can cease to be a promise or an aid and become instead a threat or an injury. It can dehumanise men, turning them into nothing other than objects amid an intense and mindless proliferation of objects.

If we judge western culture in terms of its own technological performance we are unlikely to be deceived by any parading of humanitarianism, any show of false generosity, any alleged concern with the mind or the spirit. The celebrated Cartesian formula *Je pense, donc je suis,* I think therefore. I'm, has been translated into a wholly different reality: to be is to consume; to be is to possess; to be is to multiply possessions through a sy-

(1) Ruth Benedict, *Patterns of Culture* (1967; originally, 1935), p. 171.

stematic exploitation of others.

Of course no society can remain static. Its progress must be maintained and whenever possible accelerated. When we consider culture in its material aspect and in terms of the functionally beautiful, culture as skill or as technique, then, however cautiosly it may be approached, there are very obvious advantages for a third world society to utilize on its own terms and for its own benefit the technical advances made by the West. The essentials here, surely, are avoidance of the detritus that accompanies technology in the West -and avoidance of any confusion concerning the difference between modernisation and development, of any doubt as to whom the benefit accrues.

In our contemporary world access to advanced technology, however it may subsequently be applied, is usually a matter controlled by government or by commerical policy as dictated by the West. Specialist technical skill, even when it is not shackled by considerations of politics or security, is not made generously available but is almost always considered as a commodity and almost always carries an espensive price-tag.

Yet even in the modern world the spread and availability of technical culture can occasionally be subject to illogicality. Some decades ago, in a gesture of false generosity which was designed as a contribution to the spreading of western culture in Japan, the British Council despatched to Tokyo vast quantities of musty Victorian literature which were surplus to requirements in Britain. With them, rather curiously, went some copies of a technical manual giving detailed instructions in motor mechanics. The Japanese pepole, whatever interest they may or may not have taken in minor Victorian novels, studied these manuals with exemplary diligence. A year later some Japanese businessmen arranged a visit to Britain and asked to be taked on a tour of car assembly plants. And a year or two after that the first Japanese cars were ready for export.

Such an example of the dissemination of technology by simply giving it away is perhaps rare: but it neatly illustrates the advantage to the third world of studying English as a foreign language, if only for technical purposes.

III

The socially and politically beautiful, in contrast, is not embodied in advanced western societies; and in this vital area of human culture there is no such thing as western superiority. If we consider the greed, the waste, the obsession with material success that shape and dominate the western world, we must surely conclude that these things do not constitute freedom and indeed are not compatible with it. In social terms there are two simple yet overwhelming facts that daily proclaim themselves. The western world

contains millions who own property, eat well, receive an education, enjoy holidays abroad, go to the theatre, listen to Mozart. But in the third world while there are some societies working progressively, there are many more millions who own little or nothing except the rags that cover their underfed bodies, who do not recive enough food and enough education, who rarely go far from their own village and who have no access to even simple forms of recreation and stimulus. The plight of Sri Lankan workers on tea plantations owned by British and American companies is only one example of this.

Technology divorced from social and political vision does not prepare the way to freedom. America proclaims itself as the land of liberty. But this is not liberty. It is a devastation. And from Vietnam to Grenada, or to Palestine and Lebanon, it continues to oppress.

We do not accept America's logic while America refuses to let us live as free people. Dialogue with America is like dialogue with the deaf. It is useless.(1)

How can it be otherwise? Where great wealth is concentrated in the hands of a few, deprivation suffocates the many - and the moral and social vision of the whole society is blinded. The liberty so loudly trumpeted, so powerfully defended, by the White House, is liberty only for a minority. That is to say, it is no freedom at all. The Statue of Liberty is a grandiose deception. The Liberty Bell is hopelessly cracked. The reality is oppression backed up by Awacs.

We will not find social and political vision in a society that glorifies the consumer of the object. To locate this category of culture we must therefore look elsewhere. To find the strength, the courage, the progressive will capable of transforming the social and economic relationships of men we must turn to peoples who have developed these qualities in the course of centuries of exploitation by others, and who have marched towards freedom through fires of suffering and struggle. They are the former slaves who have themselves broken the chains. They have not been set free by the generous and loving hands of others but have achieved their own liberation from the status of object, of non-person, of unfree. They, more fully than any others, know what dialogue means, what collective effort means, what the socially and politically beautiful means.

It is therefore in the third world, and not in the West, that the prospect of a fuller, richer, more progressive life, both individually and collectively, can be found.

We may wish to argue, therefore, that it is only at the level of technology, only in terms of the functional, that third world societies should ap-

---

(1) Muammar Al-Gadhafi, *Speech on the occasion of the fourteenth anniversary of the great First -of- September Revolution*, p. 10.

proach the West. When we turn from technical and material culture to the social and political sphere, we can see that there is nothing to be learned from the West. Similarly, when we consider creativity the advantages of western culture may not seem especially relevant or important. They may not even appear evident at all.

Again in very general terms we may ask why any one society should pay particular attention to the culture of another people very different in its way of life. Why, to be more specific, should people living and struggling in a developing or third world country concern themselves in any way with the creative expressions of a region that is materially advanced but in other terms crucially deficient? What benefit can such a concern conceivably confer upon them? What can western culture mean to the third world?

It is possible to suggest that in the interests of survival and of self-defence it is wise to know an enemy, whether actual or potential, as fully as possible. But there are of course wider perspectives than that. All cultures are constructed and created selectively and in response to varying economic factors. It follows, therefore, that no one culture could be described accurately as fully responsive to all human potential - that no one culture constitutes a Utopia. Thus any one culture is always, in theory, capable of receiving from as well as donating to another.

The different goals that different cultures pursue, the different aims that are reflected in their distinctive forms and institutions, are essential data for an understanding of alternative, and sometimes confronting socio-cultural orders. Such understanding can be presented as being inherently desirable. More importantly, however, it can be said that through knowing others more fully we also more fully know ourselves.

We may train ourselves to pass judgement upon the dominant traits of our own civilization. It is difficult enough for anyone brought up under their power to recognize them. It is still more difficult to discount, upon necessity, our predilection for them. They are as familiar as an old loved homestead. Any world in which they do not appear seems to us cheerless and untenable. Just at the very point where there is greatest likelihood of the need of criticism, we are bound to be least critical.[1]

It is all too easy for any one of us to overlook our own shortcomings or fail to discern where we go wrong. But the study of another culture, and especially of one that is in some ways richly elaborated, should -in theory- help us to know our own more completely, to evaluate it more objectively, and thus to assist us in the task of strengthening and extending it.

In more traditional terms we may wish to argue that it is futile to limit either aesthetic or intellectual study to the work of one individual artist or

---

(1). Ruth Benedict, *op. cit.*, p. 179.

thinker, even if the man in question is a genius; and that it is equally foolish and blinkered to confine ourselves to the creative output of one society or of one pepole only. We may wish to contrast forms of local narrow-mindedness with forms of international dialogue. Yet such propositions, however correct they may in theory seem, are too vague and too generalised to be of much use. In practice we all know perfectly well that total cultural isolation is scarcely possible; and we may, as internationalists and progressives, assert that such isolation would in any case be damaging and undesirable. But the reality is in practice often a very different matter. Thus, in order to develop this theme at all fully, it becomes necessary to consider ways in which one culture can and in fact does act upon and influence others.

There are of course more ways than one.

IV

Differences in culture frequently operate as symbolic borderlines that strengthen the frontiers thrown up by race and politics. This has however not always been the case. In the ancinnt Mediterranean world, however great its faults and deficiencies, skin colour was not considered important. In the great racial and cultural melting-pot of the Roman Empire, social and economic divisions, great though they were, did not correspond to ethnic categories. Such flexibility is rare. Cultural, political and ethnic frontiers have usually combined to crect formidable barriers separating a group known as 'us' from other groups known as 'them'.

The concept of cultural if not of racial superiority is in fact extremely long- standing, and it can be traced at least as far back as the classical Greeks.

If you did not speak Greek you were a 'barbarian', whether you belonged to some wild Thracian tribe or to one of the luxurious cities of the East, or to Egypt, which, as the Greeks well know, had been a stable and civilized country many centuries before Greece existed.(1)

The split between East and West, the western assumption of its own inherent and inevitable superiority, thus stretches far back in time. The Greek historian Herodotus, whether describing Babylonians, Egyptians, or any other people, always considered them as irrevocably alien and inferior simply because they were culturally different.

The culture of classical Greece thus developed as a cohesive, selfcontained and deliberately exclusive entity. In a verey similar way the relatively numerous Europeans who went on pilgrimage to the Near East in mediaeval times expresed virtually no interest in the societies through which they

(1) H.D.F. Kitto, *The Greeks* (1958), p. 3.

travelled and the cultural vitality which they encountered. In political terms such travellers functioned as an element of an invasion. In any other way they remained hermetically sealed in their own traditions; they failed to take the opportunity to enlarge their experience or their perceptions through an initiation of dialogue with others.(1)

The greeks were self-conscously impervious to other cultures, the mediaeval pilgrims perhaps unwittingly so. Such self-sufficiency is however unusual; and in the modern unstable world such total rigidity is not possible.

The relationships of societies and the interaction of cultures can be explained in part by objective conditions such as the relative economic wealth and / or military power of the peoples in question. Other, more subjective factors are however also operative. Thus, at the onset of Greek history, although the military machine of Mycaenae was capable of supplanting the mercantile and political supremacy of Crete, Mycaenaean culture was dominated by Cretan forms of expression, which survived catastrophe and defeat to exercise great influence upon the new conquerors.

In general of course, when a dominat people confronts the culture of a weaker one which it oppresses and exploits, attitudes to the subjected culture are likely to be conditioned by ignorance, incomprehension or attitudes of unquestioning superiority. Thus the anthropologists and explorers who set out from Victorian Britain viewed the cultures of oppressed peoples throughout the world with extremely limited vision, distorting and patronising them by terming them 'primitive'. Thus British settlers in colonial India frequntly developed a passion for curry as well as for wealth and power -but rarely if indeed ever, considered individual Indians as anything more than good servants. And in a remarkably similar way properous white Americans first patronised and then appropriated and absorbed the jazz rhythms of black music - while continuing to profit from racial divisions within their society. (2)

Faced with such facts as these the vague liberal notions that cultural exchanges, like travel, broaden the mind in some undefined way, breaks down completely. Other peoples can be conquered and controlled by imperialist oppressors; and the cultural artefacts of other societies can be viewed merely as objects of appropriation.

No colonial system draws its justification from the fact that the terri-

---

(1) *cf* M.T. Hogden, 'Early Anthropology in the Sixteenth and Seventeenth Centuries, in *Philology* (1946), p. 179 ff.

(2) Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth,* trans, C. Farrington (1969; originally, 1961), p. 95-96.

tories it dominates are culturally non-existant. You will never make colonialism blush for shame by spreading out little-known cultural treasures under its eyes.[1]

The contents of the British Museum, that monument to organised theft which is crammed with treasures pillaged and looted from all parts of the world, offer an especially blatant illustration of this fact.

The oppressor consciousness that gave rise to colonialism has survived direct colonial domination. But it has ruthlessly retained all that it was able to acquire, and it is still at work. Nothing is exempt from it.

The oppressor consciousness tends to transform everything surrounding it into an object of its domination. The earth, property, production, the creations of men, men themselves, time - everything is reduced to the status of objects at its disposal.[2]

It is therefore not surprising to find that aesthetic modes and styles, like objects, like men themselves, can be cynically manipulated and abused. This process is exemplified architecturally in the Royal Pavilion at Brighton, a glittering and bogus concoction in which Indian, Chinese and Turkish designs were dizzily amalgamated in order to amuse and titillate royal and aristocratic taste at the end of the 18th cenury.

The same process can be located in the work of western poets, dramatists and more recently film-makers, attracted to superficial and spurious eastern settings, who have dreamed up presentations of 'oriental' themes and styles that are wholly mythical, cynical, false. The descriptive phrase 'set in the fabulous Orient' has become a cliche advertisement of plays and films offering a type of fantasy and escapism -*Kismet* or *Chu Chin Chow, The Thief of Baghdad* or *The Sheikh of Araby*- combinations of sex and melodrama in richly coloured settings that are utterly fictitious. For it is indeed a fabulous Orient that such entertainments seek to construct: one that has never actually existed.

These works can only be taken as debased forms of mythology in which clear observation of reality and honest response to it are stifled by imperialist oppression. The distortion of oriental aesthetics merely to gratify European consumers is as much an aspect of domination as is the appropriation of objects or the exploitation of men: culture is reduced, by western predators, to just another means of control, just another expression of power.

V

In view of such facts as these, the realities of the West's relationship to

---

(1) *ibid*, p. 179-80.

(2) Paulo Freire, *Pedagogy of the Oppressed*, trans. M.B. Romos (1982), p. 34.

the third world, it would seem to require an impossibly wild act of faith to argue that inter-cultural relationships are or can be anything more than a hopeless and self-deluding pursuit. And it may be objected that any serious concern with creative culture is, in the contemporary world, redundant and regressive. The world that we inhabit is one increasingly dominated by science, an objective, cognitive mode of enquiry which can give us secure and reliable knowledge that is guaranteed as constituting reality. This, it may be asserted, is the only kind of knowledge that can be trusted; and in that case, we have little if any need of our own creative culture and still less of the creative efforts of other people living in other societies.

Such a view -leaving aside considerable reservations as to the neutrality or value-free status of science- must surely be rejected as one that would impose crucially damaging limitations on human progress. The present condition of materialist and consumerist culture in the West in itself constitutes a dismissal of this view. Of course there are tasks that science and technology alone can accomplish; and these tasks, leading to enhanced material development, are of urgent importane to us all. Yet there are other tasks, no less urgently and certainly no less important, tasks related to whatever is or ought to become socially and politically beautiful, with which science and technology are powerless to deal. Science can chart and describe what is objectively real. Technology can master and apply what is objectively real. But these are not the only forms of knowledge that men can create, and they do not satisfy all our needs. When it comes to discussing what is possible, or to formulaing what is desirable, or to determining what is humanly valid, science and technology are silent.

We cannot hope to continue making progress socially without obtaining better answers to our questions. Yet the prospect of obtaining better answers is tied to the possibility of formulating more searching questions. This is the point at which creative culture other than the scientific becomes vital.

It is through creativity that man becomes capable of controlling his existence in the world. Through his own personal creativity, and through access to the creative efforts of others, each of us is enabled to assimilate, to forge links, to enlarge his own critical capacity and consciousness. Through enrichment of his own self-awareness and of the awareness of others, man can achieve and increase the ability to act constructively and progressively.

Thus creative culture is that facet of human knowledge and enquiry in which objective reality is fused with social and political wisdom, with human interests and with human needs for progress. If we consider science as the relationship between knowledge and objective reality, we can consider other forms of culture as the relationship between questioning and both objective and subjective reality -as taking for its subject matter not only

what does actually exist and is known, but also whatever is possible, desirable, longed for. It is through creative culture that men are able to challenge their reality, to demand a deeper level of meaning, to demand justice and freedom, and to explore the individual and collective forms that justice and freedom might validly take.

Creative culture can therefore be seen as challenge; as springboard to progressive action within a coherent framework; as the way in which we interpret the world and the way in which we seek to transform it. It is a powerful tool to be used in the service of progress.

Each of us therefore has considerable need of his own personal creativity and of the creative endeavours and achievements of his own people. To some this may already seem almost too much to deal with. To others it will probably seem amply sufficient. But since no man is an island, is cultural self-sufficiency any longer a viable and satisfactory condition of progressive life? Is it any longer wholly justified?

VI

To reject the possibilities present in the cultural forms and achievements of others, or to abuse them consciously and cynically as the West has so often done, amounts to nothing more than a negative assertion based on a falseconcept of permanent stability and of lasting superiority. It is a declaration that there exists a group called 'us' which is wholly different from all other groups, which is in every way far more advanced than all other groups, and which will endure unchangingly within its own geographical, political and cultural enclave.

If we take this view we can permit no-one to enter from outside. No concepts, no approaches, no possibilities other than those we create for ourselves must ever be allowed space in which to flourish. We are declaring that if you are not a Greek you can only be barbarian -or, in more contemporary terms, that the world is divided up between Albania and The Rest.

Few societies would hold such a view at such an extreme of isolation; yet all societies hold it to a certain extent. It is of course easy to see why. At a subjective level most people fear loss of identity or any change in their sense of identity. And such attitudes are highly resistant to development that modifies whatever is already known and felt. All too frequently they are impervious to logic, to new or additional information, even to experience that contradicts them or shows them to be false. Subjective attitudes may, in the light of external and objective reality, become demonstrably untenable: yet each of us possesses a capacity for clinging tenaciously to them, like limpets clinging mindlessly but tenaciously to a rock that crumbles a little more each day.

Yet progressive change, for all of us, is essential. Progressive change, for all of us, is the only possible way to achieve that fusion of the functionally beautiful with the socially and politically beautiful which can finally bring us to full liberation.

The obstacles that separate us from complete liberation as free men are in part material and objective. But some of them must be located within our own consciousness both as individuals and as members of groups. It is easy to make declarations of principle of statements of good intent, but much more difficult to apply them practically. Beneath the diversities of cultures we may wish to point to the universality of needs, capacities, enjoyments and productive powers, to equality of ability, to identical potentiality. But differences in technical development are mirrored, in reverse, by differences in social and political development. Oppression remains. Exploitation remains. And to the Arab or African student, or indeed to any third world man, the forms and creations of oppressive and exploitationist western culture may seem so wholly alien as to be pointless, so far removed from his own life and needs as to constitute an area of knowledge and enquiry that is useless and superfluous.

To people of the third world, conscious of history and keenly alive to the present, aware of the effects of domination, knowing the kinds of outcome to which cultural invasion and appropriation have aften led, western culture may very well seem nothing more than the work of conquerors. In the heat and dust of a village the qualities and achievements of imperialist culture -as exemplified in, for example, the ruins of a Roman city or the beauties of English literature- are likely to seem wholly irrelevant. Is there indeed any rational basis for censure or criticism of such a response? Even today, in many countries, e.g. South Africa or the states of Latin America, a village, a small town, a workers' quarter in a large city, is still a world without freedom and justice, a place where it does not matter to those in the West how people live or how people die -or even whether they live or die.

The native town is a hungry town, starved of bread, of meat, of shoes, of coal, of light .. a crouching village, a town on its knees, a town wallowing in the mire.(1)

The imperialists may have withdrawn their troops and dismantled their bases; but in some countries they still control and crush as powerful creditors.

The exploitation of man by man and the possession by some individuals of more of the general wealth than they need is a manifest departure from natural law and the beginning of distortion and corruption in the life

(1) Fanon, *op. cit.*, p. 30.

of the human community. It is the beginning of the emergence of the society of exploitation.[1]

This society of exploitation, localized in a number of countries, is known collectively as the West.

And those who are still oppressed, still exploited, still struggling, know very well why their village, their town, their country, goes on existing in such conditions, why their lives are spent in chains. They are poor because they are not western -and they can never pass as equal to western because they are poor. What can the West be to them? Only oppression and exploitation. What can western culture be to them? Only an expression of a system of values that is protected by oppression and exploitation; that is upheld by violence; that proclaims itself the defender of freedom, dignity and equality but systematically denies them to others. Western culture, whether material or creative, is something that the third world cannot easily enjoy or benefit from: yet the third world continues, in many ways, to help in paying for it.

The world is not only divided culturally. It is split by a terrible chasm, divided between the exploiters together with their beneficiaries and allies, and the poor, who reside in the third world. This poverty has few friends. Apart from them it knows only its own despair and its own anger until it discovers that it also has strength. It knows that it must go on dwelling in stinking shadows and shanty towns, must go on from day to day cowering bebore the rich and the mighty -until its strength can burst into flames of freedom and the revolutionary beginning of liberation.

The oppressive record of the past is undeniable. The exploitationist reality of the present is equally undeniable for milions of the earth's people. In the face of such a record, of such a reality, what authentic claim can possibly be made for western culture? Writers, philosophers, historians, frequently celebate the West's descent from Greek and Roman civilization. But let us clearly understand that the Greeks owned slaves to whom the Parthenon must always have seemed an incomprehensible shell. Let us clearly understand that the Romans were among the world's most effective conquerors and imperialists. Let us clearly understand that slavery and imperialism, for a period of many centuries, constituted the base upon which the West's complex modern superstructure was erected.

There is no shortgge of fine phrases written in praise of western culture, in praise of the freedom and dignity of the individual. Yet reality compels us to suggest that the phrases, however fine, are false and futile: that the *Declaration of the Rights of Man* must for most men amount to nothing more than scented mouthwash.

---

(1) Muammar Al-Gadhafi, *The Green Book*, Part two, p. 8.

VII

It is above all in those countries which constitute the progressive force and the progressive leadership of the third world that we may locate the possibility of putting advanced technology to the service of authentic and liberating objectives -the possibility of uniting the functional and the political. This possibility does not exist anywhere in the West.

The advantages of computer technology, telecommunications, engineering, of access to all areas of material and scientific advancement through command of the English language, are obvious. Much of what passes for civilization and creativity in the West is however nothing more than corrupt consumerism. However seductively it may be packaged, however stylishly it may be presented, much of what is offerred is fundamentally useless because it amounts to nothing more than a gratifiction either of the sensual or the sentimental.

But the millions who work hard, who do not dream of the sorrows of violets or the deaths of butterflies[1], who do not meet with freedom and justice except in their imagination or who struggle to defend their cause against powerful and determined enemies, have needs that are more profound than the sentimental and that are stronger than the sensual. Their needs must largely be met as a result of their own progressive efforts to transform the objective realities of their existence and to intensify their own consciousness. At the same time, however, they can and should legitimately take hold of anything that can assist them, from whatever source it may spring. And their needs can sometimes receive sustenance from aspects of western culture -those that explore and exspress ideas which are consciously progressive or at least incipiently so.

Ideas alone cannot transform a people or a society. They require a leadership capable of giving them practical force and application through the united efforts of the whole people and the whole society. Ideas in the first place, begin to lead us forward from the known, the established, the unthinkingly directed, in the direction of further progress.

Where such ideas can be taken or adapted from western culture and used by other peoples seriously and searchingly in order to extend themselves, this usage is legitimate. Where such ideas can be taken from the oppressor consciousness and used in order to expose it or to confront it, this usage is authentic.

Perhaps this point can be illustrated by an example of justified adaptation and extension of western culture. A new and startlingly original

---

(1) *cf* Abd al-Wahhab al-Bayati, 'The Sorrows of Violets', in *Ash'ar fi'l Manfa* (1964) -translated in *Modern Arab Poets,* ed. I.J. Boullata (1976), p. 15.

production of *Hamlet* was given in 1982 by a group of Arab students. The major themes of this play - ideas of revenge, the struggle for power, the individual torn by conflict between ideas, emotions and the need for actionwere explored in Arabic through the expressive medium of African tribal ritual. In this production Hamlet himself became a warrior chief seeking to comprehend both the traditional and the new, and struggling to transform himself with spear and shield as well as with ideas; while the ghost of his murdered father emerged from a chorus of witch doctors as an embodiment ot the past.

Shakespeare performed in Arabic and in an African setting: here could be seen three distinctive and different cultures brought together in a new and creative way to generate additional perspectives of the strength, the weakness and the potentiality of men growing conscious of injustice and beginning to stand against it.

The debris of the imperialist past, and the detrirus of the corrupt and greedy present, should be resolutely rejected. But the extent to which western culture is capable of progressive application is, surely, the precise extent to which it can and should be used freely by all peoples.

Dr. Mohammed El-Mehdawi*

CHANGES IN THE INDUSTRIAL GEOGRAPHY OF LIBYA 1970-1980

The paper deals with industrial structure and factors of location underlying the regional distribution pattern in Libya, as well as the industrial changes during the period 1971-1980, a subject that has hitherto not been given much attention in Libya.

Industry in Libya until the 1960's was limited in scope and production. There were traditional or cottage industries such as weaving, carpet making and rug weaving using hand looms, leatherwork, copperware, metal work, wood and mat making, which produced various articles for home consumption. Production was carried on chiefly in bazaars, where retailing also took place[1]. Modern industry has only been introduced in recent years. During the Italian period (1911-1942) some small modern establishments controlled by Italians were introduced, but most of them were destroyed during the Second World War.

Libyan industry was still confined to producing light consumer goods for local demand and service trade such as repairing vehicles and appliances. Moreover, it can be inferred from statistics that industry was in 1969 still at a primitive stage even through its contribution to GDP was almost half of the output contributed by the agriculture sector[2]. This may be explained by the widespread backwardness of the Libyan economy prior to the discovrey of the oil and the limitation of knowledge of modern technology, about 90 percent of the population being illiterate[3]. Although more than 80 percent of the inhabitants depended basically for their livelihood on agriculture and animal husbandry which were beset with extraordinary difficulties such as the inadequacy and unpredictability of rainfall, tribal ownership and tenure of land.[4]

Accordingly, the country had to depend largely on imported goods. During the period 1964-1970, the introduction of the manufacturing industry was somewhat greater than before but in general its growth was still limited. In this period the number of industrial workers increased by about 81 percent.[5]

---

* Associate professor, Department of Geography.

(1) El-Mehdawi, M., «The Industrialization of Libya», in Clarke, I.J. and Bone-Jones, H. (ed) *Change and Development in Middle East.* London, Methven, 1981, p. 253.

(2) Mazig, A.M., «The Contribution of Oil Industry to the Economic Development of Libya», *Ph.D. thesis,* Aston University, Birmingham. 1974, p. 65

(3) Murabet, M., *Facts about Libya,* Valletta, Malta Program Press 1964.

(4) Attiga, A., «The Economic Impact of Oil on Libyan Agriculture», In Paurose, E. (ed) *Agriculture and Economic Development,* London Frank Cass, 1973, p. 12.

(5) El-Mehdawi, M., «Modern Evolution of Manufacturing in Libya», *Bulletin of the Faculty of Arts,* Vol. 3, 1976, p. 11.

Realizing the need for manufactured goods, and in keeping with the new policy of the government since 1969, considerable attention has been focussed on developing the industrial sector. Investment in industrial establishments was encouraged in both the private and the public sector by means of tarif protection and the Real Estate Industrial Bank (R.E.I.B) and the establishment of new factories by the National Public Organization for Industrialization (N.P.O.I). The result was that the industrial sector gained during the 1970's in terms of its contribution to the GDP increasing from LD 36.2 million in 1972 to LD 148.7 million in 1978[1]. However, there is no doubt that the oil industry has exerted a marked influence on growth of manufacturing.

In 1980 industrial establishments employed about 39,321 workers which is reckoned to be 1.2 percent of the total population and about 7.9 prcent of the working population in various activities throughout the country. The study of industrial distribution offers a typical case of limited industrial concentration among industrial groups and industrial regions.

From Table 1, it can be seen that, food, building materials and chemicals are the most important industries actually employing about 60 percent of the total industrial work force.

This may be explained by the fact that these industries were mainly those which used raw materials to meet basic and immediate consumption needs and which do not require a high standard of skill or a large amount of capital. Moreover, food, soft drinks and tabacco dominate the industrial structure, employing about 27 percent of the work force. If we go into further details, cigrettes, soft drinks, dairy products, flour, sweets, fruit, juice, fish canning, posta and animal fodder are the main industries. Most of these industries are mainly dependent on local agriucltural products, or in some cases on raw materials which are imported, though they are obviously more economically produced locally.[2]

(1) Secretary of Planning, Libya, *Statistical Abstract*, Tripoli 1979, p. 227.
(2) El-Mehdawi, M., «The Industrialization of Libya», p. 256.

TABLE (1)
Distribution of Industrial Workers Among Industrial Groups 1980

Industrial groups	*No. of workers*	*Percentage (%)*
Food, soft drinks and tobacco	10,504	26.9
Textiles and carpets	2,463	6.3
Leather, shoes and clothes	3,313	8.5
Paper and printing	1,139	2.9
Wood and furniture	3,641	9.3
Chemicals	5,902	15.1
Building materials	6,975	17.9
Metalwork	4,819	12.3
Miscellaneous*	291	0.7

* Machinery and transportation repairs subtracted from this group.
Source: Secretary of Planning, *Final Result of Labour force Census* 1980, Tripoli 1981.

The building materials industry includes cement products, cement bricks, pipes and china and earthenware, while the chemical industry mainly comprises petroleum refineries, gas, batteries, plastic, rubber products, paints and polish, matches, soap, perfume and frtilizer. However, besides the local raw materials, there are a number of semifinished commodities, such as wheat, flour, fat, sugar, metal, aluminium, sheets, wood timber, cork, wool, artificial and natural spun silk, cotton, yarn and diestuffs.

New industries of many types have been introduced as we have seen from the local market, while traditional industries have either delined or assumed a new character. Some industries which are now well established have managed to improve on their final product considerably.

Figure 1 which indicates the distribution of the industrial workers among the regions (municipalities) in 1980, shows an uneven regional distribution. There is a marked concentration in certain localities, mainly in the northeast and northwest. As far as individual regions are concerned, Tripoli has the greatest proportion: nearly half the total industrial work force, which is more than that of any other region (in fact, more than seven times those of El-Zawia, Azizia, Misurata, and Homes regions) and about three times the Benghazi region which comprises the second main urban area after Tripoli. At the other extreme are the south and the central regions having a proportion rating less than 2 percent or 1/20 that of Tripoli region. It is clear from Figure 1 that the main regions of manufacturing activities in 1980 are Tripoli, Benghazi, El-Zawia, Misurata, Azizia, Ho-

mes and El-Fatah, with about 82 percent of the total industrial workers.

In interpreting the distribution of manufacturing certain basic and to some extent related influences must be mentioned at the outset. The influence of the environmental, historical, social and economic factors which have developed over the years.

The environmental contrast between the regions especially north and south is matched by the pattern of population distribution. North coastal representing about 5% of the area of Libya, has about 85 percent of the total population whilst the south a large area has only 15 percent of the population. Therefore, there is a significant relationship between the population concentration and the industrial location. The development of the country from the early conlonial period had its effect on the present patteern of settlements. The northern area, especially the northwest and northeast with its favourable resources and its coastal centres which were the main administrative seats, undoubtedly had priority in early development projects. Population and economic activities have been drawn mostly into the urban settlements in the north. The regions with the most industrial activity obviously are those with the major urban areas.

Furthermore, the figure shows there is a high degree of concentration of industry in Tripoli and Benghazi which is perhaps the most striking feature of the location of the industry in Libya in 1980. Various specific factors account for this concentration.

(1) Proximity to the market: since Tripoli and Benghazi contain such a large proportion of the population, the consumption and the demand in the two cities is inevitably greater than elsewhere. In 1973, population estimates indicated that the two areas had a population of about 800,000 inhabitants, making them by far the most significant centres of industrial production in Libya. A great proportion of the purchasing power is therefore concentrated in two citties. The high concentration in these two cities makes them economically the most active focal points and markets. The sizeable increase in population in the two cities and their expected future growth, was found to affect closely decisions concerning manufacturing location.

(2) Availability of workers: the number of workers available and the regularity of supply was a factor favouring location in the two cities. The supply of workers in the two cities arose from the high rate of population growth and migration from rural areas. The migration of the people from rural to urban centres has favourably affected the location of industry. According to the 1973 population census, there is a tendency for migration to take place from small towns to large cities, particularly, Tripoli and Benghazi. These two cities received about 72 percent of all migrants. Tripoli as expected experienced the largest gain with a total of about 114,000 inhabitants. Two-thirds of

its inhabitatns in 1974 were born in other regions.[1]

A further factor favouring the cities is the concentration there of a foreign work force. Foreign workers in Libyan industry account for about 46 percent of the total workers in manufacturing and more of two-thirds of them skilled. Industry requires a supply of consultants, scientist-technicians and administrators, who prefer living in cities, where comfortable facilities are available.

(3) Transportation: the two cities are favoured by a relatively better system of transport. They have good access to transportation routes especially the main roads. They are the main seaports in the country, so they enjoy a convenient linkage with the world ports and mainly the import of raw materials from overseas may facilitate easily at minimal cost.

(4) Power, except the pertochemical industries and some new manufacturing establishments, industries depend on electricity for power, and the first plants in the country were established in Tripoli and Benghazi. These two cities now have the largest aggregate of potential electricity production, where there is the largest investment.

(5) Raw materials: Libyan industry is heavily dependent on large supplies of bulky imported raw materials such as timber, steel and aluminum sheet, most of which are transported by sea. So seaports are an important factor in choice of location.

Added to the above, the location of industry in the cities offered the factories a chance to benefit from external economics due to the expansion of industry as a whole. The importance of external economics will tend to diminish after a certain point, however, excessive localizgtion may give rise to external dis-economics.[2]

As far as regional industrial distribution is concerned, even the worker's census of 1980 does not give information on this subject, but one can deduce that some industrial groups like food, building materials and woodwork seem to be widely scattered and exist in most of the regions. Establishments using local materials tend to be dispersed generally throughout the country, while those using imported raw materials tend to be highly concentrated in Tripoli and Benghazi or in the regions close by. In the case of local materials some industries using materials which are perishable, such as milk or fragile such as fruit or bulky such as clay, most of these industries have been set up near their basic resources. Fish and fruit canning, dairy production, grain milling, cement and bricks, and wood-

(1) El-Mehdawi, M., «Some Aspects of Population Movement in Libya», in Mandal, R.B. (ed) *Frontiers in Migrations Analysis,* New Delhi, Concept Publishing Co. 1981, p. 428, 429.

(2) Said, G.M., «Newer Aspects of Location in Egyptian Industry», *Legypte Contemporaine,* Vol. 271, 1953, p. 12.

work establishments are numerous in many regions. Other industries have a dispersed pattern of location due to the market, such as bakery production, which is a perishable product and must be processed near the point of consumption; the same applied to soft drinks, which are affected by the increase in the bulk and weight of the production. Some industries use local materials but are generally concentrated in one or two regions such as petrochemical industries, because their production is for the export market.

INDUSTRIAL CHANCE 1971-1980

During the seventies, the industrial structure in Libya underwent a profound drastic change. Thus the changing structure and the spatial distribution of industry in Libya during the period 1971-1980 is the main theme of this section.

During this period, the overall increase in total work force engaged in industry was about 20,900 workers, about 135 percent of the 1971 total. Significant growth has taken place in Libyan industry during the past two decades with the application of the social and economic development plans as well as the introduction of the loan system. But did every industrial group and industrial region expand at the same rate of growth, or did some have a different rate? If not, which region had the fastest rate, and which had the lowest? Which industrial group had a rapid growth rate and which had a declining one? Moreover, was the rate of growth and decline of these industrial groups the same or different in each of the regions?

Before answering these questions it is worth noting that the industrial change will be discussed in terms of the work force figures available in information given by the 1971 survey and the 1980 census.

This study will therefore consider both aspects of growth percentage and net growth. A comparison of changes throughout the industrial groups between 1971-1980 is shown in Table 2. Inspite of the fact that all the industrial groups experienced a considerable increase in the number of workers employed during this period, it is quite obvious that the rate of the growth is uneven. Certain industries gained more workers while others showed less than the national average.

When we consider the relative rate of growth, the chief groups of industries in the industrial sector, it can be seen from Table 2 that five of the groups grew more rapidly than the nation's industry as a whole, four grew more slowly. Those with the greatest growth between 1971 and 1980 are textiles, clothes, leather and shoe production, chemical industries and metalworks.

Excluding miscellaneous industries, leather, shoes and clothes production experienced the greatest growth. It expanded at a rate of 915 percent exceeding by more than seven times the national rate of growth. This

boom in leather, shoes and clothes group has given it the sixth largest share in the nation's industrial structure. By 1980 it represented about 8.5 percent of the nationwide employment in manufacturing industries whereas in 1971 the proportion was about 1.8 percent, Figure 2. The industry or region which grew the most between the two dates did not necessarily grow the fastest, because there is a difference between the amount of growth and the rate of growth. Amount is measured in terms of increased numbers, while rate is measured in terms of percentage. Two groups of industries, food and wood industries, had low rates of growth and lagged far behind the others, 28.7 and 75.8 percent respectively.

TABLE 2
Change in Number of Industrial Workers
by the Group of Industries 1971-1980

Industries	*No. of workers*		*Net Total workers shift*	*Percentage of increase shift*
	1971	*1980*		
Food, soft drinks and tobacco	8,159	10,504	2,345	28.7
Textiles and carpets	503	2,463	1,960	389.7
Leather, shoes and clothes	308	3,313	3,005	975.7
Paper and printing	543	1,139	596	109.8
Wood and furniture	2,013	3,841	1,628	80.9
Chemiacls	1,010	5,902	4,892	484.3
Building materials	3,198	6,975	3,777	118.1
Metalwork	956	4,819	3,863	404.1
Miscellaneous	43	291	248	576.7
TOTAL	16,723	39,047	22,324	133.5

Source: (1) Computed by author from data in I.R.C., *Industrial Establishment Census 1971,* Tripoli 1972.
(2) Secretary of Planning. *Final result of labour force census 1980,* Tripoli 1981.

In terms aboslute growth, Libyan industry added about 22,300 industrial workers. Most of the growth occurred in five industrial groups. These are chemicals, building materials, food and leather products. The five groups gained about 17,882 more than four-fifths of the new workers employed by industries. The rapid growth of the industry can, in general, be attributed to economic growth and social welfare. The rapid growth of the population and improvement in the standard of living of the population

and the social changes which occurred during this period had a major direct and indirect influence on the growth of industries.[1]

It is clear from Table 3, 1970-1979 that population increased by a million and the per capita income increased by more than three times from L.D. 642 in 1970 to about L.D. 1964 in 1979, with an annual increase of about 13.3 percent[2]. The industrial sector received more attention after 1969. The most important changes were in the role of industry in the development plans. The share of the industrial sector in the plan was increased from 3 percent 1963-1968 to 19 percent in 1976-1980.[3]

During 1970-1979 capital investment in the public sector for industry totalled about L.D. 1153 million and averaged about 115 million per year.

The oil industry had a remarkable effect on the growth of manufacturing industries. This is clear from the fact that the government derives over 60 percent of its annual revenue from that source. The value of exports of Libyan oil increased from about L.D. 916 million in 1972 to about L.D. 2779 million in 1978[4]. Moreover, the activities of the oil companies have benefited the economy of the country through local purchase of materials, services and remuneration of employees at an annual average of over L.D. 60 million.[5]

Considering the five industrial groups mentioned before, figures show that the public sector though the N.P.O.I. during 1970-1980 established 159 establishments by 1980, 77 establishments had been finished and were in operation. These were 31 food, 18 building materials, 11 chemicals, 9 leathers and shoes and 8 metal works, represented about 98 of the total establishments.

It is worth noting that it was the woodwork and furniture industry which achieved the fastest rate of growth during 1964-1971, at a rate three times more than the national average[6]. It had a relatively low rate of about 80.9 percent in 1970-1979. This slow growth can be attributed to competition from substitutes such as plastic and metal products (especially alluminum) and imported manufactured goods, such as furniture, doors, windows and decoration.

Turning to the size of the establishments, although there are no figures for 1980, there is no doubt that the proportion of medium and large size establishments witnessed a higher rate of growth during this period. This may be due to the setting up of new public and collective partnership esta-

---

(1) El-Mehdawi, M., «Modern Evolution of Manufacturingin Libya», p. 13.
(2) Secretary of Planning, *The Achievement of the Revolution in 10 Years, Tripoli 1979, p. 10.*
(3) *Secretary of Planning, Social and Economic Development Plan 1976-1980,* Tripoli, p. 48.
(4) Secretary of Planning, Libya, *Statistical Abstract 1979,* Tripoli, p. 227.
(5) El-Mehdawi, M., «The Industrialization of Libya», p. 252.
(6) El-Mehdawi, M., «Modern Evolution of Manufacturing in Libya», p. 15.

TABLE 3
Population and Per Capita Income and Amount Budgeted For Industry in Libya 1970-1979

Year	*Population in thousands (1)*	*Per capita in L.D. (1)*	*Amoutn budgeted in L.D. million (2)*	*Actual investment (2)*
1970	2,006	642	21.0	15.0
1971	2,100	755	32.1	29.0
1972	2,203	796	68.1	65.1
1973	2,349	929	79.7	62.5
1974	2,513	1510	110.9	107.0
1975	2,683	1369	129.7	100.0
1976	2,840	1679	199.4	165.5
1977	2,939	1900	194.7	160.7
1978	3,014	1903	226.3	157.1
1979	3,127	1964	273.8	291.5

Source: (1) Secretary of Planning. *The Revolution; Achievement in Ten Years,* Tripoli 1970, p. 10
(2) Secretary of Planning, *Achievement in Eleven Years,* Tripoli 1980, p. 17, 19.

blishments and some private establishments began to take advantage of the economics of scale. Although most of the seventy seven establishments mentioned previously employed more than one hundred workers and some employed more than 250 workers, besides that in 1977 a large number of industrial establishments joined together under collective partnership management. The growth in the contribution of industry to the GDP also explains that larger establishments have greater effect on the economy of the country, because smaller establishments operate in an unefficient manner and are traditionally organized.

As far as ownership is concerned, Table 4 reveals that during the period under study, it is clear that a new type of ownership appears for the first time in the country.

TABLE 4
Changes in the Ownership of the Industries 1971-1980

Ownership type	*Percentage of 1971*	*Percentage of 1980*
(1) Private*	86.7	36.7
(2) State-owned	13.3	16.6
(3) Partner	—	46.7

* Including cooperative and joint-stock companies.
Source: (1) Computed by author from date in I.R.C., *Industrial Establishment Census 1971,* Tripoli 1972.
(2) Secretary of Planning, *Final Result of Labour force Census 1980,* Tripoli 1981.

This began in 1977 following the change in the economic system of the country in line with The Green Book when most of the private and stateowned establishments came under collective partnership management. Partners gained about half of the rate. Accordingly, one can imagine that most of the expansion in the future will be in this type of ownership.

Furthermore, Table 4 shows the private sector still controls about 36 percent of the total industrial establishments. Most of these establishments are owned by individuals, families, brothers and foreign companies.

CHANGES IN REGIONAL PATTERNS

As has been pointed out in the previous section, the various industrial groups in Libya had different rates of changes from 1971-1980. The different regions can also be expected to show various types of changes - Table 5, lists the growth of the industry in the major regions in terms of employed workers. In terms of growth percentage, the figures reveal that the number of industrial workers grew in all of the regions, but the growth rates among the regions varied considerably. However, regions which showed a small industrial base in 1971 exhibited relatively high growth rates with percentage, much higher than the national rate. Regions which had a relatively large number of industrial workers in 1971, such as Tripoli, Benghazi, El-Zawia, Misurata, Homes and Derna registered a low rates of growth far behind the smaller regions.

TABLE 5
The Growth of the Industry in Libya 1971-1980
by The Main Regions

Regions	*Industrial workers*		*Change*	
	1971	*1980*	*Total*	*Percentage*
Tripoli	17,754	9,386	8,368	89.2
Benghazi	6,320	3,390	2,930	86.4
El-Zawia	2,188	956	1,232	128.8
Azizia	1,725	599	1,126	187.9
Homes	1,481	483	998	206.6
Misurata	1,325	433	892	206.0
El-Fateh	1,214	115	1,099	955.7
Zura	1,003	311	692	222.5
Derna	093	271	262	96.7
Zletin	778	209	569	272.2
Gharian	744	100	644	644.0
Sabha	724	98	626	638.8
Beida	530	33	497	1506.0
Ajdabia	409	16	393	2456.3
Sirte	354	6	348	5800.0
Tobruk	272	126	146	115.9
Jofra	248	70	178	254.3
Tarhuna	235	50	185	370.0
Ubari	214	—	214	—
Yefran	170	43	127	295.3
Gadames	165	16	149	931.3
Mairjague	186	—	186	—
El-Kufra	145	—	145	—
S. El-Geen	96	8	88	1100.0
El-Shatti	136	—	—	—
TOTAL	39,321	16,723	23,598	135.1

Source: (1) Computed by author from data in I.R.C., *Industrial Establishments Census 1971,* Tripoli 1972.
(2) Secretary of Planning, *First Result of Labour Force Census 1980,* Tripoli 1981.

Table 5 shows that the industrial regions which grew the most in absolute were Tripoli, Benghazi, El-Zawia, Azizia, El-Fateh, Homes and Misurata. These were the only regions to gain more than 850 workers during

this period. Furthermore, these regions contributed a total growth of 16,645 workers, or about 73.7 percent of the nation's total growth. These regions contain the five major cities with the largest population in the country.

Although the single region of Tripoli leads with more than six times that of other regions, Tripoli and Benghazi together gained about half of the net growth. Keeping in mind the population growth, according to 1964 and 1973 census which show, Tripoli and Benghazi to have more than 45 percent of the total population, it may be suggested that there is a strong relationship between the growth of the population and the growth of the industrial work force in the contry. For example, it was the northwest region, extending from Misurata in the east to Zuara in the west, including Azizia, and Tarhuna in the south which had the largest increase in industrial workers, about 1.400 or 62 percent of the country's total growth, 1971-1981, it had an increase of about 66.5 percent in the population growth during 1964-1973.

It is clear also from Table 5, that there is a relationship between the pattern of distribution of the industrial workers and the distribution of absolute growth, especially in the first eight regions. Consequently, one can conclude that the regions which gained the most workers were those which had the largest number of workers in the first place.

Figure 3, which shows the relative rate of growth, emphasizes three types of groups.

(A) Those which grew at a high rate.
(B) Those which grew at a moderate rate.
(C) Those which grew at a rate less than the national average.

In group (A) Sirt, Beida, Ajdabia and El-Fateh are the country's most rapidly growing industrial regions, registering more than 150 percent growth each. This might be explained by the fact that these regions had a low number of industries in 1971 and benefited from the large state-owned factories which were built up in these regions, such as chemical and pertochemical works in Berga, Raslanuf, and canned fruit, milk products and furniture in Beida as well as an annual fodder plant, flour mill and a textile factory in El-Fateh. Misurata, Zletin, Homes and Tarhuna had a moderate rate of growth (B), while Tripoli and Benghazi, Derna and El-Zawia had a low rate of growth (C). Therefore, the greatest percentage changes in industrial workers during this period involved a relatively small actual number of workers, as they took place in centres which had a small work force in 1971. All these regions had a smaller number of workers than in Tripoli and Benghazi.

To conclude, it is clear that the manufacturing industry in Libya employed about 8 percent of the total workers in the country. Food, building materials and chemical industries are the most important industries. New

modern large scale industries, producing enough to meet home consumption have grown rapidly in recent years. It is assumed that new Libyan establishments will be capital-intensive rather than labour-intensive due to local conditions in Libya. In terms of location, most of the industry is concentrated in Tripoli and Benghazi, which offer favourable environment for industrial location.

In the seventies, industry began to develop, but it is still in its infancy. No doubt during the seventies industrial development was accelerated as a result of the new policy of the government. The expansion and the growth of industry was evident in Tripoli and Benghazi and in some other urban centres, and this growth may shed light on the problems of concentration and future regional planning. At all events during this period some other regions gained a proportion of industrial workers, and this may be due to the government's policy to provide the inducements which encouraged industrial establishments to move into less developed areas. It should be noted finally that there is tend for industrial activities to grow in the small urban centres in th future.